



جمهورية السودان
وزارة الزراعة والغابات
الهيئة القومية للغابات



برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات
منحة مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات

إنشاء آلية تقاسم المنافع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات

دكتور الأمين سنجك
كلية الغابات، جامعة الخرطوم
2017

شكر وتقدير

أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع نقاط الاتصال الولائية لمساهمتها المقدرة في إنجاز هذه المهمة. النجاح، إن وجد، يُنسب إليهم جميعاً. وأتوجه بالشكر إلى مديري الغابات الولائية في ولايات سنار وكسلا ونهر النيل وكردفان وشمال دارفور علي حسن ضيافتهم وتيسير الاتصال مع الوزارات المختصة على مستوى الولايات. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى نقاط الاتصال في جميع الولايات لمشاركتها الحقيقية في المناقشات الجماعية وتوفير البيانات اللازمة على المستوى الولائي وترتيبات الاجتماعات العامة مع المجتمعات المحلية في الأقاليم الخمسة (الأوسط والشرقي والشمالي وكردفان ودارفور). شكر خاص لسائق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (علي موسى) لما أظهره من مواظبة وتقيد بالمواعيد خلال عملية جمع البيانات.

ونتوجه بالشكر الخاص أيضاً إلى السيد/مجاهد قسم السيد عوض الجيد، رئيس فريق جمع البيانات لإشرافه على عملية جمع البيانات والترميز وإدخالها بأسلوب احترافي. وعلاوة على ذلك، الشكر موصول للمجتمعات المحلية لإتاحة الفرصة للمناقشة الجماعية وكرم الضيافة.

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة لإعداد آلية لتقاسم المنافع القومية ودون القومية عبر خيارات عملية قابلة للتنفيذ في إطار موجبات تقاسم المنافع لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان (الرْدُ+ (REDD+). تشمل الأثار المحتملة لتغير المناخ في السودان:

- ❖ الحد من تكامل النظم البيئية (الإيكولوجية) وقدرتها على الصمود.
- ❖ إنخفاض التنوع الحيوي.
- ❖ إنخفاض مساحات الغابات والمراعي والمناطق المزروعة.
- ❖ تدني إنتاجية الكتلة الحية والصمغ العربي والمحاصيل الأخرى.
- ❖ تكرار نوبات الجفاف.

أعد السودان خطة لبدء مشروع تنمية منخفضة الكربون بتشجيع الإستثمار في مشاريع تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، يمكن هذا التوجه السودان من والوفاء بالتزاماته في جهود التخفيف العالمية وإستيفاء متطلبات الأهلية للحصول على تمويل المناخ عبر صندوق المناخ الأخضر.

السودان بلد غني بتنوع موارده الغابية التي تدعم التنمية الاقتصادية حيث تسهم بشكل كبير في معيشة المجتمعات المحلية من خلال توفير الحطب ومواد البناء والمنتجات غير الخشبية. ومع ذلك، تتم إزالة الغابات بمعدل يندربالخطر حيث فقد السودان بين عامي 1990م و2005م، ما يقدر بنحو 12% من غاباته (8.8 مليون هكتار). ولا تزال أنشطة استزراع الغابات المتمثلة في التشجير وإعادة التشجير في السودان متخلفة كثيراً عن التوقعات مما أدى إلى جعل قطاع الغابات مصدراً لانبعاث ثاني أكسيد الكربون.

السودان طرف في إتفاقيات بيئية عالمية وإقليمية متعددة الأطراف ومصدق على العديد من الإتفاقيات البيئية العالمية وموقع على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها.

الهيئة القومية للغابات هي كيان ذاتي التمويل يعتمد على تحصيل إيرادات من عوائد جلييلة من خارج الغابات المحجوزة وعلى عائدات إستثمارات ومبيعات الغابات المحجوزة. تولى سياسات الغابات في السودان (1932م و 1986م و 2006م) عناية خاصة بتنمية إجتماعية وإقتصادية مستدامة للمحافظة على البيئة وإنتاجية الموارد وتعزيزها على المدى الطويل. وفوق ذلك فقد أكد البند الثالث عشر من الفصل الأول من دستور السودان لسنة 1998م على موضوع البيئة.

تمثل الإدارة التشاركية للغابات والمتمثلة في الإدارة المشتركة للغابات وإدارة الغابات الشعبية فرصة مستقبلية للحد من انبعاثات الغازات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورمواردها.

ينص قانون تسوية وتسجيل الأراضي لسنة 1925م على الحقوق والمصالح الفردية على الأرض كما أصدرت الحكومة في 1970م قانون الأراضي غير المسجلة الذي منح ملكية جميع الأراضي للحكومة.

يُشار هنا إلى أن حوالي 75% من انبعاثات الغازات الدفيئة في السودان ناجمة عن إزالة وتدهور الغابات. وهكذا برز برنامج الرِدْ+ (REDD+) كألية واحدة لتخفيض الانبعاثات من قطاع الغابات ودعم حوكمة الغابات. ينظر إلى برنامج الرِدْ+ (REDD+) على أنه أحد الأدوات الناجعة لخفض الانبعاثات لإستناده على حوافز ومنافع مالية والتي إذا ما صممت وطبقت على نحو جيد فيمكنها أن تُدر فوائد إضافية من تعزيز للحوكمة وضمان حقوق الحياة وتحسين الخدمات البيئية وزيادة الدخل من الأنشطة المتصلة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+).

يتطلب برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ+ (REDD+) تكاليف كبيرة من جراء تقييد الوصول إلى الأراضي والموارد وتحسين أطر السياسات والحوكمة. إن التقاسم العادل للمنافع أمر حتمي يمكن برنامج الرِدْ+ (REDD+) من تحقيق تخفيضات مستدامة للانبعاثات الغازية وتحقيق فوائد كبيرة لمجتمعات الغابات وتحسين أوضاعهم المعيشية. فتقاسم المنافع التزام أخلاقي يساعد في تعزيز فعالية برنامج الرِدْ+ (REDD+) وجعله على نحو مُنصف ومقبول ومستدام. ربما يشكل تحقيق تقاسم عادل للمنافع تحدياً من الناحية العملية بسبب الإفتقار إلى الوضوح وصعوبة تقدير فوائد برنامج الرِدْ+ (REDD+) وتكاليفه الفعلية وضعف الحوكمة وضعف أو سوء إنفاذ حقوق حياة الأراضي ومطلوبات التنفيذ والرصد على نحوٍ فاعل. وبرغم هذه التحديات فعلى السودان المضي قدماً في "إعداد برنامج الرِدْ+ (REDD+) بتنفيذ مشاريع تجريبية. ينبغي النظر في الدروس المستقاة من هذه المشروعات التجريبية التي تعين على تصميم آلية تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+). ينبغي النظر في الدروس المستقاة من هذه المشروعات التجريبية في تصميم آلية تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+).

إستند هذا التقرير إلى مقابلات شخصية قامت بها نقاط إتصال تابعة لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) في يناير وفبراير 2017م في مختلف ولايات السودان. لقد كان لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) الفضل في تيسير تنظيم نقاشات مائدة مستديرة شملت نقاط الإتصال في الأقاليم الخمسة، ومناقشة جماعية مع نقاط الإتصال ومناقشة جماعية أخرى مع مجتمعات مختارة

في الأقاليم الخمسة ومقابلات مباشرة مع المجتمعات المحلية والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية ومعلومات جمعتهما نقاط الإتصال عبر إستبيانات.

ونسبة لعدم وجود مشروع تجريبي مرجعي في السودان لم يتم بعد إختبار آلية تقاسم المنافع وستظل مشكلة قائمة يؤمل أن يجد لها برنامج الرّدْ+ (REDD+) حلاً. يركز هذا التقرير على تحديد الخيارات المتاحة لتطوير آلية لتقاسم المنافع في السودان عبر برنامج الرّدْ+ (REDD+). تحتاج آلية تقاسم المنافع إلى عمل الجهات المعنية بفعالية على مستويات متعددة في السودان لضمان حصول أفراد المجتمعات المحلية المُشاركة على منافع مقدرّة وعادلة. كما يجب إعتداد ترتيبات قانونية وقواعد تنظيمية لوضع نظام منصف لتقاسم المنافع يتسم بمرونة لإستيعاب الظروف المحلية المحددة والسماح للجهات الفاعلة المحلية بتكييف آليات تناسب إحتياجاتها. يجب إنشاء صندوق إئتمان وطني لبرنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان ولكن ينبغي أن يسبق ذلك إنشاء آلية وطنية لتوزيع مدفوعات الكربون والتي لم يتم تطويرها بعد. وهناك نهج متداخل يدعو إلى التوزيع الدولي/القومي والمحلي لفوائد برنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان لكونه يوفر أكبر الفوائد للمجتمعات المحلية المؤهلة. تقدم آلية تقاسم المنافع المقترحة مثلاً على الترتيبات المؤسسية والحوكومية. تشمل الإعتبارات الرئيسية المساءلة والتمثيل والشرعية المفترضة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية المستهدفة لتقديم الخدمات. تشمل النهج التجريبية المقترحة مزجاً من المدفوعات المجتمعية والأسرية و/أو الفردية والترتيبات المؤسسية بما في ذلك المنظمات والضوابط الجديدة والقائمة. هناك مزايا وقيود على كل منهج، يجب أن يأخذ العامل الرئيس في جميع الحالات بعين الاعتبار الخيارات التفضيلية للمجتمعات. ستشكل الإدارة التشاركية للغابات ركيزة رئيسية لبرنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان، وبالمثل يمكن أن يساعد تطبيق برنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان على توسيع نطاق الإدارة التشاركية للغابات. ومع ذلك، فلا ينبغي إعتبار الإدارة التشاركية للغابات خياراً أوحده لتنفيذ برنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان كما يجب مواجهة التحديات الرئيسية خاصة تلك المتعلقة بإتفاقيات الإدارة المشتركة للغابات. ينبغي تصميم وتنفيذ آلية تقاسم المنافع المتعلقة ببرنامج الرّدْ+ (REDD+) ورصدها وفقاً لنظام الضمانات الوطني المتطور الذي يركز على المشاركة والموافقة الحرة والمسبقة عن علم والتمثيل والشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين وحياسة الأراضي والغابات والكربون وتسوية النزاعات والرصد

والقدرات والإستدامة. يجب أن يأخذ تقاسم المنافع في الحسبان سياق الحوكمة والإقتصاد السياسي الأوسع في برنامج الرِدْ+ (REDD+).

وإذ أن السودان شريك " في برنامج الرِدْ+ (REDD+) "، فيحق له طلب الدعم الفني لعملية الإستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال آلية الدعم المستهدفة. أعد السودان مقترح الإستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) وقدمه إلى مرفق الشراكة للحد من إنبعاث كربون الغابات التابع للبنك الدولي في أواخر 2013م للنظر فيه، وتم تقديمه مرة أخرى في يونيو 2014م. وقد طلب من الهيئة القومية للغابات بوصفها معنية بتنفيذ وتنسيق جميع القضايا والإتفاقيات المتعلقة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) والتي يتمتع السودان بعضويتها. فقد تقدمت الهيئة القومية رسمياً بإنضمامها إلى مبادرة البنك الدولي المتمثلة في مرفق الشراكة للحد من إنبعاث كربون الغابات (FCPF) والإستفادة من مرحلة الإستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). ينظر السودان إلى برنامج الرِدْ+ (REDD+) بإهتمام كبير إذ أنه من المجالات ذات الأولوية للتنمية في إدارة موارد الغابات والمراعي بوجود عدد من العوامل التمكينية لتنفيذ آلية تقاسم المنافع. على سبيل المثال، فإن مفهوم تقاسم المنافع ليس جديداً على السودان فقد كان سائداً من قبل في إطار تقليدي محض. خلال العقود القليلة الماضية تم إدخال المفهوم الحديث لتقاسم المنافع من خلال خدمات الإرشاد فيما يتعلق بإدارة حزام الصمغ العربي. أما فيما يتعلق بعملية تطوير تقاسم منافع برنامج الرِدْ+ (REDD+)، فقد حدد السودان العناصر الرئيسية التي تشمل متغيرات مختلفة شاملة تعريفات المنافع ونماذج توزيع المنافع وتحديد المستفيدين وتقاسم المنافع الدستورية والترتيبات التعاقدية وربط حقوق الأراضي ببرنامج الرِدْ+ (REDD+). ولتنفيذ المشاريع التجريبية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمراجعة سياسة الغابات في السودان ومصادر التمويل والرصد وبناء القدرات المؤسسية وتكرار نجاح المشاريع وتحليل أدوار أصحاب المصلحة وتحليل النوع الإجتماعي وبناء القدرات وحيازة الأراضي.

الاختصارات

	English	Arabic
AEWA	African-Eurasian Water Bird Agreement	اتفاقية الطيور المائية الأفريقية الأوروبية الآسيوية
ARP	Agricultural Revival Program	برنامج النهضة الزراعية
CARE	Corporation of American Relief Everywhere	هيئة الإغاثة الأمريكية في كل مكان (كبير)
CBD	Convention on Biological Diversity	اتفاقية التنوع الحيوي
CBO	Community Based Organization	منظمات المجتمع المحلي (المنظمات الأهلية)
CDM	Clean Development Mechanism	آلية التنمية النظيفة
CERs	Certified Emissions Reductions	تخفيضات الانبعاثات المعتمدة
CFM	Community Forestry Management	إدارة الغابات الشعبية
CIFOR	Centre for International Forestry Research	مركز البحوث الغابية الدولية
CITES	Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora	الاتفاقية الدولية لتجارة أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض
Co ²	Carbon Dioxide	ثاني أكسيد الكربون
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الاطراف
CSO	Civil society organization	منظمات المجتمع المدني
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
FCPF	Forest Carbon Partnership Facility	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
FIFD	Department of International Development	وزارة التنمية الدولية البريطانية
FINNIDA	Finish International Development Agency	الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية
FNC	Forests National Corporation	الهيئة القومية للغابات
FRA	Forest Resources Assessment	التقييم العالمي لحالة موارد الغابات
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	Global Environmental Fund	صندوق البيئة العالمي
GEF	Global Environment Facility	مرفق البيئة العالمية
GHGs	Green House Gases	غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)
GoS	Government of Sudan	حكومة السودان

	English	Arabic
HCENR	Higher Council for Environmental and Natural Resources	المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية
IES	Institute of Educational Science	معهد العلوم التربوية
IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)
IIES	Institute of International Economic Studies	المعهد الدولي للدراسات الاقتصادية
ILO	International Labor Organization	منظمة العمل الدولية
IUCN	World Conservation Union	الاتحاد العالمي لحفظ البيئة
JFM	Forest Management	إدارة الغابات الشعبية
KFW	Kasigau Wildlife Works	مشروع كيسجوو وايلدلايف وركس (KFW)
LDCs	Least Development Countries	أقل البلدان نمواً
LUCF	Land Use Change and Forestry	والتغير في استخدام الأراضي والغابات
MDGs	Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
MEAs	Multilateral environmental agreements	الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف
MEPD	Ministry of Environment and Physical Development	وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية
NAMAs	Nationality Appropriate Mitigation Actions	إجراءات التخفيف الملائمة
NAP	National Adaptation Plan	خطة التكيف الوطنية
NAPA	National Adaptation Plan of Action	خطة العمل الوطنية للتكيف
NCSA	National Capacity Self-Assessment	التقييم الذاتي للقدرات الوطنية
NEMA	National Environment Management	الإدارة البيئية الوطنية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NMMs	New Market Mechanisms	آليات السوق الجديدة
NTFPs	Non Timber Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
NWFPs	Non Wood Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
PES	Payment for Environmental Services	دفع الأموال مقابل الخدمات البيئية
PFM	Participatory Forest Management	الإدارة المشتركة للغابات
PIP	Project Initiation Plan	خطة بدء المشروع
REDD	Reducing Emissions from Deforestation and forest Degradation	مبادرة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات
REDD+	Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation and Enhancing Forest	برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرد+ (REDD+)

	English	Arabic
RPP	Redd Preparedness Proposal	مقترح الاستعداد والتأهب لبرنامج الرذ+ (REDD+)
SCC	Sudan's Church Council	مجلس الكنائس السوداني
SCF	Save the Children Fund	صندوق إنقاذ الطفولة
SESA	Social and Environmental Services Assessment	التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي
SIDA	Swedish International Development Agency	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
TNA	Technology Needs Assessment	تقييم الاحتياجات التكنولوجية
UNCCD	United Nations Convention to Combat Desertification	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	United Nation Environment Program	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	United Nation for Education, Science and Culture Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNFCCC	United Nation Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNFF	United Nations Forum on Forests	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
UN-REDD	United Nations Collaborative Programme on Reducing Emissions from Deforestation	برنامج الأمم المتحدة التعاوني بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات
UNSO	United Nations Sodano Sahelian Office	مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VCUs	Verified Carbon Units	وحدات الكربون المتحقق منها
WASH	Water supply and Sanitation Policy	سياسة إمدادات المياه والصرف الصحي

جدول المحتويات

Contents

iii.....	الملخص التنفيذي
vii.....	الاختصارات
1.....	1. مقدمة
2.....	1.1 الأهداف المنشودة من المهمة
2.....	2.1 نطاق الدراسة
4.....	3.1 المنهجية
6.....	4.1 فريق الدراسة
7.....	2. السودان وآلية التنمية النظيفة
9.....	3. السودان والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف
10.....	4. إطار السياسات والتدابير المناخية في السودان
11.....	5. الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 - 2002
12.....	6. غابات السودان
17.....	1.6 حالة الغابات
18.....	2.6 الموارد المالية للهيئة القومية للغابات
19.....	3.6 التشجير وإعادة التشجير
21.....	4.6 إزالة الغابات في السودان
24.....	5.6 مساهمات الغابات في سبل كسب العيش
26.....	6.6 سياسات الغابات والتشريعات
26.....	1.6.6 سياسة الغابات
28.....	7.6 الغابات في دستور السودان لسنة 1998
28.....	7. الإدارة التشاركية للغابات
29.....	1.7 الغابات الشعبية
30.....	2.7 إدارة الغابات المشتركة
30.....	8. قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002
31.....	9. تشريعات حيازة الأراضي وحيازة الغابات واستخدام الأراضي
32.....	10. برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرذ+ (REDD+)
35.....	11. برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرذ+ (REDD+ في السودان
38.....	12. أنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرذ+ (REDD+ في السودان

39.....	13. آلية تقاسم المنافع.....
39.....	1.13 خلفية.....
42.....	2.13 تعريف تقاسم المنافع.....
43.....	3.13 المبادئ العامة لتقاسم المنافع.....
44.....	4.13 تجارب الدول الأخرى في مجال برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردء+ (REDD+)).....
45.....	1.4.13 أمريكا اللاتينية.....
46.....	2.4.13 أفريقيا.....
48.....	3.4.13 آسيا.....
49.....	14. تقدير خسارة/فقدان الغابات وانبعاثات الكربون.....
52.....	16. تقاسم المنافع في السودان.....
52.....	1.16 العوامل التمكينية لآلية تقاسم المنافع في السودان.....
53.....	2.16 تاريخ تقاسم المنافع في السودان.....
55.....	17. تنفيذ آلية تقاسم المنافع.....
56.....	2.17 وضع آلية تقاسم المنافع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردء+ (REDD+)).....
56.....	1.2.17 المتطلبات والمبادئ التوجيهية المتعلقة لتقاسم المنافع.....
58.....	18. العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع.....
58.....	1.18 تعريف المنافع.....
59.....	2.18 تحديد المستفيدين.....
60.....	3.18 تعريف نموذج توزيع المنافع.....
62.....	4.18 البعد الزمني لمدفوعات لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردء+ (REDD+)).....
63.....	5.18 السمات الخمس لآليات تقاسم المنافع جيدة الأداء.....
63.....	6.18 تكاليف برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردء+ (REDD+)).....
64.....	19. الجوانب القانونية لتقاسم المنافع.....
64.....	1.19 الأحكام الدستورية المتعلقة بتقاسم المنافع.....
65.....	2.19 الترتيبات التعاقدية لتقاسم المنافع.....
65.....	3.19 الربط بين حقوق الأراضي وتقاسم المنافع في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردء+ (REDD+)).....
66.....	20. العناصر الرئيسية الأخرى لتصميم تقاسم المنافع.....
66.....	1.20 المشاركة العامة.....
67.....	2.20 الشفافية.....
68.....	3.20 القدرات والاستدامة.....

68.....	4.20 نطاق تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+))
69.....	5.20 مصادر الأموال
70.....	6.20 الرصد
70.....	21. وضع آلية تقاسم المنافع في السودان
70.....	1.21 المقدمة
71.....	2.21 متطلبات وإرشادات تقاسم المنافع
72.....	22. العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع في السودان
72.....	1.22 تحديد المنافع
73.....	2.22 تحديد المستفيدين
74.....	3.22 تحديد نموذج توزيع المنافع
75.....	4.22 البعد الزمني لمدفوعات برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+))
76.....	5.22 تكاليف برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات برنامج الرّدْ+ (REDD+)
77.....	6.22 الجوانب القانونية لتقاسم المنافع
77.....	1.6.22 أحكام تقاسم المنافع الدستورية
78.....	2.6.22 ترتيبات تقاسم المنافع التعاقدية
79.....	23. العناصر الرئيسية الأخرى لتصميم تقاسم المنافع
79.....	1.23 المشاركة العامة في السودان
80.....	2.23 الشفافية
80.....	3.23 القدرات والاستدامة
81.....	24. نطاق تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD))
81.....	25. مصادر الأموال المخصصة لتقاسم المنافع في السودان
82.....	26. رصد تقاسم المنافع في السودان
83.....	27. خيارات تقاسم المنافع في السودان
84.....	1.27 الدفع مقابل خدمات النظام البيئي
84.....	1.1.27 الحيازة والحصرية (التفرد)
85.....	2.1.27 الإنصاف (العدالة)
86.....	3.1.27 استدامة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي
86.....	4.1.27 كفاءة نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي
86.....	5.1.27 فعالية نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي
87.....	2.27 الإدارة التشاركية للغابات
87.....	2.27.1 الإدارة المشتركة للغابات في السودان

88.....	2.2.27. إدارة الغابات الشعبية
89.....	28. حدود مشاريع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الردد)+(REDD+)
91.....	29. رصد تقاسم المنافع في السودان
91.....	30. قوانين السودان وتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج خفض لانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردد)+(REDD+)
92.....	31. مشروع تجريبي لتقاسم المنافع للسودان
92.....	1.31. حالة الغطاء النباتي كما يراها المجيئون
93.....	2.31. العلاقة بين المجتمعات المحلية والهيئة القومية للغابات
93.....	3.31. العلاقة بين الأشجار ودرجة الحرارة
93.....	4.31. تنظيم المشاريع التجريبية
94.....	1.4.31. اللجنة الاستشارية للمشاريع (لجنة التسيير)
95.....	2.4.31. اللجنة الفنية للمشاريع
96.....	4.31.3. منتدى المشاريع التجريبية
97.....	5.31. ترتيبات تقاسم المنافع للمشاريع التجريبية
97.....	6.31. الجوانب القانونية لتقاسم المنافع
98.....	7.31. الأنشطة المتوافقة مع آلية تقاسم المنافع
99.....	8.31. مراجعة سياسات الغابات
99.....	9.31. التمويل
100.....	10.31. رصد المشاريع التجريبية
100.....	31.11. بناء القدرات المؤسسية وتكرار نجاح المشروع
101.....	12.31. تحليل أصحاب المصلحة والأدوار
102.....	13.31. آفاق آليات تقاسم المنافع
103.....	32. المكونات الرئيسية للمشاريع التجريبية
103.....	1.32. العمر الافتراضي للمشروع
103.....	2.32. الحق في المشاركة في آلية تقاسم المنافع
104.....	3.32. تحليل النوع الاجتماعي
104.....	4.32. بناء القدرات
105.....	5.32. المعلومات اللازمة للمشاركة في آلية تقاسم المنافع
106.....	33. تدابير المخاطر والقيود التي تواجه تقاسم المنافع في السودان
106.....	34. الاستنتاجات
112.....	35. التوصيات
115.....	المراجع

Bochet, J. J. 1983. Management of Upland Watersheds: Participation of the mountain communities. -
116..... FAO conservation guide (8), FAO, Rome.

Börner J, Wunder S, Wertz-Kanounnikoff S, Hyman G and Nascimento N. 2014. Forest law -
enforcement in the Brazilian Amazon: Costs and income effects. Global Environmental Change [pub
116..... ahead of print, 27 June 2014]. doi: 10.1016/j.gloenvcha.2014.04.021

فهرس قائمة الجداول

5	الجدول (1)المواقع المختارة والمجيبون على الدراسة.....
13	الجدول (2): أنواع استخدام الأراضي في السودان (بالفدان).....
16	الجدول (3): موارد الغابات في السودان.....
18	الجدول (4): عدد الغابات المحجوزة في السودان.....
20	الجدول (5): الغابات المنشأة سنوياً للفترة 1990 - 2010.....
21	الجدول (6): مساحة التشجير وإعادة التشجير (بالهكتارات) من 1990 إلى 2009.....
21	الجدول (7): مساحة الغابات المخصصة للزراعة التعاقدية.....
29	الجدول (8): ملكية الغابات الخاصة.....
73	الجدول (9): المنافع المحتملة الناشئة عن برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان.....
74	الجدول (10) تحليل عملية أصحاب المصلحة ضمن برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات بالسودان.....
76	الجدول (11): التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات.....
90	الجدول (12): الانتقال بين المستويات الدولية/القومية والمحلية في السودان.....

فهرس قائمة الأشكال

16	الشكل (1): الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية لموارد الغابات.....
20	الشكل (2): المساحات الزراعية السنوية خلال الفترة 2002 - 2010.....
23	الشكل (3): اتجاهات إزالة الغابات (1990 – 2010).....
26	الشكل (4): الاستهلاك السنوي للفرد من الخشب في قطاع الأسر المعيشية (م ³).....
42	الشكل (5): التقاسم العمودي والأفقي للمنافع الوطنية.....
95	الشكل (6): الهيكل التنظيمي للمشاريع التجريبية.....
102	الشكل (7): الأنشطة المقترحة لتنفيذ تقاسم المنافع في السودان.....
104	الشكل (8): الحد الأدنى من مساحة حيازات الأراضي للمشاركة في تقاسم المنافع.....
105	الشكل (9): المعلومات اللازمة لتنفيذ آلية تقاسم المنافع.....

- الصورة 1: (1 أ): غابة السنط المحجوزة (1ب): المناطق العارية (القاحلة) من غابات السنط المحجوزة.....14
- الصورة 2 (2أ): المشاركة في الأنشطة الإنمائية و(2ب): المشاركة في برامج إعادة التشجير67
- الصورتان (3أ): الصورة (3): المشاركة في برنامج التشجير و(3ب): التشاور مع المجتمعات المحلية.....80

فهرس قائمة الخرائط

- الخريطة (1أ)/الغطاء النباتي لجمهورية السودان * الخريطة (2 ب)/الغطاء النباتي لجمهورية جنوب السودان 3
- الخريطة (3) الغطاء الغابي في السودان13
- الخريطة (4): الغطاء النباتي للسودان15

1. مقدمة

هناك تقدم كبير في فهم تغير المناخ وأسبابه وعواقبه وسبل علاجه. يتمثل أحد العناصر المهمة في فهم نقاط الضعف أمام تغير المناخ في ربط التعرض الحالي والمتوقع لتغير المناخ بالضغوط والظروف القائمة الأخرى المسؤولة عن المصاعب وتدني مستويات الرفاه الاقتصادي. غالباً ما يضيف تغير المناخ إلى هذه الضغوط الحالية مما يزيد من ضعف مثل هذه المجتمعات والنظم البيئية "الإيكولوجية" (Neil et.al, 2007). يتزايد الاعتراف بتغير المناخ بوصفه يمثل تحدياً بالغ الأهمية للصحة البيئية ورفاهية الإنسان والتنمية المستقبلية. تبعاً لذلك، بات تغير المناخ مشكلة بيئية وإنسانية عالمية ملحة مما يهدد بعرقلة العمليات البيئية وتغيير أنظمة إنتاج الأغذية البرية والمائية وزيادة المخاطر على صحة الإنسان مما يمثل تحدياً للحفاظ على رفاهية الإنسان وتحسينها والمخاطر التي يتعرض لها التنوع الحيوي وبقاء الأنواع وتقويض النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود وتزايد الصراع والعنف (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC,2014a). تُعد إزالة الغابات المدارية وتدهورها جزءاً رئيسياً من المشكلة حيث تأتي 12% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في الفترة 2000 - 2009 من الغابات وغيرها من استخدامات الأراضي وبالتالي قد تكون جزءاً مهماً من الحل (IPCC 2014b; Goodman and Herold 2014).

خضع السودان كأكبر دولة في أفريقيا إلى التقسيم إلى دولتين في يوليو 2011. يُقدر الجهاز المركزي للإحصاء السوداني عدد سكان السودان بـ 39 مليون نسمة (2011) بمعدل نمو 2.7% حيث يقطن أكثر من 30 مليون في المناطق الريفية. يوجد أكثر من 80% من العمالة السودانية في القطاع الزراعي الفرعي للاقتصاد وغالبية السكان من المزارعين والرعاة الذين يعيشون على الزراعة المعيشية ورعي الماشية في الغالب من البدو الرحل. ومع ذلك، يعيش عدد متزايد من الناس في المناطق الحضرية مثل العاصمة المثلثة الخرطوم التي تقع على ضفتي النيل وروافده (النيلين الأبيض والأزرق). ارتفعت نسبة سكان المدن من 27% في سنة 1990م إلى 42% في سنة 2009م. يحتضن السودان موارد بيولوجية متنوعة والتي تمثل رصيماً هاماً من التراث الوطني غنية بالموارد الطبيعية الجوفية والسطحية بما في ذلك الغابات والحياة البرية والمياه والمراعي والموارد الساحلية والبحرية والأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى النفط والغاز ومجموعة من المعادن الفلزية وغير الفلزية (African Forest Forum 2011). ظلت الموارد الطبيعية للبلاد متخلفة في معظمها بسبب القيود السياسية والاقتصادية. تقدر الهيئة القومية للغابات أنه بعد فصل جنوب السودان، باتت تغطي الغابات حوالي 11.6% من إجمالي المساحة والأراضي الزراعية 13.7% والمراعي 26.4% والمسطحات المائية 0.17%. يُقدر متوسط النمو السنوي المتزايد لحجم المخزون بنحو 1.340 مليون متر مكعب مع إزالة سنوية بنسبة 5%. أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن البلاد فقدت ما بين 11.6% من الغطاء الغابي بين عامي 1990م و 2005م. لقد شكّل تقييم التنوع الحيوي الذي أجري مؤخراً على مستوى البلاد من قبل المشروع

وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي خلال الفترة 2000م – 2010م معياراً مهماً لتميز النظم البيئية والموائل والأنواع المختلفة في السودان (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2012 USAID).

1.1 الأهداف المنشودة من المهمة

تهدف هذه الدراسة إلى إعداد آلية تقاسم المنافع على الصعيدين القومي ودون القومي من خلال توفير خيارات عملية وقابلة للتنفيذ للمبادئ التوجيهية لآلية تقاسم المنافع التي تدعم تنفيذ استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان. وتتمثل الأهداف المحددة للدراسة في الآتي:

1. اقتراح آلية لتقاسم المنافع للبرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من شأنها توفير خيارات عملية وقابلة للتنفيذ لتقاسم المنافع بناءً على أي مشاريع حالية أو نهج جديد تماماً.
2. تحديد الخيارات التي يمكن إنشاؤها باستخدام تغييرات من المستوى المنخفض إلى المتوسط على السياسات الحالية.
3. تحديد وتقييم وتحليل آليات وترتيبات تقاسم المنافع الحالية في السودان.
4. صياغة خيارات لآلية تقاسم المنافع في السودان.
5. تحديد المستفيدين ومطالباتهم المشروعة والإنصاف في تقاسم المنافع والتوزيع الكُفء للتكاليف والفوائد والهيكل المؤسسية اللازمة للرقابة والإدارة الائتمانية وعمليات صنع القرارات والتنفيذ.

2.1 نطاق الدراسة

تحاول الدراسة تحديد آليات تقاسم المنافع الحالية في إدارة الموارد الطبيعية في السودان وتقييم فعاليتها وكفاءتها وإنصافها وكفايتها للاستخدام في البرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)، مع الإشارة بشكل خاص إلى السياسة والبيئة التنظيمية لتقاسم المنافع في السودان. توضيح الكيفية التي تكون بها آليات تقاسم المنافع الحالية مكتملة أو متعارضة مع آلية تقاسم المنافع المقترحة لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) وكيفية تأثيره أو تكامله مع منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). علاوة على ذلك، تركز الدراسة بشكل خاص على تحديد العوامل التي تؤثر على قدرة أصحاب المصلحة المحليين على تحقيق انبعاثات مخفضة وتعزيز عمليات إزالة غازات الدفيئة بوصفها وظيفة من وظائف الظروف البيئية والجغرافية والديموغرافية أو الحواجز الأخرى. كما ستقترح آلية من شأنها دمج هذه العوامل في تحديد المنافع التي تعود على أصحاب المصلحة بحيث يمكن التوصل إلى التقاسم المنصف للمنافع. إن تحديد كيفية حساب الفوائد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة المؤهلة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في نظام الرصد والتقييم ونظام مراقبة الأراضي والنظام الوطني لرصد الغابات و/أو نظم المعلومات الأخرى المتعلقة بالبرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة

وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) ، يعتبر مسألة أساسية في الدراسة إلى جانب تقييم المخاطر المرتبطة بألية تقاسم المنافع مثل القبض على النُّخب أو التماس أو عرض الرشاوى والاختلاس وغير ذلك من أشكال سوء السلوك المالي واقتراح آليات مراقبة ائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر. وأخيراً، توصف جميع خيارات تقاسم المنافع بالتفصيل لإبراز الخصائص للخيارات المحددة المقترحة لتقاسم المنافع بما في ذلك أنواع المنافع والمستفيدين والظروف التي يمكن أن تعمل في ظلها والقدرة اللازمة لتنفيذها والإجراءات القانونية والتنظيمية المطلوبة لإنشاء آلية تقاسم المنافع. يوضح الشكلان (1أ و 1ب) الغطاء النباتي قبل وبعد انفصال جمهورية جنوب السودان.



الخريطة (1ب): الغطاء النباتي لجمهورية جنوب السودان



الخريطة (1 أ): الغطاء النباتي لجمهورية السودان

الخريطة (1) أ/الغطاء النباتي لجمهورية السودان * الخريطة (2) ب/الغطاء النباتي لجمهورية جنوب السودان وفقاً لذلك، فإن هذه المهمة هي النشاط الأخير لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) في السودان والتركيز على آلية تقاسم المنافع. من المتوقع تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) لتحقيق فوائد لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) المقترحة في استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+). تُعد آليات تقاسم المنافع المناسبة التي تكفل توزيع العادل ضرورية لنجاح برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+). لأصحاب المصلحة المشاركين في أنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) أهمية كبيرة وفقاً لمساهماتهم في الحد من إزالة الغابات وتدهورها والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزون الكربون. سيشمل تصميم ترتيبات تقاسم المنافع للاستراتيجية الوطنية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات

(برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) تحديد نطاق وفئات المنافع والمستفيدين المحددين للأنشطة المقترحة والمواقع الجغرافية والعملية/العمليات لكيفية تقاسم المنافع على نحوٍ عادلٍ وفعالٍ والهيكل المؤسسية اللازمة وعمليات اتخاذ القرارات والتنفيذ بشفافية.

3.1 المنهجية

تبنت الدراسة أساليب متعددة تعتمد على الأبحاث العلمية القائمة على الأدلة والتي يتم تيسيرها من خلال مناهج متعددة لجمع المعلومات وتوليف الدراسات السابقة وأدوات التحليل. وتشمل هذه الإجراءات المراجعة المكثفة للدراسات السابقة ومشاورات أصحاب المصلحة. لقد جمعت بيانات هذه الدراسة من 5 مواقع وهي: سنار (ولايات سنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض والجزيرة وسنار) وكسلا (ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف) والدامر (ولايي نهر النيل والشمالية) والأبيض (ولايات شمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان) والفاشر (ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور وغرب دارفور ووسط دارفور). وكانت جميع الولايات ممثلة في هذه الدراسة، باستثناء ولاية الخرطوم. تم تنفيذ العمل الميداني خلال الفترة من 12 يناير إلى 2 فبراير 2017. تم إيلاء اعتبار خاص من قبل المنسق القومي برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) لاتساق هذا العمل لتكملة عمل المكونات الأخرى للعملية الوطنية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بما في ذلك وضع استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) والتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي وآلية رد المطالم وجبر الضرر، وذلك لضمان الاتساق وتجنب الازدواجية حيث سيستفيد الخبير الاستشاري من المعلومات المطلوبة عن حالة هذه المكونات. أشرفت أمانة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) والخبير الاستشاري من خلال التنسيق الوثيق مع فرق العمل ذات الصلة.

تم جمع نوعين من البيانات لهذه الدراسة، وهما: البيانات الأساسية والبيانات الثانوية. تم جمع البيانات الثانوية من خلال استعراض مكتبي مستفيض للمعلومات الثانوية المتاحة بما في ذلك الوثائق والمراجع المفيدة. من شأن وثائق صندوق مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات خاصة استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) في السودان وغيرها من المواد المقدمة في ورشة العمل ذات الصلة تشكيل الأساس لفهم الوضع الحالي لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) في السودان.

علاوة على ذلك، فإن هناك مصادر أخرى قد تمت دراستها مثل خطة العمل الوطنية للتكيف وخطة التكيف الوطنية ومشروع متابعة خطة العمل الوطنية للتكيف والتقييم الذاتي للقدرات الوطنية: الإبلاغ وخطة عمل وتقييم الاحتياجات التكنولوجية وإدارة البيئة الوطنية ومشروع عزل الكربون والمصادر الأخرى ذات الصلة، وغيرها في هذه الدراسة. تم جمع البيانات الرئيسية من خلال تفاعلات منظمّة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (أصحاب المصلحة الأساسيين والثانويين). وأجريت مقابلات وجهاً لوجه مع أصحاب المصلحة

الرئيسيين (السكان المحليين من مجتمعات محلية مختارة) للاستقصاء في إمكانية تنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان. تمت مقابلة 118 مجيباً في القطاعات الخمسة. تم إعداد الاستبيان وفقاً للمبادئ التوجيهية لـ (Burchinal.1986) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1985). يوضح الجدول (1) المواقع المحددة في القطاعات المختلفة والمجيبين. كان الهدف الرئيسي لاستبيان الأسر المعيشية هو تسجيل جميع الأنشطة المعيشية للأسر المعيشية من جميع المصادر وقيمة دخل الأسرة في فترة الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ المقابلة. وكانت الأغراض الأخرى للاستبيان هي تسجيل نوع وقيمة جميع أصول الأسرة المعيشية بما في ذلك الأراضي والسلع المنزلية وحياسة أراضي الأسر المعيشية والوصول إلى المرافق (المياه والمراحيض والكهرباء وتكنولوجيا الطهي والوقود) والأنشطة المنزلية في أراضي الغابات في فترة السنتين السابقة للمقابلة والتصوير الذاتي للتغيير الذي يطرأ على الرفاه في فترة السنتين السابقة للمقابلة والمعرفة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) والمشاركة فيه.

علاوة على ذلك، فقد تم توجيه نقاط الإتصال بجميع الولايات قبل حوالي 2 - 4 أسابيع من زيارة القطاعات بإجراء استبيان ذاتي. تم استخدام هذه الطريقة لأن المجيبين يعرفون القراءة والكتابة ويستطيعون اتباع التعليمات المكتوبة وفهم المشكلات التي يجري بحثها واستقصائها ولديهم دوافع كافية لاستكمال الاستبيان بمفردهم. الهدف من الاستبيان الذي تم إجراؤه ذاتياً هو جمع بيانات موثوقة من جميع الولايات وإطلاع نقاط الاتصال على الموضوعات الرئيسية للمناقشات الجماعية التي سيتم تنظيمها خلال الزيارة الميدانية.

الجدول (1) المواقع المختارة والمجيبون على الدراسة

#	الولاية	المجتمعات المختارة	عدد المجيبون
1	سنار والنيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض	العمارة الشيخ هجو	22
2	كسلا والبحر الأحمر والقضارف	باريبي	17
3	نهر النيل والشمالية	سيدوون	28
4	شمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان	دريسو	26
5	شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط دارفور	أم ماراكيچ	25
	المجموع		118

تتضمن المحتويات الرئيسية للاستبيان الذي يتم إجراؤه ذاتياً ما يلي: أسباب تقاسم المنافع واحتياجات تقاسم المنافع ونقل المنافع والمسؤوليات التي يجب الوفاء بها من أجل تحقيق المنفعة وعناصر تقاسم المنافع وأصحاب المصلحة الأساسيين في أداء آلية تقاسم المنافع ودور الممولين والدور المتوقع للمديرين والمسؤولين والأدوار المتوقعة للوكالات المنفذة ودور المدققين والمبادرات المطلوبة لآليات تقاسم المنافع والأنشطة ذات الصلة بتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والمنافع المناسبة وتحديد المجالات المتوقعة لبناء القدرات والعمل على تقاسم المنافع عندما تكون الحقوق غير

واضحة ومضمونة للحقوق، ترتيبات تقاسم المنافع (القومية ودون القومية). الترتيبات القائمة على الأداء أو الترتيبات التي تستند إلى الأداء على المستوى دون القومي والأنشطة التي يمكن أن تلتزم بتقاسم منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والأنشطة التي يمكن أن تقلل من إزالة الغابات.

نُظمت مناقشات جماعية بحجم مجموعتين خلال عملية جمع البيانات. عقدت المناقشة الجماعية للمجموعة الأولى مع نقاط الإتصال في جميع ولايات السودان باستثناء ولاية الخرطوم والثانية مع المجتمعات المحلية. كان الهدف من مناقشة المجموعة الأولى هو مناقشة أهمية وجدوى آلية تقاسم المنافع في السودان وقابلية تطبيقها وما تجابه من تحديات والعوامل التمكينية ونتائج الاستبيان الذاتي. لقد أُجريت مناقشة المجموعة الثانية مع المجتمعات المحلية التي اختارتها نقاط الإتصال في المناطق المختلفة فتناولت القضايا الرئيسية التي برزت أثناء المناقشة: فهم مفهوم تقاسم المنافع وأفضل طريقة لتطبيق تقاسم المنافع وآلية تقاسم المنافع المناسبة والرغبة في المشاركة وأساليب الدفع والشفافية والمشروطة والمساءلة فيما يتعلق بتقاسم المنافع وتفضيل العقود أو المفاوضات بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي قد تبرز أثناء المناقشة. بعد المناقشة الجماعية، تم تصميم سيناريو برنامج الرِدْ+ (REDD+) الافتراضي واستخدامه للحصول على تفضيلات الأشخاص لأنواع الفوائد والتوقيت. تم إيلاء اهتمام خاص لحجم الأرض والقيم وسعر الكربون والإطار الزمني لمدة 10 سنوات. تم استكشاف ثلاثة سيناريوهات وهي: أنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) الناجحة على مدى 10 سنوات والنسبة المئوية المقترحة لاسترداد الفائدة من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وتحول جزء من الغابات إلى الاسترداد الزراعي لمنافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) أو العكس. شهدت هذه المرحلة زيارة مجموعة واسعة من أمناء الغابات والمراعي إلى جانب الوزارات المختصة التي تؤثر أنشطتها على موارد الغابات والمراعي. بالإضافة إلى ذلك، أُجريت زيارات مجاملة تخللتها مناقشات جماعية شملت منظمات المجتمع المدني وجمعيات منتجي الصمغ العربي.

4.1 فريق الدراسة

ترأس المهمة خبير استشاري وطني مسؤول عن مختلف جوانب المهمة وخاصة قانون الغابات وتنظيم السياسات والحوافز والأشكال الأخرى من المزايا أو الخدمات المقدمة ووضع خيارات لتوزيع منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) المناسبة لسياق السودان. تم رفد فريق الدراسة الاستشاري الوطني بإخصائي في مجال تنمية المجتمع لتقديم نظرة عامة مفصلة عن خطط الحوافز والأدوات المالية الأخرى لتنمية المجتمع والتي يتم استخدامها حالياً في السودان بما في ذلك تفاصيل حول كيفية تكامل أو تعارض هذه السياسات الحالية مع أهداف البرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). يتمتع الاستشاري الآخر بخبرة واسعة في مجال التحليل المكاني لتقديم تحليل مكاني شامل للموارد الطبيعية

في السودان وذلك دعماً للفريق الاستشاري. ساهم الخبير الاستشاري الدولي بمعلومات مفصلة عالية الجودة ومحدثة عن أنظمة توزيع منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من جميع أنحاء العالم لإثراء عملية وضع نظام مناسب لتوزيع المنافع للسودان. تم التركيز بشكل خاص على طرق تقاسم المنافع وإسناد النتائج إلى ممارسي برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والإنصاف وسلامة النظام. لقد ساهم الخبير الاستشاري الدولي اسهاماً مقدراً كمحرر/مدقق لمراجعة التقرير في شكله النهائي.

2. السودان وآلية التنمية النظيفة

تشمل الآثار المحتملة لتغير المناخ في السودان النيل من سلامة النظام الإيكولوجي و مرونته(قدرته على الصمود) والانحسار في التنوع الحيوي ومساحات الغابات والمراعي والمساحة المزروعة وتدني المحاصيل وإنتاج الكتلة الحيوية وإنتاجية الصمغ العربي. تشير نتائج تقييم قابلية تأثر الغابات جراء تغير المناخ إلى أنه خلال الفترات الممتدة بين 2030 - 2060 ستتحرك النطاقات المناخية الزراعية المطيرة جنوباً مما يجعل المناطق الشمالية غير صالحة للزراعة بشكل متزايد (تقرير الاتصال الأول للسودان لسنة 2003). تعتبر الاستجابة لآثار تغير المناخ محدودة لأن السودان لم يضع بعد سياسة واستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تنسيق وتعاون كافيان بين مختلف المؤسسات التي تتعامل مع تغير المناخ. في ضوء ذلك، هناك حاجة إلى وضع سياسة وطنية لتغير المناخ تسترشد بها الاستجابات المنهجية المتناسكة للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على جميع المستويات. على الرغم من نجاح آلية التنمية النظيفة في حشد الاستثمارات لمشاريع تطوير الكربون المنخفض، فقد أثار أصحاب المصلحة مخاوف بشأن الإجراءات المرهقة والمكثفة للبيانات بالإضافة إلى عدم الاتساق داخل برنامج الرِدْ+ (REDD+). للمضي قدماً، تتاح الفرصة لآلية التنمية النظيفة وتمويل الكربون للانتقال إلى إجراءات التخفيف على نطاق واسع وإقامة الروابط مع أدوات الجيل القادم مثل إجراءات التخفيف المناسبة وطنياً وآليات السوق الجديدة. وفي هذا الصدد، يمكن لبرنامج عمل آلية التنمية النظيفة وخطوط الأساس الموحدة أن يعمل كنقطة انطلاق مهمة للأنشطة القطاعية ولا سيما في أقل البلدان نمواً. أنشأ السودان مبادرة لتعزيز آلية التنمية النظيفة و برنامج الرِدْ+ (REDD+) الغابات وفرص استثمار الكربون لدعم عملية التنمية الوطنية منخفضة الكربون. علاوة على ذلك، أعد السودان استراتيجية آلية التنمية النظيفة لدعم الاستثمار في الكربون وتعزيز إجراءات آلية التنمية النظيفة وبناء القدرات داخل الجهات الفاعلة المحتملة لآلية التنمية النظيفة في السودان وتقييم إمكانات آلية التنمية النظيفة في القطاعات المختلفة وتطوير القدرات وإذكاء التوعية بأهمية مرحلة والاستعداد التأهب ومقترح الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). لقد أحدثت إستراتيجية آلية التنمية النظيفة اهتماماً بالمشاريع الممولة من الكربون وهناك حالياً مشروعان في قطاعات مختلفة قيد الإعداد لتسجيل آلية التنمية النظيفة للتمكن من تحقيق نتيجة التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، أعد السودان خطة بدء

المشروع لتعزيز التنمية منخفضة الكربون بالتشاور مع الوكالات الحكومية المعنية ومختلف الشركاء الإنمائيين. الهدف من برنامج تطبيق السلام هو التحرك نحو تنمية منخفضة الكربون وقادرة على الصمود وتعزيز الاستثمار بشكل أفضل في مشاريع التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. سيساعد ذلك السودان على المطالبة بعائدات الكربون والوفاء بالتزاماته تجاه المساهمة في جهود التخفيف العالمية وتلبية متطلبات الأهلية للحصول على تمويل المناخ بما في ذلك من خلال صندوق المناخ الأخضر المنشأ حديثاً.

إن مساهمة السودان الصافية في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ضئيلة للغاية. أشار الحصر الأول لغازات الدفيئة إلى أن الانبعاثات الناجمة عن قطاع تغيير استخدام الأراضي والغابات تمثل 75% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في السودان. تُعزى هذه الانبعاثات بشكل أساسي إلى إزالة وتدهور الغابات وتدهورها الناجم عن ارتفاع الطلب على حطب الوقود وإنتاج الفحم وتحويل الغابات إلى أراضي زراعية. تساهم هذه النظم البيئية بوصفها بالوعات طبيعية ومخازن طبيعية للكربون في التخفيف البيولوجي لغازات الدفيئة من خلال عزل ثاني أكسيد الكربون. سيتحسن التشجير وإعادة التشجير واستعادة الموائل الطبيعية وكذلك زيادة كفاءة استخدام الطاقة وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من فقدان تخزين الكربون والبالوعات. من شأن تحسين النظم البيئية وممارسات الإدارة البيئية ليس توفير مكاسب اقتصادية وخدمات بيئية محسنة فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى زيادة التنوع الحيوي الزراعي وزيادة عزل الكربون.

قد بدأت الانبعاثات الناتجة عن التغيير في استخدام الأراضي والغابات في الانحسار مؤخراً نتيجة للتوجه نحو خفض تحويل الغابات والمراعي إلى جانب التوسع في التشجير وإدارة الأراضي الغابية بالإضافة إلى تحسين تطبيق منهجية الحصر. على الرغم من انخفاض مستويات الانبعاثات في السودان، فإن عدداً من مبادرات التنمية ذات الأولوية المحددة في استراتيجية السودان ربع القرنية 2007 - 2031 توفر موجبات سياساتية لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن الاستراتيجية البيئية للبلاد والتي تبين بوضوح أن القضايا البيئية بما في ذلك استجابات تغيير المناخ يجب أن تتجسد في جميع مشاريع التنمية.

على الرغم من عدم وجود سياسة شاملة وإطار تشريعي للتخفيف من تغيير المناخ، فإنه يوجد هناك عدد من السياسات القطاعية الفردية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر تقييم القطاعات السودانية مجموعة هائلة من الفرص للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة على النحو المذكور أعلاه. من الأهمية بمكان وضع أطر للتنسيق والتبادل بين مختلف المؤسسات العاملة في المجالات المتعلقة بتغيير المناخ. تكمن الحوكمة والتنسيق في صميم سياسة تغيير المناخ في السودان، ولكن من المهم وجود آليات للحوكمة لضمان اتخاذ إجراءات متماسكة ومشاركة بين القطاعات تخاطب الأولويات على المستوى المحلي وتكفل شفافية وانفتاح الوكالات المسؤولة والسماح بالمشاركة العامة والوصول إلى المعلومات.

3. السودان والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

السودان طرف في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف العالمية والإقليمية التالية: اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة لسنة 1971 (Ramsar Convention on Wetlands) والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اليونسكو، 1972)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لسنة 1973 (Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora CITES) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 (United Nations Convention on the Law of the Seas) واتفاقية المنظمة البحرية الدولية لسنة 1958 (Convention on the International Maritime Organization) والاتفاقية الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لسنة 1982 (Regional Convention for the Conservation of the Environment of the Red Sea and the Gulf of Aden PERSGA) واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لسنة 1985 (Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer) وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لسنة 1987 (Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer) واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لسنة 1989 (Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and their Disposal) واتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية لسنة 1991 (Bamako Convention on the Ban of the Import into Africa and the Control of Transboundary Movement of Hazardous Wastes within Africa) واتفاقية التنوع الحيوي لسنة 1992م واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994 (United Nations Convention to Combat Desertification UNCCD 1994) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لسنة 1994م واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية لسنة 1998 (Procedure for Certain Hazardous Chemicals and Pesticides in International Trade) واتفاقية الطيور المائية الأفريقية الأورو آسيوية لسنة 1999 (African-Eurasian Water bird Agreement, AEWA) وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية لسنة 2000 (Cartagena Protocol on Biosafety) واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لسنة 2001 (Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants POPs 2001) و الاتفاقية الإفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لسنة 2003 (African Convention on the Conservation of Nature and Natural Resources).

في أعقاب قمة الأرض، وقع السودان على العديد من الاتفاقيات البيئية العالمية ومن خلال التمويل المتاح من الصندوق العالمي للبيئة، صاغ السودان واعتمد العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل مثل: خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتقرير الاتصال الوطني

الأول للسودان واستراتيجية وخطة عمل الوطنية للتنوع الحيوي. ومع ذلك، بسبب نقص الموارد خلال فترة الحرب الأهلية لم تتمكن البلاد من تخصيص الموارد لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية. تم تنفيذ مشروع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية في السودان من قبل المجلس الأعلى للبيئية والموارد الطبيعية في الفترة من 2005 إلى 2007 لتحديد قيود القدرات الوطنية والأولويات للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقيات ريو الثلاث؛ حفظ التنوع الحيوي وتغير المناخ والتصحر. تهدف عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية إلى استكمال خطط العمل الوطنية الأخرى مثل التقييم البيئي لمرحلة ما بعد الصراع في السودان التي وضعت بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي أطلقتها وزارة البيئة والتنمية العمرانية في يوليو 2007. وقد تمت رعاية الخطة الوطنية للإدارة البيئية في السودان في مرحلة ما بعد الصراعات من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتحاد الأوروبي (EU) و NileTEAP) ونُفذت من قبل المجلس الأعلى للبيئية والموارد الطبيعية. تتضمن الخطة الإستراتيجية ربع القرنية للسودان (2007 – 2031) خطة عمل خمسية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة والحد من الفقر وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتأكيد على المساواة العامة والحكم الرشيد وحماية البيئة.

4. إطار السياسات والتدابير المناخية في السودان

بدأ وضع السياسات الاستراتيجية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة في السودان بصياغة تقارير الاتصال الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعامي 2003 و 2013 التي منها برنامج العمل الوطني للتكيف لسنة 2007 (NAPA) وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر لسنة 2006 (UNCCD) وبرنامج العمل الإقليمي للفترة 2008 – 2011. استراتيجيات التنمية القومية لها أهداف مماثلة لخطط التكيف مع تغير المناخ مثل الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر لسنة 2013 والتي تهدف جزئياً إلى إيجاد تآزر بين التكيف مع تغير المناخ وتحقيق أفضل فرص لسبل كسب العيش وبرنامج السنوات الخمس للإصلاح الاقتصادي 2015 – 2019 والخطة القومية للاستثمار الزراعي للقطاع الزراعي لسنة 2012 والتي تعتبر أداة اتصال استراتيجية لصانعي القرار الحكوميين والشركاء الإنمائيين. بالإضافة إلى برنامج العمل الوطني للتكيف لسنة 2007 والاستراتيجية للتنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية التي هي بمثابة دليل للحفاظ على التنوع الحيوي في البلاد الذي يشمل النباتات والغابات والمراعي وحيوانات المزارع والحياة البرية والتنوع الحيوي في البيئة البحرية والمسطحات المائية الداخلية والتكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، هناك سياسات قطاعية وخطط استراتيجية أخرى؛ مثل سياسة الغابات لسنة 2006 وسياسة الحياة البرية لسنة 2014 وخطة العمل الإستراتيجية للحفاظ على نباتات المراعي والمراعي في السافانا شبه الصحراوية الفقيرة لسنة 2011 وخطة الاستثمار الوطنية للقطاع الزراعي لسنة 2012 والسياسة الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي لسنة 2009. تهدف جميع الاستراتيجيات المذكورة أعلاه إلى تحديد الهدف الإنمائي المستدام المتمثل في ضمان الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، بدأ السودان في تنفيذ

استراتيجيات قطاعية أخرى للتنوع الحيوي والمياه والزراعة والسكان والحد من الفقر إلخ...تم تعزيز السياسات والاستراتيجيات من خلال التشريعات القائمة على دستور السودان لسنة 1998. وقد سُن قانون حماية البيئة في عام 2001 ليوفر إطاراً للسياسات والتشريعات لإنفاذ الإجراءات التنفيذية من جانب الأجهزة الاتحادية والولائية (السودان ، 2007). الهدف من هذا القانون هو حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تعزيز التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الوطنية الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما أن السودان أحد الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وصف المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في سنة 2013 السودان بأنه "بؤرة ساخنة" للتأثيرات المناخية الرئيسية المستقبلية ومواطن الضعف في أفريقيا. وفقاً لتقرير الاتصال الوطني الثاني في السودان لسنة 2013 يعتبر السودان معرضاً بدرجة كبيرة لتغير المناخ مما يشكل تهديداً للمجتمعات السودانية والموارد الطبيعية والاقتصاد الوطني. منذ التصديق على اتفاقية ريو، نفذ السودان العديد من الأنشطة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتي لها علاقات مباشرة مع التكيف مع تغير المناخ وأولويات التنمية. وتشمل تلك النتائج تقرير الاتصال الأول والثاني وبرنامج عمل التكيف وبرنامج العمل الوطني.

أدى تنفيذ مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف إلى أنشطة مثل السياسات والاستراتيجيات الحكومية والبرامج الوطنية الحكومية الدولية/متعددة الأطراف بالإضافة إلى أنشطة أخرى متعددة الأطراف. على المستوى القومي، وضعت الوزارات المعنية سياسات التنمية المتعلقة بتغير المناخ مثل برنامج النهضة الزراعية للفترة 2008 – 2011 وبرنامج الإصلاح الاقتصادي لخمس سنوات 2015 – 2019. تدعم سياسة الغابات لسنة 2006 سبل كسب المعيشة المرنة للمناخ من خلال تشجيع تنوع الدخل وتيسير التمويل الأصغر وتوفير إمكانية الحصول على الأراضي (وزارة الزراعة والري 2012).

5. الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 - 2002

توفر إستراتيجية ربع القرنية توجهات سياساتية لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن الإستراتيجية البيئية للبلاد. وهي تنص بوضوح على ضرورة دمج القضايا البيئية في جميع مشاريع التنمية (السودان، 2007). وقد صممت هذه الاستراتيجية لتنفيذها على ثلاث مراحل؛ السنة المالية الأولى هي 1992 - 1993 وأُنهيَت في عام 2002. تشمل الاستراتيجية خمسة أهداف رئيسية، من بين أمور أخرى.

❖ الأهداف البيئية: التعامل مع حماية البيئة وتحسينها وإعادة تأهيل الغطاء الشجري وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وإذكاء

الوعي والتثقيف البيئي وإشراك السكان المحليين في مراحل مختلفة من المشاريع.

❖ أهداف الموارد الطبيعية: التركيز على اتجاه المزيد من الاستثمارات للقطاع الفرعي ومشاركة المواطنين المحليين وزيادة التشجير والحفاظ على الموارد الطبيعية.

❖ أهداف الغابات: تهدف إلى زيادة الأراضي المحجوزة تحت الغابات والمراعي وموائل الحياة البرية إلى 25% وتوفير الطاقة وتحقيق نهج الزراعة المختلطة على نحو تكاملي بين الزراعة والغابات وتعزيز إنتاج الصمغ العربي وتشجيع مشاركة المجتمعات في مشاريع الغابات.

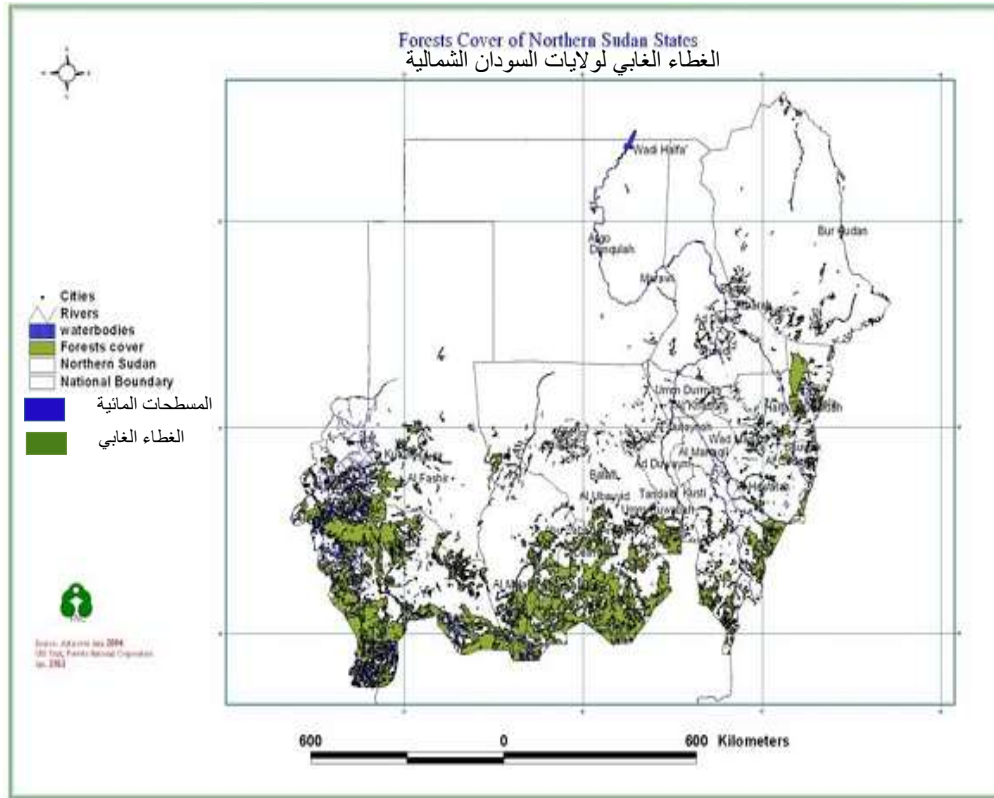
❖ أهداف الصناعة: التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعة عجائن الورق والورق والاكتفاء الذاتي في إنتاج صناديق الكرتون بجميع أنواعها لتصدير الخضار والفواكه.

❖ أهداف الطاقة: تهتم بحماية البيئة وإعادة تأهيل الغابات وتطوير مصادر الطاقة البديلة والخشب وتحسين استخدام مواقع الحطب والفحم (بيومي، 1995).

وقد أدمجت في مسؤوليات واختصاصات الإدارات الحكومية المركزية المسائل المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في مجالات التشريع والإدارة والمؤسسات. وأسندت إلى كل إدارة على عاتقها مسؤولية إدارة مورد واحد. يبدو أن العمليات التدريجية المتمثلة في اللامركزية وانتقال السلطة لها تأثير ضئيل للغاية على هذه المجموعة الأساسية مع استمرار التشريعات القطاعية والممارسة المهنية والتقاليد.

6. غابات السودان

في عام 1990، أنشأت الحكومة في الخرطوم الهيئة القومية للغابات لتحل محل إدارة الغابات لتوفير هيكل أكثر ديناميكية لتلبية توريد السلع والخدمات من الغابات في البلاد. إدراكاً لهذا الواقع، بذلت جهود متزايدة في مجال الغابات الشعبية منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي شملت: تجديد مخزون حزام الصمغ العربي والجهود التشاركية للغابات الشعبية في مجال الزراعة الغابية بما في ذلك استزراع الأشجار لتصبح مصدات للرياح حول القرى في الشمال ومشاريع لتشجيع مشاركة المجتمع في حفظ وإدارة الغابات المحجوزة رسمياً. يبين الشكل (2) الغطاء النباتي للسودان. يتمثل النصيب الأكبر من استهلاك الأخشاب في استخدام الطاقة من جانب الأمر المعيشية وقطاعات الخدمات التي تمثل نحو 95% في شكل حطب وفحم يلهمما القطاع الصناعي. يتمثل الاستخدام التجاري الرئيسي لحطب الوقود في صناعة الطوب التي تستهلك 52% من الأخشاب المستهلكة في قطاع الصناعة أي ما يعادل حوالي 550000 متر مكعب في 1995 و 770000 متر مكعب في 1999 (المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية 2003).



الخريطة (3) الغطاء الغابي في السودان

على إثر استعراض (مراجعة) قطاع الغابات من قبل البنك الدولي، صدر قانون جديد للغابات أنشئت بموجبه الهيئة القومية للغابات في سنة 1989 بصلاحيات أوسع نطاقاً. الهيئة القومية للغابات كيان ذاتي التمويل لا تتلقى ميزانية دعم من الحكومة. ولا تزال العديد من التشريعات المتصلة بالغابات غير مطبقة إلى حد كبير وتتركز عملياتها على المستوى الاتحادي مع استمرار النزاعات حول أنظمة إدارة الغابات في الولايات. هناك ثلاثة أنواع من الغابات في السودان: الغابات الاتحادية والغابات الولائية والغابات الشعبية/الخاصة: يوضح الجدول (2) أنواع استخدام الأراضي في السودان. يتميز السودان بالتنوع في المناطق المناخية وبالتالي التنوع الغني في موارد الغابات. تسهم الغابات إسهاماً كبيراً في القطاع التقليدي وكذلك في التنمية الاقتصادية. الغابات في السودان إما محجوزة (الغابات الطبيعية والمستزرعة) أو غابات طبيعية غير محجوزة.

الجدول (2): أنواع استخدام الأراضي في السودان (بالفدان)

الولاية	الزراعة	الغابات	المراعي	التوسع العمراني	المناطق العارية	المسطحات المائية	المجموع
الخرطوم	171885.3	37842.2	1695295	58399.5	195247.7	21641.8	2180311.4
الجزيرة	1761939.9	5320.8	667288.9	28971	0	10876.6	2474355.9
النيل الأزرق	2042096.2	1071771.5	1075379.5	4314.3	0	24766.2	4219409.7

الولاية	الزراعة	الغابات	المراعي	التوسع العمراني	المناطق العارية	المسطحات المائية	المجموع
سنــــــــار	1976947.9	626381.2	931459.8	3560.7	24664.4	19155.1	3582144.4
النيل الأبيض	1459892.8	609781.1	185960.8	8120	21419.2	47185.9	4006045.6
الشمالية	158125	20507.3	467277.9	7903	35661506.8	127561	36442884.4
نهر النيل	162620.5	212507.9	3420954.9	10356.6	7497175.3	52692.7	12937734
القضارف	3221523.6	522087.4	2079853	13934.7	9570.4	2026.1	5849006.9
كســــــــلا	797522.1	899977	2849609.9	41987.3	403683.6	9873.2	5002643.9
البحر الأحمر	100423.8	331434.1	2290225.3	8737.3	18899005.4	233.3	21630047.9
شمال كردفان	3025128.7	637074.2	8899416.6	32278.5	6257614.5	1569	18853074.8
جنوب كردفان	1213703.4	4139292.7	2607011.9	6296	71109.6	885.8	8038295.2
غرب كردفان	3474435.2	3137866	4629175.8	20356.5	23542.3	369.3	11285754.6
شمال دارفور	2181131.2	830515.5	7845671	17163.2	18676386.9	102.7	29551077.8
جنوب دارفور	3441510.3	6009313.1	482193.2	17193.8	40686.3	44.4	13870974.5
غرب دارفور	624112.3	2734491.3	3877549.4	1487.9	638301.9	590.1	7880254.7
المجموع	258129981	21826163	45677965	281060.6	90001344.6	319573.3	187804015.7
	14	12	24	0.0014	47	0.007	

الصورة 1: (1 أ): غابة السنط المحجوزة (1ب): المناطق العارية (القاحلة) من غابات السنط المحجوزة



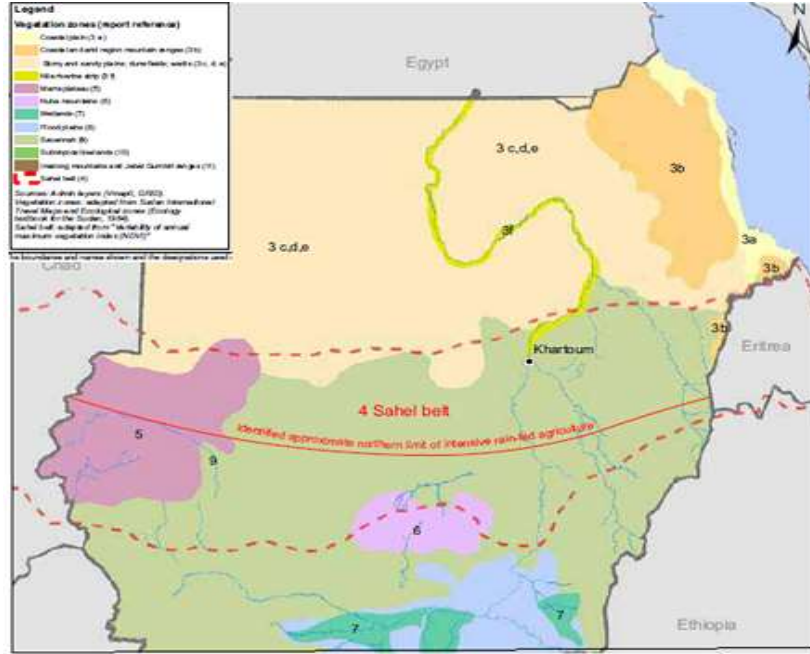
الصورة (1ب): المناطق العارية من غابات السنط المحجوزة



الصورة (1أ): غابة السنط المحجوزة

تعتمد المزارع الحكومية بشكل أساسي على الري المطري في منطقة السافانا. على الرغم من المساحة الصغيرة نسبياً للغابات المستزرعة في السودان والمساهمة المحدودة في الاقتصاد وسبل كسب العيش، فإن السودان يمتلك خبرة كبيرة في إنشاء وإدارة المزارع والتي تعود إلى

منتصف القرن العشرين. تمثل غابات السودان مصدراً رئيسياً لإمدادات الحطب وخاصة في المناطق الريفية. يوضح الشكل (3) الغطاء النباتي للسودان بينما يوضح الشكل (4) خريطة الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية لموارد الغابات.



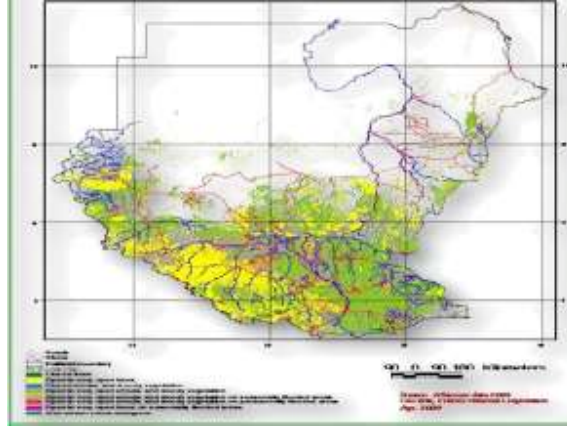
الخريطة (4): الغطاء النباتي للسودان

معظم غابات البلاد هي موائل مفتوحة أو شبه مفتوحة مع تخصيص 4% من مساحة الأراضي السودانية المطلوبة للغابات المحجوزة والتي تحظى بمستوى خاص من الحماية والإدارة. كانت عملية حجز الغابات التي بدأت في سنة 1923 قادرة فقط على تسوية نحو ثلاثة مليون فدان أي ما يعادل 1.7 مليون هكتار (0.4% من إجمالي مساحة البلاد) ونشرها في الجريدة الرسمية تتعرض الغابات والأراضي الغابية الواقعة خارج الغابات المحجوزة للتهديد بفعل التوسع الزراعي والتمدد العمراني أو الحاجة إلى الطاقة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2000). هناك فرصة جيدة للحد من استخدام طاقة الكتلة الحيوية مع اعتماد بدائل الطاقة وتحسين استخدام الطاقة.

وقد أدى عدد من المراسيم الحكومية التي صدرت في سنة 1993 إلى زيادة مساحة الغابات المحمية إلى 12660149 فدان أي ما يعادل 2.2% من إجمالي مساحة البلاد. تحظى الغابات الآن بمزيد من الاهتمام والالتزام من الحكومة بوصفها إحدى الضمانات المحتملة للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين سبل كسب المعيشة في المناطق الريفية. ركزت الحكومة بشكل أكبر على دعم

قطاع الغابات في إطار سياسة النهضة الزراعية التي بدأت في سنة 2008. وبين الجدول (3) التقسيم الرئيسي والفرعي لموارد الغابات في السودان .

الشكل (1): الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية لموارد الغابات



الجدول (3): موارد الغابات في السودان

المساحة التقريبية كلم ²	الأقسام الفرعية	الأقسام الرئيسية
26,000		صحراوي
187000 104000 86000 31000	السمر (<i>Acacia tortilis</i>) والسرح (<i>Maerua crassifli</i>) مراعي شبه صحراوية على تربة طينية مراعي شبه صحراوية على تربة رملية الكبر - (<i>Acacia mellifera</i>) القفل (<i>Commiphora africana</i>) <i>Acacia glaucophylla</i> - <i>Acacia etbaica scrub</i> =	شبه صحراوي
96000 52000	انخفاض هطول الأمطار على التربة الطينية غابات الكبر الشوكية (<i>Acacia mellifera thornland</i>) على تربة طينية متشققة داكنة على تربة تشكلت في الموقع	أراضي غابية سافانا
119000 49000	القفل (<i>Commiphora africana</i>) والمخيط (<i>Boscia senegalensis</i>) أراضي غابية سافانا من الطلح - (<i>Acacia seyal savanna woodland</i>) الهبيل (<i>Combretum cordofanum</i>) والورد (<i>Albizza</i>) والصبغ/الشاف - (<i>Terminalia</i>) الحميض (<i>Sclerocarya</i>) الصهب	

المساحة التقريبية كلم ²	الأقسام الفرعية	الأقسام الرئيسية
	(Anogessus) والمسكيت (Prosopis)	
65000	على التربة الرملية أراضي غابية سافنا من أشجار الطلح (Acacia seyal savanna woodland)	
86000	Combretum cordofanum-Albizzia	
65000	الصباغ (Terminalia) والصهب (Sclerocarya) والحميض (Anogessus) والمسكيت (Prosopis)	
36000	3. المناطق (التشكيلات) المتميزة	
70000	منطقة تبوسا	
18000	سلاسل التربة الجبلية	
34000	سلاسل البقارة	
311000	سلاسل الرقبة	
36000	معدل هطول أمطار عالي أراضي غابية سافنا من الصهب (Anogeissus) والمهوجني (Khaya) والغوبا (Isoberlinia)	

المصدر: التقييم العالمي لحالة موارد الغابات لسنة 2010

1.6 حالة الغابات

يتميز السودان بندرة الأخشاب ويُعترف به كمنطقة ذات عجز في الأخشاب. تتكون غالبية قاعدة موارد الغابات من أراضي غابية والسافنا من نوع أكاسيا. كان السودان من أكبر الدول المنتجة للصبغ العربي ويساهم بنسبة 80% من إمدادات العالم من الصبغ العربي. في بعض الحالات في كردفان، كان الطلب على الصبغ العربي مرتفعاً للغاية وأدى إلى اعتماد ممارسة الزراعة الغابية الأصلية في "جنائن الصبغ". في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين واجه مزارعو الصبغ العربي أسعاراً متدنية لمنتجاتهم نتيجة لضعف سيطرة احتكار السوق من قبل شركة الصبغ العربي شبه الحكومية وزيادة الضرائب بنسبة 40% على صادراتها مما دفع بصغار المنتجين لقطع أشجارهم وتحويلها إلى فحم قبل التخلي عن المنطقة. تحتوي الغابات الجبلية في تلال البحر الأحمر وجبل مرة أيضاً على غطاء شجري أكثر أهمية ولكن هذه الغابات على الرغم من حجزها ومحاولات الإدارة فقد تعرضت لقطع جائر منذ فترة طويلة. يوجد في السودان أيضاً بعض الغابات الخاصة التي تتميز بظروف بيئية فريدة وترتبط عادةً بوجود المياه ومجري تصريفها. على طول نهر النيل والأهوار الأخرى، هناك بعض مجموعات الأشجار المتجاورة المتجانسة شكلاً وارتفاعاً من غابات السُّنَط الأكثر إنتاجية التي تنمو إلى حجم

أكبر ولكن يشهد الطلب عليها بشكل كبير لمواد البناء الريفية وفلنكات السكك الحديدية بسبب قوتها ومتانتها. ويبين الجدول (4) مساحات الغابات في مختلف الأقاليم.

الجدول (4): عدد الغابات المحجوزة في السودان

الإقليم	عدد الغابات المحجوزة	المساحة الإجمالية
الشمالي	71	96792
الخرطوم	26	61644
كردفان	252	3219806
دارفور	182	3915908
الشرقي	205	1808392
الأوسط	485	1808685
المجموع	1221	10911227

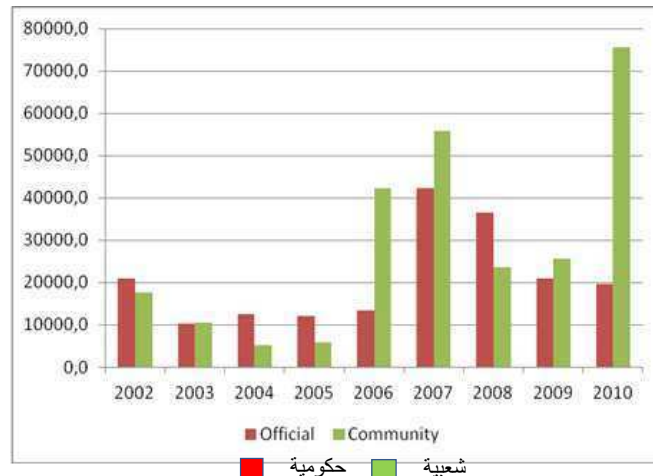
2.6 الموارد المالية للهيئة القومية للغابات

الهيئة القومية للغابات هي كيان ذاتي التمويل يعتمد على تحصيل الإيرادات من الرسوم المقررة للعائدات من خارج الغابات المحجوزة وعائدات الاستثمار وعائدات المبيعات من الغابات المحجوزة. لدى الهيئة القومية للغابات ثلاث آليات تمويل رئيسية؛ الأولى هي آلية التمويل الذاتي من موارد الهيئة القومية للغابات الخاصة؛ والثانية هي آلية تمويل التنمية الوطنية التي تمول مشاريع التنمية؛ والثالثة هي من خلال مشاريع تمويلها المنظمات المانحة الأخرى والقطاع الخاص. الموارد المالية المتاحة أقل بكثير من الحد الأدنى من القدرات اللازمة لتخطيط وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. إن المجموعة الواسعة من المنتجات والخدمات المستمدة من الغابات معترف بها تماماً علاوة على ذلك، غالباً ما تكون الهيئة القومية للغابات غير مهيأة للحصول بشكل كامل على فوائد إدارة الغابات. يتم تحصيل العوائد الجلييلة في السودان وفقاً لنظام العوائد الجلييلة لسنة 1939 مع إعفاء من المنتجات التي تم جمعها للاستهلاك. وتشكل العوائد الجلييلة المصدر الرئيسي للإيرادات للهيئة القومية للغابات فيما يتعلق بمنتجات الغابات. التراخيص من ناحية أخرى هي رسوم مسبقة الدفع للحصول على الموافقة على قطع الغابات أو جمع من منتجات الغابات غير الخشبية للتسويق. تستند الإيرادات المتأتية من بيع منتجات الغابات التي يتم الحصول عليها من الغابات المحجوزة إلى ترخيص من الهيئة القومية للغابات. في حالة الرغبة في الحصول على منتجات الغابات من داخل الغابات المحجوزة عادة ما يتم استخدام نظام المناقصات المغلقة. يتطلب توسيع وظائف الخدمة تعبئة موارد إضافية عن طريق زيادة الرسوم والعوائد الجلييلة على منتجات الغابات والسعي للحصول على منحة حكومية. بالنظر إلى الرسوم المنخفضة المفروضة على منتجات الغابات، يمكن دعم وظائف الخدمات التي تصل إلى مستوى معين بارتفاع أسعار العوائد الجلييلة والرسوم. والاعتماد على المنح الحكومية لوظائف الخدمات المساندة يجعل الهيئة القومية للغابات تعتمد بشكل غير مبرر على التقلبات في مخصصات الميزانية مما يقوض الأساس المنطقي لإنشاء الهيئة القومية للغابات.

يمنح قانون الغابات لسنة 1989 المعدّل حالياً لقانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2001 قدراً من الصلاحيات إلى الهيئة القومية للغابات لوضع أو تغيير الرسوم على العوائد الجلييلة المفروضة على منتجات الغابات وتحصيل الرسوم وفقاً للوائح المنشورة من وقت لآخر (Mahir and El Doma 1995). لا توجد رسوم غابات محددة على منتجات الغابات المصنعة. ومع ذلك، يتم فرض ضريبة مبيعات عامة على بيع منتجات الغابات المصنعة. يتم فرض الغرامات والعقوبات على جرائم الغابات. ويمكن للحكومة مصادرة وبيع منتجات الغابات التي يتم إنتاجها بطريقة غير قانونية. وغالباً ما تباع هذه المنتجات المصادرة من خلال المزادات. هناك رسوم أخرى لدعم الغابات تشمل الرسوم المحلية المفروضة على منتجات الغابات (بما في ذلك المنتجات غير الخشبية)، بالإضافة إلى العوائد الجلييلة. على عكس العوائد الجلييلة/الجبايات، التي يتم توحيدها عبر الولايات، تختلف معدلات الرسوم من ولاية إلى أخرى. وبشكل عام، تتراوح المعدلات بين 20 – 50% من معدل الإتاوة للمنتج.

3.6 التشجير وإعادة التشجير

تمارس أنشطة استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير في السودان منذ عام 1911 ومع ذلك فإن هذه الأنشطة غالباً لا تبدو منهجية ومركزة بشكل شامل في الغابات المحجوزة. تراوحت برامج استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير السنوية ما بين 5000 إلى 10000 فدان خلال الفترة 1910- 1950 إلى حوالي 12000-85000 فدان خلال التسعينات وإلى 150000 – 200000 فدان من الغابات المستزرعة خلال الفترة 2000 – 2009 حسب توافر الموارد بما في ذلك المعونات والمساعدات الأجنبية. تقتصر الجهود المؤسسية في برامج استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير على الغابات المحجوزة التي تملكها الهيئة القومية للغابات بشكل حصري تقريباً. تعتبر الغابات الشعبية مصدراً للأموال المتجددة لدعم تنمية القرى. الهدف الرئيسي من إنشاء الأحزمة الشجرية الواقية في المزارع هو التعويض عن إزالة الغابات الناتجة عن التوسع في الزراعة الآلية. تم إنشاء أحزمة الحماية بناءً على مرسوم رئاسي ينص على أنه ينبغي الحفاظ على 10% من مساحة أي مزرعة آلية كغطاء غابي. يوضح الشكل (6) مناطق الزراعة السنوية للفترة 2002 - 2010، بينما يوضح الشكل (5) الغابات المنشأة سنوياً للفترة 1990 - 2010.



الشكل (2): المساحات الزراعية السنوية خلال الفترة 2002 - 2010

ومع ذلك، تم تصميم الغطاء الغابي داخل المزارع الآلية كحزام وقائي للمشروع الزراعي. يشارك القطاع الخاص في تنمية الغابات من خلال جني الأرباح من مبيعات الأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية خاصة الصمغ العربي.

الجدول (5): الغابات المنشأة سنوياً للفترة 1990 - 2010

الغابات المنشأة سنوياً (1000 هكتار في السنة)				السنوات
2010	2005	2000	1990	
50	60	70	75	توسع رقعة الغابات (التشجير)
174.415	174.415	174.415	174.415	إزالة الغابات
174.415	174.415	174.415	174.415	إزالة الغابات الناجمة عن الأنشطة البشرية
5940	5854	5639	5424	إعادة التشجير
5424	5424	5424	5424	

المصدر: التقييم العالمي لحالة موارد الغابات لسنة 2010

تنتشر مشاريع الاستزراع المروي لأشجار البان أو الكافور (*Eucalyptus microtheca*) التي تستخدم كسياج شجري ومصدات للرياح على نطاق واسع في وسط السودان وغرب دارفور وبيع الأعمدة الخشبية. تُدار جنائن الهشاب بهدف إنتاج الصمغ العربي والذي يُباع محلياً لأصحاب المشاريع الصغيرة أو نقلها إلى بورصة المزاد. تعمل جمعيات منتجي الصمغ على تطوير وتعزيز قدرات مُلاك جنائن أشجار الصمغ العربي ودعم تسويق المنتج. نفذت بعض شركات السكر والمشاريع الزراعية برامج لغرس الأشجار حول مواقعها. تميّز تفاعل المزارعين من القطاع الخاص في جبل مرة والجزيرة بالإيجابية مع رسائل الإرشاد الموجهة من قبل الهيئة القومية للغابات وذلك بإنشاء السياج الشجري الخاص بهم. بما أن سوق الأخشاب يعاني حالياً من نقص في الإمدادات، فمن المتوقع أن تتمدد رقعة الغابات

الخاصة والغابات الشعبية. علاوة على ذلك، هناك فرص لتطوير الصناعات الغابية من الأخشاب الثمينة. يوضح الجدول (6) استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير (بالمهكتارات) 1990 - 2009 ، بينما يوضح الجدول (7) مساحة الغابات المخصصة للزراعة التعاقدية في مناطق استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير خلال الفترة 1990 - 2009.

الجدول (6): مساحة التشجير وإعادة التشجير (بالمهكتارات) من 1990 إلى 2009

المجموع	شعبية		حكومية (داخل وخارج الغابات المحجوزة)		الفترة
	المجموع	المتوسط/السنة	المجموع	المتوسط/السنة	
179,330	56,390	11,280	122,940	24,590	1994 - 1990
177,400	60,170	12,030	117,230	11,160	1999 - 1995
122,310	52,440	10,490	69,870	13,970	2004 - 2000
241,610	107,980	21,600	133,630	26,730	2009 - 2005

المصدر: الهيئة القومية للغابات. (2011b)

الجدول (7): مساحة الغابات المخصصة للزراعة التعاقدية

نوع مزارع الزراعة التعاقدية	المساحة بالفدان
جنائن الصمغ العربي	1500000
الغابات الشعبية	165417.1
استزراع الشركات (الشركات الخاصة والحكومية)	300056.12
المجموع	1956473.22

المصدر: الهيئة القومية للغابات 1996

4.6 إزالة الغابات في السودان

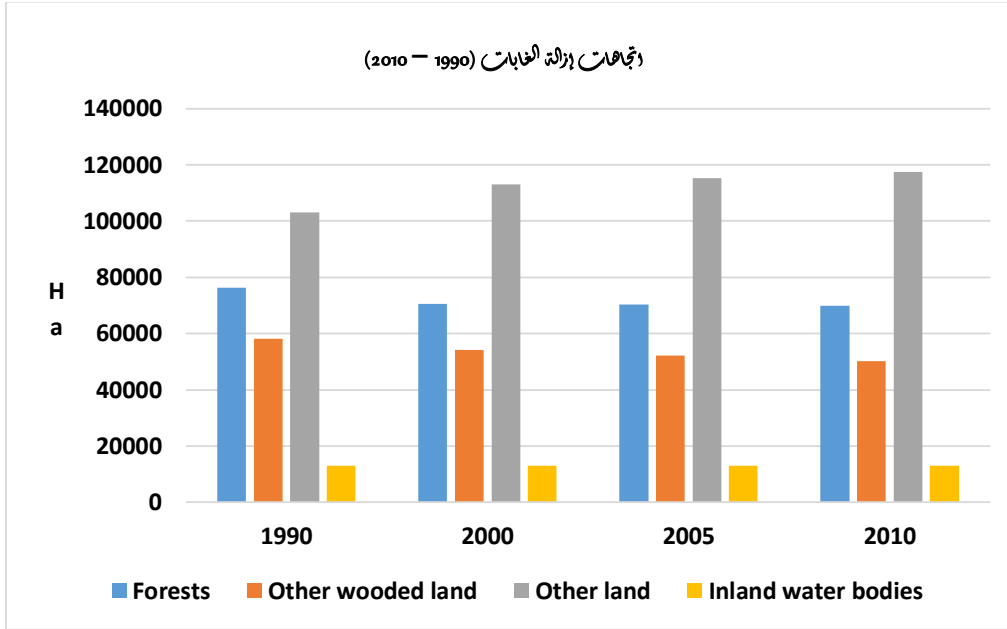
تُشكل مساحات الغابات المستزرعة جزءاً صغيراً مقارنة بالغابات الطبيعية المحجوزة والغابات خارج الغابات المحجوزة. قد تكون أهم غابات في السودان هو حزام الصمغ العربي الذي يستخدم للإشارة إلى منطقة مساحتها 520 ألف كيلومتر مربع تقريباً في منطقة تمتد عبر وسط السودان وتمثل خمس مساحة البلاد الإجمالية (المعهد الدولي للبيئة والتنمية IIED ومعهد الأمن البيئي IES 1990)

يعمل الحزام كحاجز طبيعي لحماية أكثر من 40% من المساحة الإجمالية للسودان من الزحف الصحراوي. يُمثل الحزام أيضاً موقعاً يزخر بالعديد من الأنشطة البشرية المكثفة والمتنوعة حيث تتم ممارسة معظم الإنتاج الزراعي والحيواني. يشمل ذلك الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية و الزراعة المطرية التقليدية والغابات (Ballal 2002). ساهمت عدة عوامل في تدهور كثافة تخزين الحزام بمعدل مزعج لإزالة الغابات.

فقد السودان ما يقدر بنحو 12% من غاباته (8.8 مليون هكتار) خلال الفترة 1990-2005. ويُعزى التدهور المطرد لغابات السودان وفقدانها إلى اعتماد السكان الكثيف على الأخشاب لتلبية احتياجات الطاقة والجفاف والتصحر والتوسع في الزراعة الآلية وعدم وجود حوكمة فعالة للغابات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007). لا يمكن استنباط معدل إزالة الغابات في الغابات الطبيعية إلا من خلال هذه الدراسات الاستقصائية المخصصة ومن التقييم العالمي لحالة موارد الغابات الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الأعوام 1990 و 2000 و 2005 و 2010 و 2015. يشير التقييم العالمي لحالة موارد الغابات لسنة 2015 إلى انحسار مساحة الغابات قبل إنشاء جمهورية جنوب السودان من 76.4 مليون هكتار في سنة 1990 إلى 69.95 مليون هكتار بحلول نهاية عام 2009 علاوة على ذلك، أشار التقييم العالمي لحالة موارد الغابات لعامي 1990 و 2010 إلى اتجاه هابط في الغطاء الغابي من 32.1% (76.4 مليون هكتار) إلى 29.4% (69.95 مليون هكتار). أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن السودان قد فقد بالفعل ما متوسطه 589000 هكتار في السنة ما بين 1990 و 2000 من خلال إزالة الغابات بشكل كبير ومتسق في جميع أنحاء البلاد. وهذا يرقى إلى معدل سنوي لإزالة الغابات يبلغ في المتوسط 0.77% خلال الفترة 2000 - 2005، ارتفع معدل إزالة الغابات بنسبة 8.4% إلى 084% سنوياً. فقد السودان في المجمع، ما بين 1990 - 2005 نحو 11.6% من الغطاء الغابي أو نحو 83535000 هكتار. إن الغابات والأراضي الغابية عرضة باستمرار للتعدي عليها بالتوسع الزراعي والتمدد العمراني أو بالتدهور من جراء قطع الأشجار غير الخاضع للرقابة. وقد أدى عدد من المراسيم الحكومية التي صدرت في سبتمبر 1993 إلى زيادة مساحة الغابات المحجوزة إلى 10 مليون هكتار أي ما يعادل 4% من إجمالي مساحة البلاد في ذلك الوقت. لقد فقدت دارفور أكثر من 30% من غاباتها منذ استقلال السودان والوتيرة السريعة لإزالة الغابات لا تزال مستمرة. يوضح الشكل (6) اتجاه إزالة الغابات في السودان للفترة 1990 - 2010 (التقييم العالمي لحالة موارد الغابات 2010).

إن إزالة الغابات والإفراط في استخدام الغطاء النباتي هما السببان الرئيسيان للتصحر وزحف الرمال. أفادت الهيئة القومية للغابات في سنة 2001 أن القطاع التجاري في سعيه لتحقيق أقصى قدر من الأرباح وخفض التكاليف وركز أنشطته في السهول الوسطى وإستغلال 59% من موارده من السافنا منخفضة هطول الأمطار و38% من النباتات الفقيرة في شبه المنطقة الصحراوية. بدأ القطع غير المرشد والاستغلال المفرط لموارد الغابات من عام 1971 عندما تم تنفيذ نظام الحكم المحلي الشعبي (الهيئة القومية للغابات

(2001). نظراً لنقص الموارد المالية أو الدعم المقدم من الحكومة المركزية، سعت مجالس الحكم المحلي إلى الاعتماد التام على موارد الغابات لتمويل الخدمات الاجتماعية.



الشكل (3): اتجاهات إزالة الغابات (1990 – 2010)

كشفت تقييمات الطاقة لعام 1992 أن الاستهلاك السنوي لخشب الوقود في السودان بلغ 67.6 مليون متر مكعب منها 52.5 مليون متر مكعب تم استهلاكها في شمال السودان . يبلغ الحد السنوي المسموح به لقطع الغابات في البلاد 44.3 مليون متر مكعب. ولذلك تجاوز الاستهلاك التخفيض السنوي المسموح به في البلاد بأكثر من 23 مليون متر مكعب. التوسع في الزراعة المطرية الآلية من شأنه أن يسرع إزالة الغابات في النيل الأزرق وجنوب كسلا (NEA 1982). ذكر سيد أحمد (1999) أن المناطق التي تم ترسيمها زادت من 11.3 مليون فدان خلال الفترة 1989 - 1993 إلى 14.4 مليون فدان في عام 1998. بلغ إجمالي الزراعة الآلية 36 مليون فدان بنهاية القرن الماضي. وهكذا فإن المساحات الموجودة في أراضي الغابات البكر تفتح باستمرار للزراعة الآلية بمعدل سنوي يبلغ حوالي 147000 هكتار. يمكن تلخيص المسببات الكامنة وراء إزالة وتدهور الغابات على النحو التالي:

1. المتغيرات المناخية والبيئية التي تشمل الجفاف الحقيقي وعدم انتظام سقوط الأمطار إلى جانب الوضع الأخير في تقلبات

تغير المناخ وما يصاحبها من ظواهر مناخية مثل التصحر والفيضانات.

2. النمو السكاني البشري والحيواني والتغيرات الديموغرافية والتغيير في التطلعات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من ضغط على الموارد الشحيحة. لقد أدى هذا إلى زيادة في الطلب على الغذاء . تبعاً لذلك، يتعين على الأشجار التضحية لافساح مرابيع شاغرة للزراعة. وقد اقترن ذلك بزيادة الطلب على الأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية والأعلاف.
3. تدفق اللاجئين السياسيين والبيئيين والنازحين بسبب الحروب والنزاعات الأهلية التي أدت إلى التعدي على مناطق الغابات وزيادة استخدام الأشجار لأغراض مختلفة.
4. التحضر يساهم في التمدد العمراني في الغابات والأراضي الحرجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمواد البناء وحطب الوقود وكماثن (قماثن) الطوب وصنع الجير والمخابز.
5. تدهور الموارد بسبب التلوث الجيني من خلال الكائنات الغريبة الغازية وحرائق الأراضي البرية الموسمية.
6. التنمية الاقتصادية والصناعية والعمرانية والبنية التحتية مثل استخراج النفط وأنشطة التعدين وخطوط نقل الطاقة.

5.6 مساهمات الغابات في سبل كسب العيش

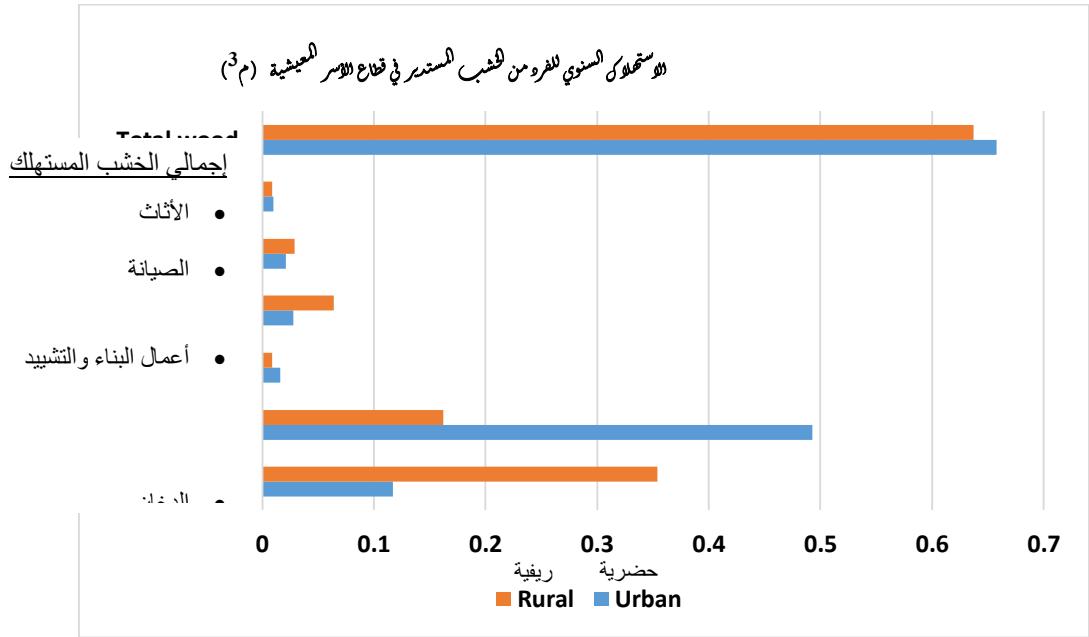
يعتمد اقتصاد السودان في الغالب على لقطاع الزراعي الذي يساهم بحوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي. تساهم الغابات في السودان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووظائف حماية البيئة ودعم سبل كسب العيش (الصدديق وآخرون ، 2007). وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يساهم قطاع الغابات بنسبة تصل إلى 13% في الناتج المحلي الإجمالي للسودان. قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2012 أن احتياجات الوقود في عام 2006 بلغت 27 - 30 مليون متر مكعب. بناءً على مسح الهيئة القومية للغابات لسنة 1995 ساهم حطب الوقود بنسبة 78% من احتياجات السودان من الطاقة. أكدت دراسة استهلاك الطاقة أن نصيب الفرد من استهلاك حطب الوقود هو 0.7 متر مكعب في السنة. علاوة على ذلك، فإن منتجات الغابات غير الخشبية المتنوعة لها إسهام كبير في سبل كسب المعيشة على مستوى الأسرة وعلى المستوى القومي لأن غالبية سكان السودان (70.5%) ريفيون يعتمدون على الغابات في كسب العيش والطاقة ومواد البناء. يتعرض قطاع الغابات للتقليل من شأنه في المساهمة في الاقتصاد الوطني حيث تشير الحسابات الوطنية الرسمية إلى سوء تقدير لمساهمة قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1 - 3%.

تحصل غالبية الأسر في المناطق الريفية على دخلها من مبيعات الحطب والفحم ومنتجات الغابات غير الخشبية بشكل رئيسي. يوضح الشكل (7) استهلاك الفرد من الأخشاب في القطاع المنزلي (الخشب المستدير بالمتر المكعب). يحصل تجار حطب الوقود على الحطب من المزارع في مبيعات الغابات الحكومية وساحات الحطب ويقومون بتوزيع حطب الوقود في مستودعات صغيرة الحجم في المدن الكبيرة. وقد طور هذا القطاع صناعات قائمة على الغابات، بما في ذلك الصناعات القائمة على الخشب (طحن الأخشاب)،

والصناعات غير الخشبية التي تستخدم الصمغ العربي ومواد العفص وصنائه الورق. طوّر القطاع صناعات تعتمد على الغابات بما في ذلك الصناعات القائمة على الأخشاب (نشر الأخشاب) والصناعات غير الخشبية التي تستخدم صناعة الصمغ العربي ومواد الدباغة وصناعة الورق. تنتج غابات السودان تشكيلة متنوعة من منتجات الغابات غير الخشبية والتي تُعدُّ مصادر أخرى للتنمية الصناعية للاستخدام المحلي وللتصدير. وعلى الصعيد المحلي، فإن الصناعات الريفية المنزلية متعارف عليها لدى العديد من الأسر المعيشية. من شأن الصناعات التقليدية المنزلية تزويد الأسواق بالعديد من المنتجات الجاذبة للسياح. تستخدم كميات أقل من الخشب للخرطة والحرف اليدوية ومقابض الأدوات والأواني والسروج والأسرة وغيرها من الاستخدامات. يحظى القطاع المنزلي (قطاع الأسر المعيشية) بأعلى حصة من الاستهلاك (80 – 90%) من جميع المنتجات الخشبية. وبشكل وقود الخشب الجزء الأكبر من الاستهلاك (87.5%)، في حين يشكل البناء والصيانة والأثاث الخشبي 7.2% و 3.8% و 1.5% من استهلاك 1994 على التوالي. يشكل الوقود الخشبي الجزء الأكبر من الاستهلاك (87.5%)، في حين يشكل خشب البناء والصيانة والأثاث 7.2% و 3.8% و 1.5% من استهلاك 1994 على التوالي. يقدر الاستهلاك السنوي للفرد الواحد من الأخشاب بنحو 0.973 متر مكعب من الخشب المستدير. هناك تباين كبير بين الولايات فيما يتعلق بالتوسع الحضري ومستوى الدخل والمناطق البيئية والتعليم. يقدر الاستهلاك السنوي للفرد من الأسر المعيشية بحوالي 0.653 متر مكعب للأسر المعيشية الحضرية و 0.37 متر مكعب للأسر الريفية. يشكل الفحم في المتوسط أعلى مكون للاستهلاك السنوي للأخشاب المنزلية (43%) بينما يمثل استهلاك الأخشاب في البناء والأثاث والصيانة 13.5% من إجمالي استهلاك الفرد السنوي للأسرة.

توفر غابات السودان أيضاً خدمات مثل حماية مستجمعات المياه من خلال تثبيت التربة خارج الموقع والحد من الترسبات خارج الموقع، والحد من قمم الفيضانات على مجاري المياه الصغيرة وتجديد المياه الجوفية والمجري المائية وتوفير الظل وعلف الماشية. تؤدي غابات المنغروف على ساحل البحر الأحمر دوراً بالوعات حيث تحتفظ بالفائض من المغذيات والملوثات الزائدة التي يمكن أن تندفق مباشرة إلى البحيرات الساحلية والشعاب المرجانية. في الصحاري الشمالية، تعمل الأشجار على تثبيت الكثبان الرملية وتوفير الظل (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID 2007a ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP 2007). يمثل استهلاك الخشب للصناعات (الصناعات التقليدية) خلال عام 1994 ما نسبته 6.8% من إجمالي استهلاك المنتجات الخشبية 98.5% منها على شكل حطب. فيما يتعلق بمنتجات الغابات غير الخشبية، فإن الصمغ العربي هو أهم تلك المنتجات. إنه يوفر فرص عمل لحوالي 2.5 مليون من سكان الريف في حزام الصمغ في السودان خلال موسم الجفاف ومن حيث التجارة الخارجية، فقد احتل المرتبة الثانية بعد القطن بين صادرات البلاد حتى أوائل السبعينيات (برنامج العمل الوطني للتكيف NAPA, 2007). وتشمل منتجات الغابات غير الخشبية الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية الراتنج والألياف وعسل النحل والشمع والفواكه والأوراق والأطعمة والألعاب ومصائد الأسماك والنباتات

العطرية والطبية التي تنمو في الغابات. ويعكس هذا التنوع الغني لأنواع الأشجار الأصلية المنتجة لمنتجات غير خشبية للاستهلاك وإدارة الدخل من قبل مختلف المجتمعات. توجد قائمة طويلة من هذه الأنواع ويمكن إدارتها في أشكال ومزارع طبيعية لتوفير مواد غير خشبية (Elsiddig 2004).



الشكل (4): الاستهلاك السنوي للفرد من الخشب في قطاع الأسر المعيشية (م3)

6.6 سياسات الغابات والتشريعات

1.6.6 سياسة الغابات

توفر السياسة الوطنية للإدارة البيئية إطاراً لتوجيه إدارة البيئة والموارد وهي حجر الزاوية في التزام البلاد بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. إن الهدف المنشود من السياسة العامة هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي من شأنها المحافظة على جودة البيئة وإنتاجية الموارد وتعزيزها على المدى الطويل. كان هذا الهدف متسقاً مع الهدف الإنمائي للألفية للأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة الآن) والذي يهدف إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس اتجاه فقدان الموارد البيئية. يتمثل الهدف المحدد لهذه السياسة في إذكاء الوعي العام لفهم وتقدير الروابط بين البيئة والتنمية وضمن الالتزام الفردي والمجتمعي والمشاركة في أنشطة تحسين البيئة. وصدرت أربع سياسات للغابات في السودان وهي: 1932 و1986 و2006 و2015 ولم يصدق مجلس الوزراء على السياستين الأخيرتين.

1.1.6.6 سياسة السودان للغابات لسنة 1932

صدرت سياسة السودان للغابات في عام 1932 لحل النزاعات بين السلطة المركزية والسلطة الإقليمية وإدارة موارد الغابات على أساس علمي مستدام وسليم (Bayoumi, 1996). كانت الأهداف العريضة لهذه السياسة هي تنمية موارد الغابات في البلاد لتأمين المتطلبات القومية من منتجات الغابات لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وتقليل الواردات وتخصيص كمية معقولة من الغابات موزعة بشكل جيد بين أجزاء مختلفة من البلاد لتكون بمثابة غابات حمائية ومنتجة (Bayoumi, 1996). صدر مرسوم الغابات المركزية والإقليمية لسنة 1932 لتنفيذ سياسة الغابات في السودان لسنة 1932. بموجب مرسوم العوائد الجلييلة لسنة 1939، تُفرض "الرسوم" على جميع الأخشاب والحطب والفحم باستثناء تلك التي يتم الحصول عليها بتصريح من مناطق خارج الغابات المحجوزة وتستخدم للأغراض التجارية. ويشمل أيضاً الأخشاب والحطب والفحم المعفي من العوائد الجلييلة أو تفرض عليها عوائد جلييلة بنسبة أقل. كان الهدف من أمر العوائد الجلييلة هو إثناء الناس عن قطع الأشجار خارج الغابات المحجوزة (Bayoumi, 1983).

2.1.6.6 سياسة الغابات في السودان لسنة 1986

تم تنقيح سياسة السودان للغابات لسنة 1932 وتمت صياغة سياسة جديدة للغابات والموافقة عليها في عام 1986. تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الجديدة في حماية وإنشاء وتنمية موارد الغابات في البلاد (الهيئة القومية للغابات، 1996). تقسم السياسة الجديدة الغابات المحجوزة إلى غابات حمائية ومنتجة تدار إدارياً تحت ثلاث فئات (غابات قومية وإقليمية وغابات أخرى). تم تقسيم الأخيرة إلى غابات خاصة وشعبية ومؤسسية. حددت هذه السياسة بعض التدابير الرامية إلى تحقيق أهدافها. من بين هذه الأهداف تضافر الجهود المجتمعية والدولية وتقييد وتنظيم الحقوق والامتيازات وتشجيع القطاع الخاص وملاك الأراضي وتنمية غابات الصمغ العربي والتحقيق في أفضل أساليب تنمية الغابات ومكافحة الزحف الصحراوي وتوفير منتجات الغابات إلى المناطق على المستوى القومي والإقليمي التي تفتقر إلى موارد الغابات. كما تهدف إلى حماية المناطق الزراعية من خلال الأحزمة الشجرية الواقية والخدمات الإرشادية وتعزيز الدور الترفيهي للغابات (Bayoumi, 1995).

3.1.6.6 سياسة الغابات في السودان لسنة 2006

حددت السياسة الجديدة للغابات لسنة 2006 رؤية قطاع الغابات في السودان والتي تؤكد أن موارد الغابات ستستخدم بطريقة حكيمة وفعالة ومستدامة وفقاً للقيم وتلبية لاحتياجات شعب السودان (Hamed, 2007). تُولي السياسة الجديدة اهتماماً خاصاً للقضاء على الفقر من خلال توفير فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي وإدخال تحسينات على البيئة المادية للبلاد. استمد أصحاب المصلحة الرئيسيون الأهداف الوطنية وأولويات السياسة العامة لتشمل: حوكمة قطاع الغابات ورفاه السكان وجعل السودان أكثر مراعاة للبيئة "السودان الأخضر" والحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيز مشاركة الشعوب واستخدام الأراضي وحياتها

وحل النزاعات وتطوير برامج توفير فرص العمل وإدراج الدخل وحفظ التنوع الحيوي. تشجع سياسة الغابات وقانون الغابات لسنة 2006 على تخصيص حق استخدام الغابات لأصحابها وتشجيع إنشاء الغابات الشعبية والفردية والخاصة. ركزت الأهداف المحددة لسياسة الغابات لسنة 2006 على الحفاظ على الميزة التنافسية للغابات من خلال:

(1) الإرتقاء بالغابات والصناعات الخشبية.

(2) توفير بدائل الطاقة.

(3) منتجات الغابات غير الخشبية.

كما ركزت أهداف محددة على خضرة السودان من خلال معالجة قضايا التصحر وإزالة الغابات وعلى حيازة الأراضي والحفاظ على التنوع الحيوي (استعراض قطاع الغابات في السودان 2007). ومع ذلك، انتقلت السياسات الوطنية للغابات من التركيز على الحماية الصارمة والإنتاج التجاري إلى النهج الموجهة نحو استخدام موارد الغابات في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المنفعة الاقتصادية للمجتمعات المحلية. لم تتم الموافقة على سياسة الغابات لسنة 2006 من قبل مجلس الوزراء.

7.6 الغابات في دستور السودان لسنة 1998

أكد دستور السودان لسنة 1998 على موضوع البيئة في المادة (13) من الباب الأول والتي تنص على ما يلي: "تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للسلامة والتنمية المستدامة للأجيال القادمة". وعلى هذا النحو، تعتبر الغابات واحدة من أهم العوامل التي تشكل البيئة الطبيعية بسبب فوائدها المباشرة المتعددة بالإضافة إلى فوائدها غير المباشرة في حماية البيئة". وأشار الدستور في المادة رقم 2/112 بوضوح إلى أن السلطات التنفيذية الاتحادية والولائية تتولى قسمة موارد الغابات بين الإتحاد والولايات.

7. الإدارة التشاركية للغابات

تشكل الغابات الخاصة جزءاً من استراتيجية تهدف إلى زيادة الغطاء الشجري في السودان ولعب دوراً مهماً في اقتصاد السودان. الصمغ العربي هو سلعة صادرة بالإضافة إلى مساهمته في دعم سبل كسب العيش. علاوة على ذلك، فإن غابات الزراعة التعاقدية توفر منتجات الغابات والخدمات على المستويين المحلي والإقليمي. الإقرار بتأثير غابات الزراعة التعاقدية في حماية البيئة. تسهم هذه الغابات اسهاماً قابلاً للقياس في التخفيف من تغير المناخ. يوضح الجدول (8) الغابات الخاصة في السودان. تشمل المهام الرئيسية للإدارة التشاركية للغابات إنشاء غابات حمائية وإنشاء "مناطق غابات قروية" أو "مناطق الغابات الحضرية". يعتمد نجاح برامج إدارة الغابات التشاركية بغض النظر عن النماذج إلى حد كبير على المشاركة الفعالة للناس في مراحل تنفيذها.

الجدول (8): ملكية الغابات الخاصة

#	نوع ملكية الأراضي	المساحة بالهكتار
1	غابات مملوكة لمنتجي الصمغ العربي	6,006,112
2	الغابات الفردية الخاصة	48660
3	الغابات الشعبية	165814
4	الغابات المملوكة للشركات	126074
	المجموع	6,346,660.00

المصدر: تقارير الهيئة القومية للغابات

كان هناك تركيز خاص في السودان على دور الغابات في حماية البيئة وإنشاء الغابات الشعبية والخاصة والمؤسسية وذلك من بين الخيارات المختلفة في إطار سياسات الغابات. يمكن أن توفر الإدارة التشاركية للغابات مجموعة من الفوائد بالإضافة إلى تمويل الكربون من الوصول إلى واستخدام الحطب والأعلاف و المنتجات غير الخشبية للغابات.

1.7 الغابات الشعبية

لم يمتز على خبرة تطوير وإدارة الغابات الشعبية في السودان إلا أقل من ثلاثة عقود. بدافع من ندرة حطب الوقود وحماية البيئة، بدأت الغابات الشعبية في أوائل عام 1984 من خلال حملات الإرشاد وإذكاء التوعية. بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011، تقدر الهيئة القومية للغابات المساحة التي تغطيها الغابات والأراضي الغابية بنحو 21,826,166.62 هكتار أي ما يعادل 11.6% من مساحة السودان. حزام الصمغ العربي هو المسرح الرئيسي لإدارة الغابات الشعبية. يُعد السودان من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للصمغ العربي في العالم ويساهم بنسبة 80% من الإنتاج العالمي (برنامج العمل الوطني للتكيف، 2007). تصدر البلاد 45000 طن من الصمغ العربي سنوياً حيث يمثل المحصول ما متوسطه 17% من حصيللة الصادرات السنوية للسودان (برنامج العمل الوطني للتكيف، 2007). يتم إنتاج الصمغ العربي من عصارة أشجار الهشاب (Acacia senegal) والسُنْط (Acacia nilotica) توفر صناعة الصمغ العربي مصدراً هاماً للدخل للمجتمعات الريفية التي تستطيع الوصول إلى أراضي الغابات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1993؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007). تبلغ المساحة الكلية للغابات المحجوزة 4.8% والمساحة التي تشغلها المناطق المحمية 5.7% من مساحة السودان، على التوالي. هذا يعني أن 1% من مساحة السودان تخضع حالياً لاستخدامات الغابات والموارد الطبيعية الأخرى، بينما خصصت الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 – 2002) 25% من إجمالي مساحة البلاد للموارد الطبيعية أي الغابات والمراعي والحياة البرية. والآن، يكاد يكون تدخل لغابات الشعبية قائماً في جميع ولايات البلاد، ولا سيما في الأقليم الأوسط.

2.7 إدارة الغابات المشتركة

يُعنى مصطلح الإدارة التشاركية للغابات بمشاركة المجتمع في إدارة الغابات. إدارة الغابات المشتركة هي شكل من أشكال الإدارة التشاركية للغابات التي تجري في الغابات على "الأراضي المحجوزة" وهي الأراضي التي خصصتها الحكومة كجزء من السلطة المحلية أو الغابات القومية المحجوزة. قد يقرر القرويون والحكومة إنشاء إدارة غابات مشتركة لمجموعة من الأسباب. ناتج العملية (وإضافة الشرعية عليها) هو اتفاقية إدارة مشتركة تحدد كيفية تقاسم تكاليف وفوائد إدارة الغابات بين مُلاك الغابات والقرى المجاورة المشاركة في إدارة الغابات المشتركة. هناك سبعة مبادئ توجيهية لإدارة الغابات المشتركة وهي: المجتمعات كمديرين للغابات وإدارة الغابات المشتركة كما ينطبق على جميع أنواع الغابات والمجتمعات المجاورة للغابات مثل السكان المستهدفين لإدارة الغابات المشتركة والمجتمعات كصناع قرار وليس حماة فقط والتقاسم العادل للتكاليف والمنافع المترتبة على إدارة الغابات والاستفادة إلى أقصى حد من الأطر القروية القائمة والدور المتغير لموظفي مصلحة الغابات وتربية النحل والمجالس المحلية.

8. قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002

يوفر القانون إطار عمل لإدارة وحماية الغابات والموارد الطبيعية المتجددة التي تشمل العلف والمراعي وكذلك الإطار الذي يحكم النظام الإداري لقطاع الغابات. حدد القانون أهداف الهيئة القومية للغابات في تكثيف أنشطة التشجير وتطوير إنتاج أنواع مختلفة من الصمغ العربي ومنتجات الغابات غير الخشبية التي من شأنها تشجيع المشاركة الشعبية وتقديم نموذج جيد للإدارة المستدامة (Hamed 2007). تتضمن لوائح قانون الغابات: لوائح الشؤون المالية والإدارية لسنة 2007 واللوائح التنظيمية للعوائد الجلييلة والرسوم لسنة 2006 ولوائح التدريب لسنة 2007 في صياغة قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 ، تم إيلاء اعتبارات خاصة لبعض المراسيم القديمة مثل القرار الوزاري رقم 1991 / 268 وقرار مجلس الوزراء رقم 40 لسنة 1997 ومذكرة التفاهم بين الهيئة القومية للغابات والولايات والقرار الوزاري رقم 2001/81 الذي يتناول قرار تنظيم ومراقبة التعاملات في الموارد الوراثية لأنواع الأشجار والشجيرات والقرار الوزاري رقم 2001 / 50 "الحصول على موافقة لجنة التصرف في الأراضي الزراعية" والقرار الوزاري رقم 2001/51 "يحظر الموافقة على المشاريع الزراعية في مناطق الغابات القومية" والقرار الوزاري رقم 2001/52 "يحظر قطع جميع الأشجار في الغابات الطبيعية وفي المناطق غير المرتبطة بها بما في ذلك الأشجار حول/أو في منازل الحكومة أو المرافق أو الطرق العامة .

وقرار رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ رقم 628 بشأن الغابات.

9. تشريعات حيازة الأراضي وحياسة الغابات واستخدام الأراضي

ينص قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 على الحقوق والمصالح الفردية على الأرض. أصدرت الحكومة في عام 1970 قانون الأراضي غير المسجلة الذي منح ملكية جميع الأراضي للحكومة. تقتصر الملكية الخاصة للأرض على الحقوق المسجلة قبل بدء انفاذ قانون الأراضي غير المسجلة في أبريل 1970. تبلغ مساحة الأراضي غير المسجلة حوالي 95% من مساحة أراضي السودان. على الرغم من أن تمتع الحكومة بالملكية الرسمية للأراضي غير غير المسجلة، إلا أنها لم تكن قادرة على ممارسة سيطرة/رقابة فعالة على تخصيص الأراضي واستخدامها المستدام. ألغيت الإدارة الأهلية ولم تعد تسيطر على تخصيص الأراضي. حتى الآن، ليس لدى السودان سياسة وطنية لاستخدام الأراضي ولا تشريع يتناول استخدام الأراضي. هذا هو أحد العوامل الرئيسية للصراعات القائمة على الموارد الطبيعية في البلاد. كانت تصدر تشريعات قطاعية من وقت لآخر تنظم استخدام الأراضي. ومن الأمثلة على ذلك قانون الغابات لسنة 1989 وقانون رقابة المحاصيل لسنة 1972 وقانون رقابة الأطعمة لسنة 1973 وقانون مبيدات الآفات لسنة 1974 وقانون صحة البيئة لسنة 1975 وقانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986 وقانون التقاوى لسنة 1990 وقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994. السمة الأساسية للتشريعات السودانية المتعلقة بالقضايا البيئية هي ذات طبيعة قطاعية.

على المستوى الولائي بعد تدشين نظام الحكم الاتحادي، أصبحت المسائل والاهتمامات/الشواغل البيئية مقسمة بين حقائب وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والصحة والشؤون الهندسية. حيث باتت زارة الزراعة مسؤولة عن الزراعة والغابات والبيئة والثروة الحيوانية. تشوب التشريعات التي تتناول إدارة الموارد الطبيعية عدة أوجه قصور. لا يوجد تنسيق أو آلية تفاعلية تجمع هذه الهيئات حول قضية مشتركة واهتمام مشترك. معظم حقوق حيازة موارد الغابات والمراعي تخضع للقوانين العرفية القائمة على التركيبة القبلية. ينص كل من قانون ملكية الأراضي لسنة 1899 وقانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 على ملكية الأرض على أساس استمرار الزراعة بوصفها أرض مملوكة ملكية خاصة. كانت الأراضي والموارد الموجودة عليها غير مسجلة ولكن الأعراف واللوائح تعرف جميع الأراضي غير المسجلة بأنها ممتلكات مشتركة. كان يخضع تخصيص الأراضي لأي استخدامات للأراضي تحت سيطرة الزعامات القبلية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية. ومع ذلك، فقد تركز الاهتمام خلال السبعينات والثمانينات على قضايا السياسات البيئية والإنمائية فيما يتعلق بتصنيف استخدام الأراضي الخاضع لسيطرة الحكومة. وقد أثار قانون حيازة الأراضي لسنة 1970 على استخدامات الموارد الطبيعية وتشكيل شكل الحيازة (FOSA 2000 الدراسة الاستشرافية للغابات في أفريقيا). أدى الغموض الذي يكتنف نظام الحيازة إلى تناقص الغابات الطبيعية مما أدى إلى انخفاض الغطاء الغابي من 40% إلى نحو 29% في عام 2005 (FRA, 2005) التقييم العالمي لحالة موارد الغابات). يفقر السودان إلى سياسات وتشريعات شاملة تُعنى بالبيئة والموارد الطبيعية من شأنها التطرق لحيازة الأراضي والموارد بطريقة متكاملة (Atta Elmoula 1985; Tolentino 1994). إن تنظيم حيازة الأراضي مدرج

في قانون تسوية الاراضى و تسجيلها لسنة 1925 وقانون نزع ملكية الأراضي لسنة 1930 وقانون تخطيط المدن والقرى لسنة 1961 وقانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970. وقد أدى هذا الموقف إلى تضارب المصالح بين مستخدمي الأراضي. ومع ذلك، فإن أراضي الغابات الخاضعة للحيازة العرفية مستقرة بسبب فعالية القوانين التقليدية التي تحكم الحيازة والاستخدام (Sudan Report, 1991). ومع ذلك، فإن الفهم الراسخ هو أن حجز الغابات نظام تسم بالكفاءة والفعالية ينص على ملكية الغابات على المستويات الحكومية والشعبية والخاصة وعلى مستوى المؤسسات.

10. برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+))

لقد أطلق برنامج مبادرة الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في البلدان النامية البرنامج في سنة 2008 مُستنداً من قبل الدور التنظيمي والخبرة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. يدعم برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات عمليات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات التي تقودها الدولة ويعزز المشاركة المستنيرة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المعتمدة على الغابات في التنفيذ على الصعيدين القومي والدولي لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). وعلى وجه التحديد، يدعم برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات الجهود الوطنية لمرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) الغابات بطريقتين:

- (1) الدعم المباشر لتصميم وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات.(2)
 - (2) الدعم التكميلي للعمل الوطني لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال الشُّج المشتركة والتحليلات والمنهجيات والأدوات والبيانات وأفضل الممارسات مشتركة تم تطويرها من خلال برنامج الأمم المتحدة العالمي للمبادرة الرامية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات كما لدى الأخيرة آلية للدعم المباشر للبلدان من خلال آلية دعم الدعم محددة الهدف.
- يستند برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) إلى حوافز من تحويل المنافع المالية وإذا ما تم تصميمها وتنفيذها وإنفاذها بشكل جيد، فإنها ستدفع بمنافع إضافية مثل الحوكمة المعززة وحقوق أكثر أماناً (حيازة) وتحسين الخدمات البيئية وإيرادات الأنشطة المرتبطة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). كما يفرض تكاليف محتملة كبيرة بما في ذلك تقييد الوصول إلى الأراضي والموارد وتكاليف تحسين أطر السياسات والحوكمة. إن التقاسم العادل للمنافع أمر حتمي إذا ما أريد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) أن تسفر عن تخفيضات مستدامة للانبعاثات وتحقيق فوائد كبيرة لمجتمعات الغابات للحيلولة دون تفاقم

الوضع المعيشي للمعوزين. إن تقاسم المنافع بعبارة أخرى، فهو التزام أخلاقي يساعد في تعزيز فعالية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وجعلها منصفة ومستدامة ومقبولة. من المحتمل أن يكون تحقيق التقاسم العادل للمنافع صعباً في الممارسة العملية بسبب: عدم الوضوح وصعوبة تقدير ماهية فوائد وتكاليف لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وضعف الحوكمة وسوء إنفاذ حقوق حيازة الأراضي والموارد العالية اللازمة للتنفيذ والرصد بصور فاعلة (Campese 2012).

تعد إزالة الغابات المدارية وتدهورها جزءاً رئيسياً من المشكلة، حيث أن مصدر 12% من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في الفترة 2000 - 2009 من الغابات وغيرها من استخدامات الأراضي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2014b) وبالتالي قد تكون جزءاً مهماً من الحل (Goodman and Herold 2014). عندما تم إطلاق/تدشين برنامج الرِدْ+ (REDD+) في مؤتمر الأمم المتحدة الأطراف للتغير المناخي في بالي عام 2007، تضمن ذلك العديد من الابتكارات الرامية إلى التغلب على عقود من الفشل في محاولات الحد من إزالة الغابات المدارية. من شأن برنامج الرِدْ+ (REDD+) أن ينشئ نظاماً مشروطاً قائماً على الأداء لتقديم المكافآت لأصحاب المصلحة الذين يتجنبون إزالة الغابات أو تدهورها. سيتم تنفيذ السياسات والتدابير على الصعيدين القومي ودون القومي لإرساء الأساس المؤسسي لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) وممارسة النفوذ لضمان نجاحها (مركز البحوث الغابية الدولي 2014). لا تزال آلية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) قيد التفاوض على مستوى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. في عام 1997، اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بروتوكول كيوتو مع أهداف ملزمة لخفض الانبعاثات للبلدان المدرجة في المرفق الأول. في إطار التشجير وإعادة التشجير لآلية التنمية النظيفة يمكن وضعها موضع التنفيذ في البلدان النامية على الأراضي غير الغابية أو الأراضي الغابية التي لا تتحمل الغطاء الغابي في أي وقت بعد 1 يناير 1990. نظراً القيود وتعقد التنفيذ، لم تتم الموافقة إلا على حفنة من المشاريع وأصبحت جاهزة للعمل. لقد سجل السودان بعض مشاريع آلية التنمية النظيفة ولكن ليس للتشجير أو إعادة التشجير (Elsiddig 2012).

استجابة للإخفاق في إدراج صك شامل لقطاع الغابات في بروتوكول كيوتو، تم إنشاء تحالف من أجل الغابات المطيرة واقترح صكاً إضافياً في إطار مفهوم "تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية وهو ما قبلته الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (Subsidiary Body on Scientific and Technological Advice, SBSTA) لمواصلة وضع خيارات للمناقشة في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف (UNFCCC, COP-13 Bali-2007). لقد نُوقِشت برنامج الرِدْ+ (REDD+) وتوسيع نطاقها ليشمل تقليل الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات وتعزيز وحفظ

مخزونات الكربون في الغابات والإدارة المستدامة للغابات. تمت إعادة تسمية المبادرة وأصبح لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) في شكله الحالي وتعرف اختصاراً بالحروف الأوائلية الإنجليزية REDD+ . لم يقدم مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن (COP-15, Copenhagen 2009) الكثير من التقدم لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)، لكنه حدد إطار القياس والإبلاغ والتحقق والحاجة إلى إنشاء نظام وطني لرصد الغابات "لتسجيل وتحليل والإبلاغ عن تخفيض الانبعاثات وعمليات الإزالة المعززة. تم إحراز المزيد من التقدم خلال مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السادسة عشر في كانكون (COP-16, Cancun-2010) بشأن المسائل الفنية للبلدان غير المدرجة في المرفق الأول. وأقر مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة عشر في ديربان (COP-17, Durban-2011) بالمنافع الثانوية المتأتبة من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)، وعلى وجه التحديد أنه يمكن أن "يعزز التخفيف من حدة الفقر وفوائد التنوع الحيوي وقدرة النظام البيئي". وقد أدت المفاوضات بين الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتخاذ عدد من القرارات لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) مع تعليمات للبلدان التي تختار تنفيذ هذا البرنامج وهذه المقرارات هي (مركز البحوث الغابية الدولي 2014 CIFOR):

- ❖ تحديد دوافع/أسباب إزالة وتدهور الغابات ووسائل معالجتها.
- ❖ تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى خفض الانبعاثات وتثبيت مخزونات كربون الغابات.
- ❖ استخدام الإرشادات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في الآونة الأخيرة لتقدير الانبعاثات البشرية المنشأ من الغابات بحسب المصادر وعمليات الإزالة بواسطة البالوعات ومخزونات كربون الغابات وتغيرات مساحة الغابات.
- ❖ إنشاء نظم قومية قوية وشفافة لرصد الغابات ونظم دون قومية كجزء من نظام الرصد القومي.
- ❖ استخدام مزيج من نُهج الاستشعار عن بعد وحص كربون الغابات لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ المتصلة بالغابات حسب المصادر وعمليات الإزالة بواسطة البالوعات ومخزونات كربون الغابات وتغيرات مساحة الغابات.
- ❖ تقديم تقديرات شفافة ومتناسقة ودقيقة قدر الإمكان من شأنها الحد من حالات عدم اليقين مع مراعاة القدرات والإمكانات الوطنية.

قد برز خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) كآلية واحدة لتخفيض الانبعاثات الناتجة عن قطاع الغابات ودعم حوكمة الغابات. على الرغم من الاعتراف ببرنامج الرّدْ+ (REDD+) رسمياً منذ مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الخامسة عشر في كوبنهاغن (COP 15, Copenhagen 2009)، فإن العديد من الأسئلة حول تصميم وتنفيذ هيكل البرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) لا تزال دون حل. وحتى في الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدوحة (COP 18 Doha, 2012)، كانت الأطراف لا تزال تتصدى للقضايا المتعلقة بالرصد والإبلاغ والتحقق والمستويات المرجعية والتمويل المستدام لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) والتوزيع الفعال والمنصف للمنافع (PwC 2012). وعلى وجه الخصوص، فقد استحوذت مسألة تقاسم المنافع اهتماماً كبيراً بين واضعي السياسات والمجتمعات المحلية على حد سواء. بالتأكيد، فإن نجاح برنامج الرّدْ+ (REDD+) في تحقيق الفعالية والكفاءة والإنصاف يتوقف إلى حد كبير على تصميم وتنفيذ آليات تقاسم المنافع والتي ستعمل عبر مستويات متعددة من الحوكمة (Thuy 2013).

11. برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) في السودان

بما أن السودان بلد شريك في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+))، فيحق له طلب الدعم الفني لعملية الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) من خلال آلية الدعم المستهدفة. وقد وضع السودان مقترح الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) (R-PP) تم تقديمه إلى مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات التابع للبنك الدولي (FCPF) في أواخر عام 2013 للنظر فيه وأعيد تقديمه في يونيو 2014.

السودان عضو نشط في الفعاليات الدولية المتعلقة بقضايا البيئة ومن بينها برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)). أكد السودان على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الغابات والمراعي على مستوى السياسات والاعتراف بأهمية هذه المجالات لسبل كسب العيش وضرورة تحسين الإدارة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقاً والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحاجة الملحة لتمويل الغابات والمراعي. وفي هذا الصدد، كانت هناك العديد من التوصيات المقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبلدان الأعضاء مثل: توصية للدول التي تركز بقوة على

الإدارة المستدامة للغابات والمراعي بما في ذلك في المناطق المحمية في البلدان ذات الغطاء الغابي المنخفض، أوصت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بإجراء دراسات بشأن الحواجز (خطوط المرعى) بين الغابات والموارد الرعوية في بلدان الشرق الأدنى والتوصية المقدمة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الرامية إلى دمج تغيير المناخ في قطاعات الغابات والمراعي على الصعيدين السياساتي والميداني (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2012, FAO).

الهيئة القومية للغابات مسؤولة عن تنفيذ وتنسيق جميع قضايا واتفاقيات الغابات و برنامج الرِدْ+ (REDD+) الذي يعتبر السودان عضواً فيه. وهي أيضاً السلطة القومية المعينة لبروتوكول كيوتو وشريك في مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. وبهذه الصفة، فقد طُلب من الهيئة القومية للغابات رسمياً الانضمام إلى مبادرة البنك الدولي لمرفق الشراكة للحد من كربون الغابات (FCPF) والاستفادة من مرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). لذا، فإن السودان يعتبر برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتنمية وإدارة موارد الغابات والمراعي في البلاد.

منذ ظهور برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) في مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في دورته الحادية عشر في مونتريال (COP 11 - Montreal, 2005)، حيث تطورت إلى الحد الذي اعتبرته حكومة السودان أنها قابلة للتنفيذ. تلقت جمهورية السودان منحة من خلال مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات التابع للبنك الدولي لدعم السودان في التحضير لتنفيذ البرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). تم إشراك حكومة السودان في عملية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) من خلال مرحلتين. توجت المرحلة الأولى بتطوير استراتيجية الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) في السودان. وقد اضطلعت الهيئة القومية للغابات بهذه المهمة بدعم من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في السودان. حاولت المرحلة الثانية صياغة مقترح الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) في السودان. وقد اضطلعت الهيئة القومية للغابات بهذه المرحلة بدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. ركزت هذه المرحلة على تضخيم وتحديث استراتيجية الاستعداد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) التي تركز على تطوير مستوى انبعاثات مرجعي للغابات و/أو مستوى مرجعي للغابات للمساعدة في تطوير نظام الرصد القومي للغابات

والمناافع المشتركة والضمانات. شمل مرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إعداد استراتيجية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال تقييم حيازة الأراضي وقوانين الغابات والسياسات والحوكمة وخيارات استراتيجية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وإطار تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والضمانات. من بين المسائل الأخرى؛ تحول الغابات/الأراضي الغابية إلى أراضي زراعية و اضطرابات التعدين في النظام البيئي والمناظر الطبيعية وانحسار الغطاء النباتي والتلوث والتنمية العمرانية و التعدي على أراضي الغابات والمراعي وتحويل الغابات/المراعي إلى استخدامات أخرى للأراضي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والتزاعات وغياب سلطات الغابات عن المشهد وحرائق الأراضي البرية والقطع الجائر للغابات وتدهور موارد المراعي أعداد الماشية والرعي الجائر والتدهور والتأثير على التجديد وفقدان الموارد الجينية.

وجود برنامج لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان على نحو فعال يتطلب إجراء تقييم لاحتياجات بناء القدرات من أجل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) ووضع إطار كفاءة لهذا البرنامج وأخيراً على أساس تصميم وتنفيذ خطة عمل لبناء القدرات (Capacity Building Action Plan ,CBAP) إلى جانب إدارة المعلومات.

بدأت الأنشطة المتعلقة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان بتقديم مقترح الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والذي تم إعداده وفقاً للنسق الوارد في أحدث إصدار من نماذج مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات/مبادرة الأمم المتحدة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات مع ستة مكونات مميزة (فصول) .

المكون 1: التنظيم والتشاور: يشمل هذا المكون الترتيبات الوطنية لإدارة الاستعداد والتأهب وتبادل المعلومات والحوار المبكر مع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية.

المكون 2: إعداد استراتيجية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+): يتناول هذا المكون تقييم استخدام الأراضي ودوافع/أسباب تغيير استخدام الأراضي وقانون الغابات والسياسات والحوكمة وخيارات استراتيجية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وإطار تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات

النتيجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة أثناء مرحلتي الاستعداد/التأهب والتنفيذ لهذا البرنامج (الرِدْ+ (REDD+)).

المكون 3: وضع مستوى الانبعاثات المرجعي للغابات و / أو المستوى المرجعي للغابات .

المكون 4 : تصميم نظم للرصد الوطني للغابات والمعلومات المتعلقة بالضمانات ونظام الرصد الوطني وتصميم نظام معلومات متعدد الفوائد والتأثيرات الأخرى والحوكمة والضمانات.

المكون 5 : الجدول الزمني والموازنة .

المكون 6 : تصميم إطار رصد وتقييم البرنامج

12. أنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان

إن المعدل العالي الحالي لإزالة الغابات وتدهورها من أجل الطاقة وزراعة المحاصيل ومواد القضم والرعي وغيرها من الاحتياجات المعيشية المهمة يجعل قطاع الغابات من أهم المجالات ذات الأولوية في جهود السودان الرامية للمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ العالمي . هناك تسليم كافٍ بالدور الحيوي لأنشطة استخدام الأراضي بما في ذلك قطاعات الغابات والمراعي في التنمية المستدامة في السودان، حيث تدعم هذه القطاعات سبل كسب العيش لأكثر من 70% من السكان وتوفر موائل للحياة البرية وأعلاف القضم لقطيع القومي من الماشية. صدر تقرير مؤخراً بدعم من البنك الأفريقي للتنمية يسلط الضوء على أنشطة استخدام الأراضي بما في ذلك موارد الغابات والمراعي بوصفها جزءاً من القطاعات ذات الأولوية العليا الداعمة لأنشطة التخفيف واستراتيجية التنمية منخفضة الكربون في السودان. أنشأت الهيئة القومية للغابات وحدة قومية " برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) " لوضع إطار عمل لخطة استراتيجية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية. تم عقد ورشة بدء/انطلاق العمل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في أغسطس 2010 واستهدفت تدريب المدربين من مختلف الولايات لتطوير قدرات السكان المحليين والمؤسسات ذات الصلة. أعقب ورشة بدء العمل الأولى لبناء القدرات التابعة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)، الأنشطة التالية: التقييم السريع لموارد الغابات وتصنيف الغابات وفقاً للفوائد والمنافع المشتركة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (تحديد فئات الغابات) وإذكاء وعي الموظفين والسكان الأصليين وتقييم بعض المزارع والأنشطة المتعلقة بالغابات الشعبية ودور وأهمية

أنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) فيما يتعلق بالعمليات التنموية الوطنية والتشاور في مارس 2011 لتقييم معدل التدهور وإزالة الغابات والبيانات المتعلقة بالسكان المحليين وغيرهم ممن يعتمدون على الغابات في السودان. تم استخدام مجموعات البيانات هذه كأساس للمبادئ التوجيهية لخطة وإطار عمل استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان لمدة خمس سنوات وسياسة الغابات فيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة والحكم المحلي الوطني والمجتمعات المدنية في تخطيط وتنفيذ وإدارة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+).

الدور الذي تلعبه الغابات والحاجة إلى حفظها لأمر مسلّم به تماماً . استفاد السودان من نظام التخصيص الشفاف للموارد بصندوق البيئة العالمية لتمويل مشروع التخفيف الخاص بالغابات والذي يتضمن التشجير / إعادة التشجير وإدارة الغابات ومكونات توفير طاقة الكتلة الحيوية. يتضمن هذا المشروع أيضاً برنامجاً تجريبياً رائداً حول البرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) لغرض بناء القدرات الوطنية واكتساب الخبرة من خلال أمثلة عملية. صدر تقرير مؤخراً بدعم من البنك الأفريقي للتنمية يسلط الضوء على أنشطة استخدام الأراضي بما في ذلك موارد الغابات والمراعي بوصفها جزءاً من القطاعات ذات الأولوية العليا الداعمة لأنشطة التخفيف واستراتيجية التنمية منخفضة الكربون في السودان. اتصل السودان بعدد من المانحين المحتملين ووكالات الأمم المتحدة التي تحاول حشد الدعم لإعداد خطتها لتطوير الكربون المنخفض على النحو المطلوب في اتفاقيات كانبون لمؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشر. سيتم تطبيق المنحة المقدمة من مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات إلى جمهورية السودان لتحقيق الهدف النهائي للبرنامج الوطني لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+).

13. آلية تقاسم المنافع

1.13 خلفية

لقد أثار برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) ملامح آلية تقاسم المنافع في قطاع الغابات. ومع ذلك، فإن تقاسم الفوائد ليس مفهوماً جديداً. وقد ركز العمل السابق بشأن تقاسم المنافع على توضيح المفهوم ودراسة الكيفية التي يمكن بها دمج تقاسم المنافع في مخرجات التنمية الأوسع نطاقاً (بحر وأخرون. 2012). لقد كانت الاستجابة لمشاكل إزالة الغابات وتدهورها في العديد من البلدان النامية (التي تقع في المناطق المدارية (هي انتقال مناطق الغابات إلى المجتمعات المحلية. يُنظر إلى تفويض إدارة موارد الغابات وإضفاء اللامركزية عليها على أنها وسيلة أقل تكلفة

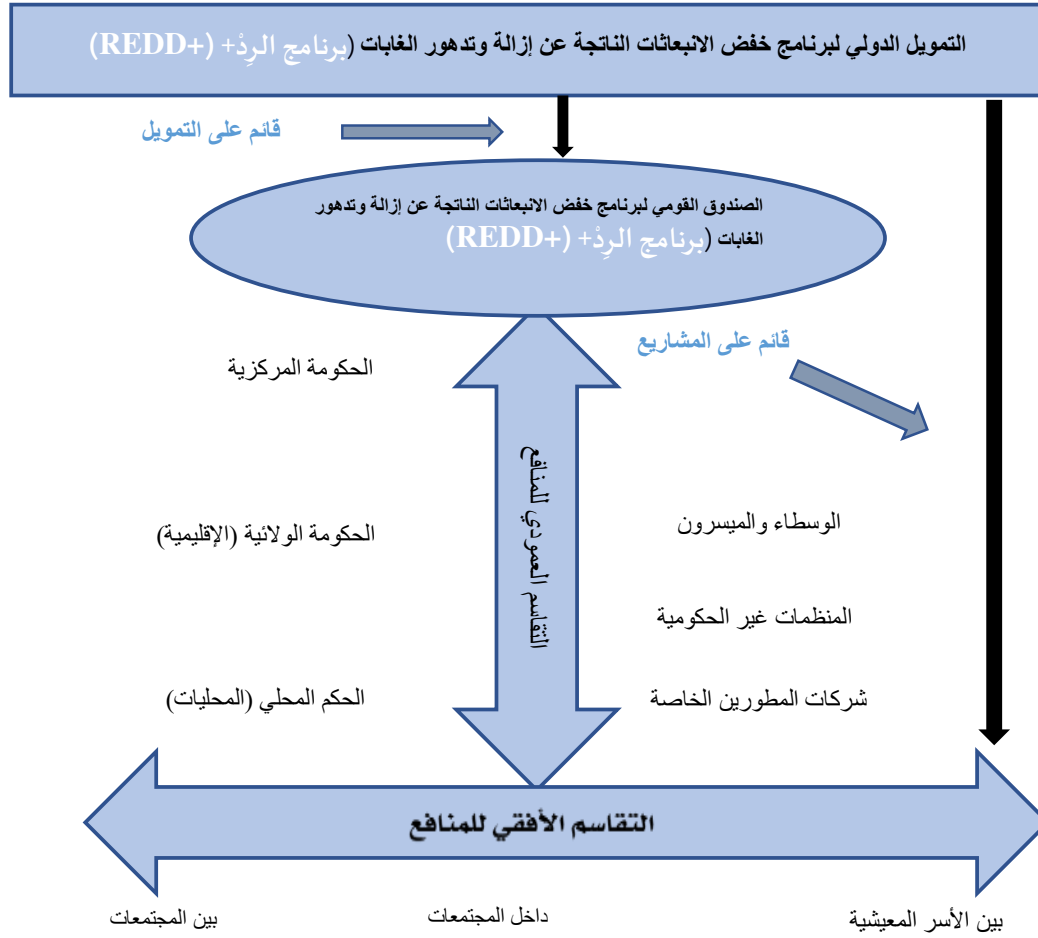
وفعالية للحفاظ على الغابات. من المسلم به على نطاق واسع أنه بدون وجود حصة كبيرة من السكان المحليين في إدارة موارد الغابات المحلية، فإن جهود إدارات الغابات في حماية الغابات غالباً ما تكون غير فعالة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1992 FAO). يتطلب صندوق الاستعداد والتأهب بمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات تقييم ترتيبات تقاسم المنافع كجزء من الاستعدادات الوطنية "للاستعداد والتأهب" ويطلب الدول أن يكون لديها خطة لتقاسم المنافع في إطار صندوق الكربون (مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات 2013 FCPF). لم تأخذ بلدان لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) حتى الآن في الحسبان بجدية كيفية تقاسم المنافع بين مُلاك الغابات والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الائتمانية للكربون، مما أدى إلى عدم كفاية ترتيبات تقاسم المنافع (Davis et al, 2009).

يحدث تقاسم المنافع في قطاع الغابات بطرق عدة ويعتبر حجر الزاوية في ترتيبات إدارة الغابات الشعبية. في هذه الترتيبات، ترد بالتفصيل خطط الإدارة الاستخدامات المسموح بها وتوزيع أي إيرادات ناتجة عن بيع منتجات الغابات غير الخشبية التي تديرها المجتمعات. تبين أن الإدارة اللامركزية للغابات والإدارة التشاركية ونظام الدفع مقابل الخدمات البيئية وشراكات الغابات الأخرى تفيد المجتمعات المحلية في الوقت الذي تسهم في تحقيق هدف لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) . لقد اعتمدت معظم الأعمال الأخيرة بشأن تقاسم المنافع نهجاً يتسم بقدر أكبر من السمات الفنية يركز بدرجة أقل على كل ما من شأنه أن ينطوي على فائدة والتشديد على كيفية تقاسم المنافع (Peskest 2011). لقد وضع مفهوم تقاسم المنافع في الموارد الطبيعية لأول مرة في القانون الدولي في عام 1992 من خلال اتفاقية التنوع الحيوي وهي خطوة كان من المتوقع في ذلك الوقت معالجة مشاكل إدارة النظم الاجتماعية والبيئية في البلدان النامية. (Nkhata et al. 2012a) تميل النهج والخيارات المختلفة لآليات تقاسم المنافع في كل بلد إلى البناء على نماذج تقاسم المنافع الحالية الأكثر شيوعاً في كل سياق (Thuy et al 2013).

تنطوي آليات تقاسم المنافع على مجموعة متنوعة من الوسائل المؤسسية وهياكل الحوكمة وأدوات لتوزيع التمويل والمزايا الأخرى (Luttrell et al. 2012). وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 2007، يتم إنشاء آليات تقاسم المنافع من خلال ما يعرف بسياسات وتدابير برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). هناك نوعان من تدابير السياسة العامة المتعلقة بآليات تقاسم المنافع هما التعويض عن تكاليف الضائعة لإزالة الغابات والحوافز للحث على خيارات إيجابية للسلوك (Peskest et al. 2008). يمكن تقديم هذه التدابير المتعلقة بالسياسات مقدماً للتمكين من بدء أنشطة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) أو الاستغناء عنها بمرور الوقت لضمان استمرارها (Gebara 2010)). يشير مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات إلى أربعة نماذج رئيسية لتقاسم المنافع

وهي تقاسم المنافع على المستوى القومي وتقاسم المنافع على المستوى دون القومي والأداء القومي وآليات المدخلات دون القومية. يعتمد مدى ملاءمة أي نموذج على متغيرين رئيسيين من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+): الحوكمة وحقوق الأرض وحياسة الأراضي من جانب ونظام الرصد/القياس والإبلاغ والتحقق (MRV) على الجانب الآخر (TFD.2014).

آليات مناسبة لتقاسم المنافع التي من شأنها أن تكفل التوزيع العادل للمنافع تعتبر ضرورية لنجاح تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). تقاسم المنافع هو آلية لتحديد نتائج أي نشاط وتوزيعها. سيؤدي التصميم الفعال لتقاسم المنافع إلى إيجاد حوافز لمختلف أصحاب المصلحة للمشروع في الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. يمكن التمييز بين تخصيص المنافع وتوزيع المنافع. من الناحية القانونية، يشير النهج المتبع في تخصيص المنافع إلى كيفية تحديد أساس المطالبة بالتعويض. يبدأ الأساس القانوني لتحديد مطالبات الاستحقاقات بتحديد "حقوق الكربون" بوضوح، سواء كانت مطالبات الاستحقاقات مرتبطة بحقوق الأرض أو المشاركة في تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). عند اختيار سياسة لتخصيص المنافع على أساس المشاركة أو "الخدمات"، يكون لصاحب حقوق الكربون التزام أو اختيار لتوزيع المنافع (النقدية أو غير النقدية) وفقاً للمعايير والأولويات المحددة. هناك سببان رئيسيان لتقاسم المنافع. الأول هو إيجاد حوافز فعالة عن طريق مكافأة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والشركات على الأعمال التي تغير استخدامات الأراضي وتخفض الانبعاثات. وهذا يعني توفير فوائد أعلى إلى حد ما من تكاليف تضحياتهم للتغيير. السبب الثاني هو بناء شرعية وطنية أوسع ودعم برنامج الرّدْ+ (REDD+). لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم التعامل مع الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بإجراءات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) وعمامة الجمهور بشكل عادل ومنصف. وبين الشكل (8) نموذج تقاسم المنافع الوطنية الرأسية والأفقية.



الشكل (5): التقاسم العمودي والأفقي للمنافع الوطنية

2.13 تعريف تقاسم المنافع

المنافع التي يحققها برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) يمكن أن تكون الكربون أو غير الكربون. وقد وفرت آلية التنمية النظيفة عملية لإنشاء تخفيضات معتمدة للانبعاثات في السوق التطوعية ويمكن استخدام منهجيات مختلفة لإنشاء وحدات الكربون المتحقق منها. كما تم تعريف فوائد التنوع الحيوي في مختلف برامج تعويض التنوع الحيوي. إن التحديد الواضح للزيادة في المنافع المتأتية من لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) من شأنه أن يعكس النتائج التي يسفر عنها برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)) مما يسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد. في سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة

وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) فإن تقاسم المنافع هو آلية لتحديد النتائج من نشاط برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) ومن ثم توزيعها بين أصحاب المصلحة (Chapman and Martijn 2014). وقد تم تعريف تقاسم المنافع بأنه توزيع كل من الفوائد النقدية وغير النقدية الناتجة عن تنفيذ مشاريع وبرامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). يمكن فهمه على أنه مجموع العديد من الآليات المختلفة على مستوى واسع تتيح المناقشات حول تعريفات تقاسم المنافع للموارد الوراثية غير البشرية بموجب اتفاقية التنوع الحيوي تمييزاً مفيداً بين المزيد من التعاريف القانونية الفنية التي تركز على من له حقوق الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها والتعاريف التي هي أكثر تجذراً في الأخلاق وإدخال مسائل العدالة في القرارات المتعلقة بمن يجب أن تستفيد. حددت حكومة إثيوبيا تقاسم المنافع على أنه توزيع الإيرادات المتولدة من الغابات بين أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً لمدخلات التكلفة بالنسبة للإدارة المستدامة لموارد الغابات (Schroeder, 2007).

3.13 المبادئ العامة لتقاسم المنافع

تُعد ترتيبات تقاسم المنافع جزءاً مهماً من مشاركة أصحاب المصلحة في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) لأنها تساعد على إنشاء الحوافز وهياكل الدعم للإجراءات التي من شأنها تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. يستخدم مركز البحوث الغابية الدولية والفعالية والكفاءة والإنصاف كمعايير لتقييم برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). يجب أن تتصدى هياكل تقاسم المنافع بشكل كافٍ لاحتياجات ومصالح أصحاب المصلحة المستضعفين وتضمن توزيع المنافع بصورة عادلة. كما توافق كل من مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) على تحديد مبدأ الإنصاف كمكون رئيسي لتقاسم المنافع. كما ناقش مركز البحوث الغابية الدولي (CIFOR) "المبررات" لتخصيص المنافع بما في ذلك تخصيص المنافع للجهات الفاعلة التي لها حقوق قانونية والأطراف الفاعلة في تحقيق تخفيضات في الانبعاثات والجهات المشرفة على الغابات المنخفضة الانبعاثات والجهات الفاعلة التي تطالب بالتعويض عن تكاليف الفرصة البديلة والميسرين الفعالين لتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) والناس الأكثر فقراً في المجتمع. لقد حدد برنامج الأمم المتحدة لمبادرة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها عدة عناصر ينبغي دمجها في نظام فعال لتوزيع المنافع. هذه هي؛ الأطر الزمنية والكفاية والمرونة والكفاءة؛ والفصل. ركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) على التصميم المؤسسي لآليات تقاسم المنافع وتأثيرها على تكاليف المعاملات والتي يمكن أن تقلل من الأموال المتاحة لتوزيعها على المستفيدين (UN REDD.2016). يمكن قياس

الأداء والإبلاغ عنه بعد مرور بعض الوقت على إجراء التدخلات، لذلك يحتاج نظام توزيع المنافع إلى تقديم حوافز بانتظام أكثر من فترة القياس . يحتاج أصحاب المصلحة إلى ضمان عدم تلقي المجموعات الأخرى منافع غير متناسبة. من شأن الشفافية والمشاركة الواسعة النطاق تسهيل التدابير الرامية إلى تعزيز الإنصاف إلى حد كبير. إذا كانت التكاليف المترتبة على إدارة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) مرتفعة للغاية، فسيتم تخفيض إجمالي الفوائد المتاحة لتوفير حوافز إيجابية وشروط الكفاية ستم التضحية بها. يجب أن تكون العملية التي يتم بموجبها تخصيص المنافع لأصحاب المصلحة مستقلة عن إدارة صناديق برنامج الرِدْ+ (REDD+) والمعاملات المالية ومن ضمان الجودة الفنية والمالية والإدارية. حدد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة العديد من الدروس لتقاسم المنافع في برامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من خطط أخرى لإدارة الغابات ومشاريع الحفظ والتنمية المتكاملة والدفع مقابل خدمة النظام البيئي آلية التنمية النظيفة وأسواق الكربون الطوعية وآلية التنمية النظيفة والصناعات الاستخراجية. تقاسم المنافع المناسب يمكن أن يحفز التعاون. إذا كانت أنظمة تقاسم المنافع الحالية معطلة، فإن هناك حاجة لأنظمة مخصصة لتقاسم المنافع ويمكن للمبادئ التوجيهية المتاحة لضمانات البنية التحتية أن يسترشد بها برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). يتطلب صندوق الاستعداد والتأهب بمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات تقييم ترتيبات تقاسم المنافع كجزء من مرحلة الاستعداد والتأهب الوطنية، ويطالب الدول بإعداد خطة لتقاسم المنافع خاصة بها في إطار صندوق الكربون الخاص بها، لكنه علق أيضاً أن النهج الإرشادي لتقاسم المنافع لن يكون فعالاً على الأرجح .

4.13 تجارب الدول الأخرى في مجال برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)

تختلف استراتيجيات توزيع تقاسم المنافع ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) بين المناطق الجغرافية بناءً على الدوافع ذات الصلة بإزالة الغابات. أستفادت أمريكا اللاتينية بشكل كبير من إلغاء الحوافز الضارة الرئيسية والاستعاضة عنها بالحوافز المضادة لإزالة الغابات، بينما يبدو أن أفريقيا لم تحقق من نتائج منافع مشروع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إلا النزر القليل جداً. الحوافز التي من شأنها أن تكون مفيدة في التركيز على إصلاح حيازة الأراضي من خلال الدفع مقابل خدمة النظام البيئي والإدارة التشاركية للغابات. يُعد نهج الإدارة التشاركية للغابات واعدة في آسيا وإذا ما اقترنت بتمويل الكربون، فإنها يمكن أن توفر منافع لكل من المجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية على السواء (Costenbader 2011).

1.4.13 أمريكا اللاتينية

تمثل تربية الماشية في المزارع وتحويل الأعلاف والزراعة المعيشية الدافع/المسبب الرئيسي لإزالة الغابات في أمريكا اللاتينية. ستحتاج خطط السياسات القائمة على نظام الدفع مقابل خدمة النظام البيئي إلى حد كبير إلى استهداف المنافع الكافية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) لمنع مربي الماشية مزاولة الرعي داخل الغابات. علاوة على ذلك، يجب أن تظل منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) مراعية لمصالح الفقراء "مواتية للفقراء" وتعويض تكاليف الفرصة البديلة للمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. وفقاً لذلك، ومن أجل التصدي لمربي الماشية وسكان الغابات، سيعتمد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) على التغييرات الأساسية في الأطر السياساتية والقانونية. بات من الأهمية بمكان إلغاء الإعانات التي تشجع تحويل الغابات إلى أراضي رعوية وكذلك يشمل الإلغاء قوانين الضرائب وتملك العقارات التي من شأنها وأن تغري على استيطان تخوم الغابات (Costenbader, 2011). أصبحت البرازيل مضرب المثل في تطبيق التعبير الاصطلاحي "التبكير سر النجاح" لكيفية قيام بلدان برنامج الرِّدْ+ (REDD+) بالتحول المحتمل لسيناريوهات إزالة الغابات العالية للتخفيف من انبعاثات الكربون الحرجية (Börner et al. 2013). من خلال توفير مكافأة اقتصادية ضئيلة جعلت من هذه المبادرة في البرازيل رائدة في التحويلات النقدية المباشرة لتجنب إزالة الغابات (Das et al. 2005)، وتحسين رفاه الأسر المعيشية (Arnold et al. 2011; Hanlon et al. 2010; Barrientos 2012). هناك أمثلة مختلفة لمبادرات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) الناجحة في البرازيل. يُعرف نظام حوافز الخدمات البيئية في ولاية أكري بالبرازيل بأنه أول برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) في العالم الذي يتمتع بالولاية القضائية (Duchelle et. al. 2014) بينما يشمل برنامج بولسا فلوريستا (Bolsa Floresta program) مجموعة من التدخلات المتكاملة التي تهدف إلى الحفاظ على الغابات وتحسين رفاهية السكان في محميات مختارة من التنمية المستدامة (Bakkegaard and Sven 2014) مثال آخر هو مشروع Cotriguaçu Semper Verde، الذي يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة (Guerra et al. 2014). علاوة على ذلك، يهدف برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) التابع لـ (Jari / Amapá) إلى حماية منطقة من الغابات المعتمدة من من قبل مجلس رعاية الغابات في وادي جاري (Jari) (Cromberg, 2014). يُعد البرنامج الرائد للمناظر الطبيعية المستدامة في ساو فيليكس دو شينغو (São Félix) واحداً من أكبر البلديات في العالم وكان من الناحية التاريخية مساهماً

رئيسياً في إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية (Garrish et al, 2014). وعلى ذلك، فإن المستوطنات المستدامة في الأمازون هي مبادرة يقودها معهد أمازون للبحوث البيئية والتي تهدف إلى تجربة نموذج لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة الذين لديهم انبعاثات منخفضة الكربون (Gebara,2014). يحاول مشروع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) في بيرو "Nut Concessions" امتيازات أشجار الجوز "in Madre de Dios" تعزيز استراتيجيات سبل كسب العيش لمنتجي الجوز في البرازيل وتوفير حوافز للمحافظة على الغابات التي يعتمدون عليها وتقييم الخدمات البيئية في الغابات المدارة من خلال المبادرة دون القومية لبرنامج الرّدْ+ (REDD+) لبرنامج الرّدْ+ (REDD+) بقيادة المنظمة غير الربحية في بيرو. تهدف المبادرة إلى الحد من إزالة الغابات وتدهورها والحفاظ على التنوع الحيوي وزيادة احتياطات الكربون في الغابات وتحسين سبل كسب العيش من خلال تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. في بيرو، شجع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) الإدارة المستدامة للغابات من قبل أفراد المجتمع من خلال مجموعة متنوعة من الآليات. تشابه العديد من مكونات المبادرة مع الأنشطة السابقة لمقدم الاقتراح والإضافات الرئيسية هي الدراسات الأساسية لعزل الكربون وإزالة الغابات التي أجريت في عام 2011.

2.4.13 أفريقيا

تتمثل الدوافع/الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات في إفريقيا بشكل أساسي في الزراعة المعيشية والزراعة المكثفة. القطع التجاري للأشجار له أكبر الأثر كما أن حقوق الملكية غير الآمنة بشكل عام تضاعف الضغوط السكانية والتوسع الزراعي. قد يبدو توزيع المنافع عبر نهج الإدارة التشاركية للغابات و/أو الدفع مقابل خدمة النظام البيئي مقترناً بإصلاح حيازة الأراضي هو أفضل وضع لمعالجة المجتمعات المحلية والأصلية لتطهير الأراضي بشرط أن تكون آليات التخصيص الرأسمي والأفقي منصفة وفعالة. في امتيازات الغابات طويلة الأجل، يجري تحسين آليات التخصيص والضمانات لحماية حقوق المجتمعات الأصلية في الحيازة وحقوق استخدام الغابات. لذلك، أثبتت إدارة الموارد الطبيعية وحدها، في كثير من البلدان أنها غير كافية إلى حد كبير في معالجة الأنماط المدمرة لتدهور الغابات والزراعة المعيشية. بدون إدخال تحسينات كبيرة على التصميم الأساسي وتنفيذ لوائح إدارة الغابات، من الصعب أن نرى أن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) يمكن أن يؤدي إلى تخفيضات مستدامة في إزالة الغابات وتدهورها في إفريقيا (Costenbader 2011).

تعتبر تنزانيا أكثر الدول الرائدة فيما يتعلق ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) في أفريقيا. في تنزانيا، يمكن للمجتمعات الحصول على فوائد مالية سنوياً من بيع أرصدة انبعاثات كربون الغابات الخاصة بهم وسيكون

الوضع أفضل إذا تمت معالجة قضايا تقاسم المنافع والحوكمة بشكل جيد. لا يزال تحديد وترتيب الأولويات والقيمة الاقتصادية لجميع المنافع والتكاليف سابقاً لأوانه (Tassa et.al.2010). بدأت التجربة في تنزانيا تبرز إلى حيز الوجود من آليات تقاسم المنافع في إطار المشروعات التجريبية الرائدة الجارية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات على الرغم من أن معظمها في مراحل مبكرة (Caplow et.al.(2014). أعطت مثلاً آخر لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردّ+ (REDD+) والتي يشار إليها باسم الحفاظ على الغابات في زنجبار. استخدمت المبادرة نهجاً مصمماً للإدارة التشاركية للغابات استناداً إلى اتفاقات إدارة الغابات الشعبية للوصول إلى أهداف مراعية لمصالح الفقراء "مواتية للفقراء" على حد سواء ومنصفة للجنسين. تواجه المبادرة مزيجاً من الظروف، من مواتية إلى غير مواتية لنجاحها (Tassa et.al.2010). كان الهدف من المبادرة هو الحد من إزالة الغابات وتدهورها بسبب الطلب على الأراضي الزراعية وحطب الوقود (Kweka 2014). تناولت مجموعة حماية الغابات في تنزانيا "TFCG" الشبكة الوطنية لمجموعات المجتمع المشاركة في الإدارة التشاركية للغابات "MJUMITA" في سنة 2009 جعل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردّ+ (REDD+) يعمل من أجل المجتمعات وصون الغابات في تنزانيا والذي يهدف إلى إظهار الكيفية التي يمكن بها تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وترديها من خلال إدارة الغابات الشعبية بينما (Dokken et.al, 2014). أكد أن هذه المبادرة تظهر نهجاً فريداً لخفض الانبعاثات من الغابات الشعبية من خلال العمل مع المجتمعات ودفع الحوافز للأفراد. هناك أمثلة أخرى من تنزانيا مثل مبادرة Mpingo للحفاظ والتنمية وآليات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات (REDD+) المعتمدة على المجتمع المحلي من أجل الإدارة المستدامة للغابات في المناطق شبه القاحلة (Putri and Demetrius 2014).

وفي كينيا، تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل وثيق مع دائره الغابات الكينية ودائرة الحياة البرية في كينيا من أجل التوصل إلى صيغة لتقاسم المنافع المتأتبة من الموارد الطبيعية على نحو منصف. تعمل منظمات المجتمع المدني في كينيا عن كثب مع مصلحة الغابات الكينية وهيئة الحياة البرية للتوصل إلى صيغة لتقاسم عادل للمنافع المتأتبة من استغلال الموارد الطبيعية. وتشارك قطاعات مختلفة في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردّ+ (REDD+) من خلال الإدارة التشاركية للغابات (PFM) وقطاع المياه والحياة البرية والسياحة تسبق مشروع كيسجو وايلدلايف وركس (Kasigau Wildlife Works (KFW 2010)، وفي الكاميرون، تقدم مبادرة Mount Cameroon في الكاميرون مثلاً على برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الردّ+ (REDD+) في سياق المناطق المحمية. على الرغم من أن المبادرة لم تجتذب بعد أموال الكربون، فإن جهود المحافظة عليها وسبل كسب العيش تدعمها الحكومة. مثال آخر من الكاميرون هو مبادرة Mount Cameroon

المتتمثلة في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) الذي دعم الحفظ وسبل المعيشة كوسيلة لتأمين تمويل مستدام بعد انتهاء المساعدة الإنمائية الرسمية (Awono et.al.2014).

3.4.13 آسيا

تشكل الزراعة المكثفة والمعيشية العوامل الرئيسية لإزالة الغابات في آسيا. تُعزى إزالة الغابات المدارية في آسيا لضعف فرض وإنفاذ القوانين ذات الصلة مما حدا بالمستوطنين الجدد بإزالة الغابات من أجل الزراعة المعيشية. تعمل الدول الآسيوية أيضاً على تشجيع تنمية الغابات الكبيرة والمشاريع الزراعية القائمة على العمالة الكثيفة والتي تعمل جميعها على تعطيل توطين المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، مما يسهم في زيادة التغيير في استخدام الأراضي. لقد استأثرت برامج الإدارة التشاركية للغابات في بعض البلدان الآسيوية بعملية انعاش واستصلاح هائلة للغابات، ويمكن أن توفر خيارات واعدة لتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إذا ما آلت حقوق الملكية وتم إدخال تحسينات على تقاسم المنافع. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان الآسيوية إلى التركيز على تمويل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) وعلى مراجعة كل من السياسة الوطنية للحوافز والأطر القانونية التي من شأنها تشجيع إزالة الغابات ذات الصلة بالزراعة وتحديد أولويات المدفوعات بين مزارعي الزراعة المعيشية والمكثفة لتعزيز الممارسات الرامية للحفاظ على الغابات وعزل الكربون (Costenbader 2011).

شهد عام 2010 تدشين الشراكة بين غابات كاليمنتان Kalimantan Forests و Climate Partnership في إندونيسيا بوصفها واحدة من أربعة أنشطة تجريبية وإيضاحية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Masyhud2010).

وكان هدفها إظهار نهج موثوق وعادل وفعال لخفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الشراكة الإندونيسية-الأسترالية للحد من انبعاثات كربون الغابات 2009 IAFCP). مثال آخر من إندونيسيا هو مشروع كاتينجان Katingan الذي يُعد مبادرة لاستعادة النظام البيئي في غابات مستنقعات الخث (Peat Swamp Forest). على الرغم من المثابرة ونهج التواصل الجيد والاهتمام الدقيق بعملية الترخيص، فإن قصتهم تؤكد أن الحصول على ترخيص من دائرة امتيازات استعادة النظام الإيكولوجي لتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) لأمر صعب بالنسبة لقباب غابات الخث الكبيرة (Indriatmoko et. al. 2014). تتمثل المبادرات الأخرى لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في مجتمعات الكربون المجتمعية (Community Carbon Pools) حيث يهدف المشروع إلى الحفاظ على

موئل أورانجوتان (انسان الغاب Bornean orangutan) المهددة بالانقراض (Rawson 2013) وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وهو ثمرة مشروع إبداعي خلاق يجمع بين الفرص الناشئة عن تطويرين في مجال السياسة العامة؛ وسياسة الحكومة الوطنية باتباع نهج top-down approach من القمة إلى القاعدة (Intarini et.al.2014) مثال آخر من إندونيسيا هو مبادرة مشروع غابات Rimba Raya المحجوزة للتنوع الحيوي بغرض تحقيق الربح من كربون الغابات. تهدف المبادرة إلى حماية قباب غابات الخث (Peat Forest) من التحول إلى مزارع نخيل الزيت (Indriatmoko et. al. 2014). تركز مبادرة منظمة الحفاظ على الطبيعة في إطار برنامج كربون غابات Berau شرق كاليمنتان Kalimantan على برنامج منخفض الانبعاثات بمثابة نموذج للتنمية المنخفضة الانبعاثات يعتمد على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (Anandi, et. al. 2014). وعلاوة على ذلك، فإن مبادرة أولو ماسين (Ulu Masen) خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) التي وضعتها حكومة Aceh آتشيه (2007 – 2012) تهدف إلى تحسين اقتصاد آتشيه وبيئتها (Dunlop 2009). وتوضح المبادرة ضعف الولاية القضائية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السياسة الانتخابية (Anandi, et. al. 2014). فيتنام هي أيضاً واحدة من بلدان برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). يعتبر مشروع المناظر الطبيعية Cat Loc والمحمية الوطنية لمدينة Cat Tien المراعية لمصالح الفقراء "مواتية للفقراء" واحداً من أولى مبادرات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في فيتنام. تهدف هذه المبادرة إلى دراسة إمكانات الوصول إلى سوق الكربون الطوعية ودعم إنشاء مرفق لكربون الغابات لتقديم مدفوعات مباشرة للقرويين المحليين لوقف التدهور وإزالة الغابات. على الرغم من أن المبادرة لم تنته في نهاية المطاف إلى دفع مبالغ مالية للقرويين المحليين كما كان مقرراً في البداية، فقد مكنت المبادرة من المساهمة في التنمية الإقليمية والوطنية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (Huynh 2014).

14. تقدير خسارة/فقدان الغابات وانبعاثات الكربون

لمقارنة مساحة الغابات وفقدان الغابات وانبعاثات الكربون المرتبطة بهذه الخسارة؛ هناك حاجة لطريقة واحدة متسقة. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2000)، التي تُعرّف الغابات بأنها مساحات ذات غطاء شجري لا يقل عن 10%، فإنه من الممكن الاستفادة من مجموعات البيانات العالمية الحالية التي تغطي المناطق الإدارية بأكملها. لا تتوفر دائماً بيانات محلية ذات جودة أعلى محتملة. وقدرت مساحة الغابات وخسائر الغابات من التقييم الدولي لحالة موارد الغابات لسنة 2010 وسنة 2015، والذي يتضمن نتائج تحليل السلاسل الزمنية لصور جهاز لاندسات 7 (Landsat 7 ETM+) لرسم الخرائط المواضيعية لمساحة الغابات العالمية وتغير الغابات خلال الفترة 2000 - 2012 بشدة وضوح مكاني يبلغ 30 متراً. هناك جدول كبير حول مدى تمثيل مجموعة البيانات

هذه للغابات وإزالة الغابات في المناطق الاستوائية بالفعل. ونحن إذ نستخدم هذه البيانات ندرك تماماً أنها مثيرة للجدل، ولكننا نعتقد أن هذه البيانات تُعد حالياً أفضل بيانات قابلة للمقارنة على المستوى العالمي لوصف تغير الغطاء الغابي.

تم تقدير انبعاثات الكربون من الكتلة الحيوية الموجودة فوق سطح الأرض نتيجة لفقدان الغابات عن طريق عملية ضرب حسابية هي؛ مساحة فقدان الغابات (بيانات النشاط) (×) قيم كثافة مخزون الكربون في الغابات (عوامل الانبعاثات). وقد استمدت مخزونات الكربون من المستوى الأول للقيم الافتراضية من القيم الافتراضية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC, 2006). يجب تقسيم بيانات النشاط حسب المناطق الإيكولوجية وفقاً لخريطة المنطقة الإيكولوجية العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2001) ومتوسط قيمة كثافة الكتلة الحيوية فوق الأرض وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لكل وحدة من وحدات إزالة الغابات، باستخدام عامل تحويل الكتلة الحيوية إلى كربون قدره 0.5 تشير التقديرات فقط إلى انبعاثات الكربون من الكتلة الحيوية الموجودة فوق سطح الأرض ولا تشمل مجمعات الكربون الأخرى (الكتلة الحيوية تحت الأرض أو الفضلات أو الأخشاب الميتة أو كربون التربة) أو الانبعاثات الناتجة عن تدهور الغابات. تمثل الانبعاثات الناتجة عن الكتلة الحيوية الموجودة فوق سطح الأرض المصدر الرئيسي للكربون في الغلاف الجوي في معظم أنواع الغابات، ولكن في سياقات محددة يمكن أن يكون إجمالي انبعاثات الكربون أعلى بكثير كما هو الحال في غابات الخث (Peat Forests) حيث يتم تخزين كميات كبيرة من الكربون في التربة.

15. التحديات والمخاطر التي تواجه آلية تقاسم المنافع

هناك بالفعل توقعات وتحديات كبيرة تواجه برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) من حيث الكربون والدخل والفوائد الأخرى. لكن جعل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) يعمل بشكل حقيقي مع مجتمعات الغابات المحلية بطريقة تمكينية ومستدامة ومنصفة، سيكون مهمة صعبة. تساور بعض منظمات المجتمع المدني شكوكاً ومخاوف جدية بشأن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) فيما يتعلق بالحفاظ على حقوق ومصالح السكان المحليين. وتشمل بعض هذه التحديات المحتملة ما يلي:

- ❖ حالة عدم اليقين وانعدام الوضوح بشأن فوائد وتكاليف برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) التي هي غير مؤكدة ويصعب حسابها.
- ❖ انعدام الوضوح وتوافق الآراء بشأن التقاسم المنصف للمنافع.
- ❖ يُعد ضمان الحوكمة الجيدة عنصراً صعباً ولكنه بالغ الأهمية حتى يتسنى لآليات تقاسم المنافع أن تكون فعالة ومنصفة من الناحية العملية.

- ❖ معايير أداء جديدة وغير واضحة: من المرجح أن تستند مدفوعات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إلى معايير موحدة ومحددة دولياً للأداء. يمثل هذا تحدياً كبيراً لأن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) يتطور قبل التوجيه الواضح أو توافق الآراء بشأن ماهية هذه المعايير في نهاية المطاف.
- ❖ الجدولة: يتضمن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) التكاليف الأولية المدفوعة مسبقاً والاستثمارات المستمرة ، مما ستكون باهظة لكثير من مجتمعات الغابات في غياب الاستثمارات السابقة للأداء والمدفوعات المنتظمة والجارية.
- ❖ الافتقار إلى آليات تقاسم المنافع الطبيعية العاملة بكامل طاقتها للبناء عليها.
- ❖ إنفاذ الحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي والغموض الذي يكتنفها: في حين أن قانون الأراضي في السودان يمكن أن يوفر إطاراً قوياً نسبياً لحيازة الأراضي المجتمعية والوعي، غالباً ما يكون وضوح وتطبيق هذه القوانين ضعيفاً.
- ❖ سيتطلب تقاسم المنافع الدعم المؤسسي والموارد المالية والبشرية والقدرات والإرادة السياسية للتنفيذ الفعال في الممارسة.
- ❖ دمج برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في سياقها الأوسع: ستأثر فعالية وتقاسم المنافع من خلال السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأوسع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) بما في ذلك الضغوط التنافسية للأراضي واحتياجات سبل كسب المعيشة.
- ❖ يجب وضع ترتيبات لتقاسم المنافع في القانون لأن القوانين غير الواضحة أو السيئة التنفيذ يمكن أن تجعل الناس عرضة للخسارة. ومع ذلك، قد لا يكون هناك حاجة لقانون محدد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). يجب أن تسمح هذه القوانين للجهات الفاعلة المحلية بتكييف آليات البرامج مع ظروفها بالطرق المناسبة.
- ❖ يجب تقليل تكاليف المعاملات المالية إلى الحد الأدنى مما يتيح الحصول على أكبر الفوائد للوصول إلى الجهات الفاعلة المحلية.

- ❖ سيكون الدفع في الوقت المناسب والموثوق به أمراً بالغ الأهمية لفعالية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) حيث أن الأموال ذات الصلة على مختلف المستويات لصالح أصحاب المصلحة تأتي متأخرة.
- ❖ قد تشكل المشاريع الفردية وغير المنسقة تحدياً للمحاسبة الوطنية للكربون وتطبيق ضمانات لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) ما لم يكن بالإمكان تطبيق النظم الوطنية بشكل متسق على جميع المشاريع الفردية. وهذا قد يعرض كل من الاستثمارات وحقوق بعض السكان المحليين للخطر.
- ❖ هناك حاجة إلى معالجة ترتيبات الحوكمة الصعبة والتكاليف المرتفعة نسبياً للمعاملات لضمان الوصول إلى الأسواق على مستوى المشاريع والتطبيق المتسق للمحاسبة الوطنية للكربون وتنفيذ الضمانات ورصدها على نحو يعول عليه.
- ❖ هناك العديد من حالات فشل أنظمة تقاسم المنافع لأن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تهيمن عليها النُخب، أو أنها ميسّسة بدرجة كبيرة أو تفتقر إلى المساءلة. على الرغم من أن مضمون الضمانات الوطنية لم يتم إعداده بعد، فإن هذه مجرد أمثلة توضيحية.
- ❖ غياب التنسيق والتواصل بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وآلية تقاسم المنافع.

16. تقاسم المنافع في السودان

1.16. العوامل التمكينية لآلية تقاسم المنافع في السودان

- هناك العديد من العوامل التي تمكن من تنفيذ مبادرات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان وهي:
 - ❖ توفر الأراضي للغابات.
 - ❖ توفر الغابات المحجوزة.
 - ❖ ينص القانون الذي يقضي بتخصيص 5% ، 10% من المشاريع الزراعية المروية والمطرية لصالح الغابات على التوالي يوفر أراضي إضافية للمستثمرين.
 - ❖ الأطر المؤسسية المستقرة والمحددة جيداً لحيازة الغابات وحقوق الاستخدام.
 - ❖ الطلب القوي والمستمر والأسواق لمنتجات الغابات في السودان.

- ❖ الأنظمة الضريبية والتنظيمية التي تعترف بالطابع طويل الأجل للاستثمارات الغابية.
- ❖ مؤسسات الغابات القوية التي تدعم تقديم المعلومات.
- ❖ إصلاح الضريبة على الغابات الشعبية والخاصة (تم تخفيضها بأكثر من 50%).
- ❖ الزيادات التي طرأت على دخل الفرد من منتجي الصمغ قد شجعت الاستثمار في قطاع الغابات.
- ❖ إمكانية تعبئة المزيد من الموارد المالية للغابات في المستقبل مثل اهتمام الغابات بالتركيز على تغير المناخ.
- ❖ محاولة تأسيس ظروف استثمارية وتمويلية ناضجة للمزارع التجارية.
- ❖ يمهّد المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء رقم 40 لسنة 1997 الطريق لتنفيذ آلية تقاسم المنافع منذ أن تم تقسيم الإيرادات "العوائد الجليّة" المتحصلة من خارج الغابات المحجوزة والتي يفترض أن تفرضها الهيئة القومية للغابات. يمكن استخدام 40% من الإيرادات التي يفترض أن تحتفظ بها الهيئة القومية للغابات لمشروع تقاسم المنافع التجريبية.
- في الآونة الأخيرة، تم إصدار سلسلة من السياسات والقرارات الضريبية التفضيلية بشأن منتجات الغابات غير الخشبية خاصة الصمغ العربي لجذب استثمارات القطاع الخاص والأفراد إلى الغابات وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2.16 تاريخ تقاسم المنافع في السودان

لا يكفي أن يكرر السكان المحليون ما تعلموه تماماً حتى في وجود المعرفة المرتبطة، بل يجب أن يتبع هذه المرحلة دوافع أو حوافز لجعل السكان المحليين حريصين على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بتحديد الأهداف بالفعل. جميع الدوافع المحتملة لمختلف المجموعات الفرعية التي تشكل المجتمع يجب دراستها بعناية قبل تحديد النظم التي من شأنها تحقيق الرضا والازدهار داخل المجتمع (Bochet 1983).

تقاسم المنافع ليس بالأمر الجديد في السودان، فقد مورست لفترات تمتد على مدى العقود السابقة، حيث تم الترويج لها بشكل أكبر من خلال أعمال الإرشاد خاصة في جنائن الصمغ العربي. إن الأساس المنطقي وراء الحوافز في السودان هو الجفاف المتكرر خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى جانب زيادة الضغط على الغابات كمصدر للدخل والضغط السكاني والتصحر وضعف الإنتاجية الزراعية ومحدودية الميزانيات الحكومية والمشاكل البيئية الأخرى. حاولت الحكومة تعبئة وتوعية أصحاب المصلحة الأساسيين في مجالات إعادة التأهيل والحفاظ على موارد الغابات والاستثمار فيها وإدارتها على النحو المستدام. وقد أعاققت هذه المحاولات الطبيعة طويلة الأجل للاستثمار في الغابات بالإضافة إلى عدم اليقين ومخاطر الاستثمارات في المزارع (Enters et al

(2003). لسوء الحظ، لم يتم تناول جدول أعمال الحوافز لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة الغابات حتى الثمانينات من القرن الماضي. في ظل معدلات إزالة الغابات الثابتة، قدمت الحكومة حوافز لتشجيع الأنشطة المتعلقة بالغابات والأنشطة ذات العلاقة. من ناحية أخرى، تناولت عدة مشاريع للمنظمات غير الحكومية جدول أعمال الحوافز في أنشطة الغابات. بعض الأمثلة هي؛ إنسو ENSO (ود مدني والقضارف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الرواشدة) وكادا KADA (دلتا القاش) و SCC الدامر و ACORD (قلع النحل). لقد طبقت هذه المنظمات غير الحكومية نظام التونجيا (Taungya) في أراضي الغابات الولائية حيث تم التركيز التوسع الغابي التكميلي بينما طبقت الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية FINNIDA في تندلي و مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية UNSO ولاية شمال كردفان (نموذج مشروع الغابات الاجتماعية الذي تديره الهيئة القومية للغابات على الأراضي المجتمعية (نموذج الإدارة الفائقة). في نموذج الغذاء مقابل العمل، تم استخدام توفير التقاوى والشتول لتوعية وتعبئة السكان المحليين للمشاركة في برامج التشجير وإعادة التشجير. كما استخدمت الحوافز في نموذج خدمات الدعم من قبل منظمة كونسيرن CONCERN (كوستي)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الإقليم الأوسط والشرقي) و منظمة كير CARE (كردفان) و SCF (أم روابة) من خلال تقديم خدمات الإرشاد والمساعدة الفنية وبعض المدخلات المتواضعة. وبالمثل، قدم مشروع الغابات الشعبية بمساعدة النموذج الوسيط للسكان المحليين الإرشاد والمشورة الفنية. أقدمت منظمات غير حكومية مختلفة على تطبيق هذا النموذج مثل؛ وكالة المعونة الإيرلندية Irish Aid/Plan Sudan (الجزيرة) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (KADA/كسلا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /وزارة التربية والتعليم (الخرطوم). في برنامج الحوافز المالية لنموذج الغابات الشعبية، كان دور الخدمة الإرشادية يتمثل في تقديم مساعدات المنح والمساعدة الفنية عند الطلب ورصد التقدم المحرز في المشروع. هذا النموذج تمارسه منسقية الإغاثة في حالات الطوارئ ERC (شمال السودان الخرطوم). (EL Mahdi and Des Mahony 1990).

تباينت الحوافز التي قدمتها الهيئة القومية للغابات للإرتقاء بالتشجير الشعبي في إطار زراعة التونجيا في السودان بين ولايات مختلفة وشملت الشتول المدعومة وحوافز البقاء على قيد الحياة والإعانات المقدمة إلى المشاتل الخاصة، والإرشاد والإرشاد الفني للمزارعين. بذلت محاولات في الآونة الأخيرة لإصلاح الضرائب والرسوم المفروضة على الصمغ العربي حيث أصدر صغار منتجي الصمغ سياسات مالية جديدة لتسهيل الوصول إلى الائتمان من خلال آليات التمويل الأصغر. تشمل الأنواع الأخرى من الحوافز التي تمارس في السودان شراء الشتول من أصحاب المشاتل الخاصة. ومع ذلك، هناك حاجة لمزيد من الحوافز لتشجيع استزراع الغابات في السودان وينبغي وضع نظام حوافز ضريبية جديد للإرتقاء باستزراع الغابات على نطاق واسع. بيد أن هناك حاجة إلى توفير حوافز اقتصادية مجزية للمجتمعات المحلية حتى يتسنى لها المشاركة في الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك ضمان تقدير القيمة الاقتصادية الكاملة

للغابات وتجسيدها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والغابية مع إيلاء اهتمام خاص للتكاليف الاقتصادية والفوائد التي تتحقق على مستوى المجتمع المحلي، وتحديد وإزالة المثبطات الاقتصادية والحوافز الضارة التي توفرها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية القطاعية والتي تعيق مشاركة المجتمع في الإدارة المستدامة للغابات ووضع واختبار تدابير الحوافز الاقتصادية ضمن سياق سياق المحاولات الجارية للإدارة المجتمعية للغابات (Elsiddig 2012).

17. تنفيذ آلية تقاسم المنافع

تقاسم المنافع هو آلية لتحديد وتوزيع حصيلة مخرجات أي نشاط. سيؤدي التصميم الفعال لتقاسم المنافع إلى إيجاد حوافز لمختلف أصحاب المصلحة للشروع في الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. من الناحية القانونية، يشير النهج المتبع في تخصيص المنافع إلى كيفية تأسيس أساس المطالبة بالتعويض. بالنظر إلى أن الكربون هو مورد طبيعي يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالأرض، يجب أن تكون حقوق امتلاك أو استخدام مورد الكربون واضحة. يبدأ الأساس القانوني لتحديد مطالبات الاستحقاقات بتحديد "حقوق الكربون" بوضوح، سواء كانت مطالبة الاستحقاقات مرتبطة بحقوق الأرض أو المشاركة في تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). يعتمد تخصيص حقوق الكربون و/أو الفوائد المالية المرتبطة بهذه الحقوق على الهياكل القانونية التي تقوم عليها التدخلات السياساتية المختلفة المستخدمة لتنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+). يعقب هذه الخطوة تحديد وسيلة لتوزيع هذه المنافع (Peskest 2011a). تشدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الحاجة إلى تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) لتعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية ولكنها لا تنص على نهج معين (Costenbader, 2011). يتطلب صندوق الاستعداد والتأهب بمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات تقييم ترتيبات تقاسم المنافع كجزء من مرحلة الاستعداد والتأهب الوطنية، ويطلب الدول بإعداد خطة لتقاسم المنافع خاصة بها في إطار صندوق الكربون الخاص بها، لكنه علق أيضاً أن النهج الإرشادي لتقاسم المنافع لن يكون فعالاً على الأرجح. وفقاً لذلك، يتعين على البلدان أن تقرر ما هو نهج تقاسم المنافع الذي سيكون أكثر ملاءمة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). ومع ذلك، هناك سببان رئيسيان لتقاسم المنافع. الأول هو خلق حوافز فعالة والسبب الثاني هو بناء شرعية ودعم وطني أوسع وراء برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) (Forrester 2010). قد يكون تصميم تقاسم المنافع بسيطاً من الناحية النظرية. إذا كانت ملكية الأرض وحقوق المستخدم واضحة، فعندئذ يمكن تقدير تكاليف التضحيات بسهولة. وهذا سيجعل من السهل نسبياً تحقيق إنفاذ القانون بصورة مرضية فضلاً عن الأنظمة الحكومية الشفافة والخاضعة للمساءلة (Kimbow, 2011).

2.17 وضع آلية تقاسم المنافع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)

1.2.17 المتطلبات والمبادئ التوجيهية المتعلقة لتقاسم المنافع

تشجع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على اتخاذ إجراءات وطنية من خلال مطالبة الأطراف بما يلي: اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية لضمان حصول المجتمعات الأصلية والمحلية على منافع عادلة ومنصفة من استخدام الموارد الجينية وإنشاء نقطة إرتكاز وطنية بشأن الحصول وتقاسم المنافع و تطوير وتحديث مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات /المعايير فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع (Mohammed 2011).

1.1.2.17 متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) طلبت "ضمانات كانكون " من الدول ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية الأخرى لسبل كسب العيش المستدام للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وترابطها مع الغابات والاعتراف بأهمية المشاركة (Peskestt,2011b). وينبغي تكييف هذه المتطلبات العامة للاتفاقية لتلائم الظروف الوطنية الفريدة، كما هي متوخاه في معظم استراتيجيات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). يجب تكييف هذه المتطلبات العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتتناسب الظروف الوطنية الفريدة، كما هي متوخاه في معظم استراتيجيات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تؤكد على الحاجة إلى تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)، إلا أنها لا تنص على نهج معين للقيام بذلك (Sikor, 2010). يتمتع السودان بتجربة ثرة في النهج التشاركي حيث تمت صياغة العديد من الأنشطة المجتمعية في مجالات الغابات والمراعي والحياة البرية بالاعتماد على مشاركة المجتمعات المحلية. تعد جمعيات منتجي الصمغ العربي والاتحاد العام للمهندسين الزراعيين واتحادات الرعاة أمثلة حيوية (Elsidding, 2012).

2.1.2.17 متطلبات من الأطر والمعايير الأخرى لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)

تهدف جميع برامج لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إلى تحقيق تخفيضات في الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات على نطاق واسع من خلال الولاية القضائية. لقد تناولت النهج المتبعة بالتفصيل العمليات المتعلقة بإدارة الحقوق في المنافع الكربونية وغير الكربونية بما في ذلك تقاسم المنافع كمسألة يتعين معالجتها في تقارير

الرصد. لقد برزت عدة معايير طوعية لتوجيه سلوك أصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة على مستوى المشاريع، مثل معايير المناخ والمجتمع والتنوع الحيوي والتي تؤكد على أهمية التقاسم العادل للمنافع. لقد صادق السودان على اتفاقية التنوع الحيوي وتم القيام بأعمال واسعة النطاق في هذا الصدد (Watson et al.2000).

3.1.2.17 مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات يتطلب الإطار المنهجي لصندوق الكربون تقديم خطة لتقاسم المنافع مع وثائق البرنامج التي توضح كيفية توليد البرنامج ويتقاسم مجموعة متنوعة من المنافع. يجب تصميم الإطار بطريقة استشارية وشفافة وتشاركية (Zahabu,2006). تشمل أنواع المسائل التي يتعين معالجتها في خطة تقاسم المنافع فئات المستفيدين؛ أنواع وحجم الفوائد النقدية وغير النقدية المحتملة التي قد ترد من البرنامج ومعايير توزيع المنافع والعملية والجدول الزمني وعملية الرصد أثناء تنفيذ الخطة. من المتوقع أن يتسم التنفيذ بالشفافية. يجب على مقدم الاقتراح إجراء مراجعة للقضايا ذات الصلة الناشئة عن أنظمة حيازة الأراضي والموارد ضمن حدود البرنامج وإتاحة تقييم علني لتلك الأنظمة. يُطلب من مقدم البرنامج تحديد المنافع غير الكربونية وإظهار الكيفية التي من المحتمل أن يولد البرنامج و / أو يعزز هذه الفوائد (Smith and Scherr 2002).

4.1.2.17 رمز برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) مع التركيز على المبادرات القومية أو دون القومية ، تتطلب المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) إجراء تقييم شفاف وتشاركي للمنافع والتكاليف والمخاطر المتوقعة والفعالية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) لأصحاب الحقوق ومجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة على جميع المستويات مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والمهمشين و/أو الضعفاء. ينص معيار رمز برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) على أن العائدات يجب أن تتدفق من أجل إفادة مجتمعات الغابات المتأثرة بطريقة منصفة وشفافة لضمان تعويض مجتمعات الغابات بشكل عادل عن مشاركتها وعن الإشراف و/أو ملكية موارد الغابات الأساسية. يحدد هذا النهج مجتمعات الغابات بوصفهم المستفيدين المناسبين من مشروعات أو برامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) بغض النظر عن الترتيبات القانونية الأساسية التي قد تكون قائمة لتنظيم الوصول إلى موارد الغابات واستخدامها (Taku, 2010).

5.1.2.17 المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) تهدف المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) لتعزيز الأداء الاجتماعي والبيئي الرفيع لبرامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) التي تقودها

الحكومة والتي تعزز الحد من الفقر وحفظ التنوع الحيوي مع ضمان لالتزامات بحقوق الإنسان. إن المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) أقل إلزامية بشأن المستفيدين المناسبين. إنه يركز على تقييم شفاف وتشاركي للمنافع والتكاليف والمخاطر المتوقعة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) لأصحاب الحقوق ومجموعات أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأشخاص المهمشين و/أو المستضعفين. ويتطلب كذلك إنشاء آليات شفافة وتشاركية وفعالة وفعالة من أجل التقاسم العادل لمنافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) بين أصحاب الحقوق المعنيين ومجموعات أصحاب المصلحة ذوي الصلة (Smith and Scherr, 2002).

18. العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع

وبعد الوفاء بالمتطلبات والتوجهات المتعلقة بتقاسم المنافع، حدد برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع التي تشمل متغيرات مختلفة وهي: تحديد المنافع وتحديد المستفيدين وتحديد نماذج توزيع المنافع وتقاسم المنافع الدستورية وترتيبات تقاسم المنافع التعاقدية وربط حقوق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Scherr et. al. 2004).

1.18 تعريف المنافع

يفتقر مصطلح "تقاسم المنافع" إلى تعريف واضح أو متسق. وعادة ما يشير إلى كيفية تقاسم الحوافز المالية داخل البلدان. أتاحت آلية التنمية النظيفة عملية لإيجاد تخفيضات الانبعاثات المعتمدة كما وفرت نموذج واحد لتعريف فوائد الكربون (Anandi et. al. 2014). يحدد تقاسم المنافع في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) المنافع الرئيسية التالية المتأتية من تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Bakkegaard and Sven 2014):

❖ كربون الغابات المعزول الذي يُحدث تخفيضاً في الانبعاثات. يمكن تحويل منافع الكربون إلى سلعة تجارية حيث يتم استبعاد أطنان من ثاني أكسيد الكربون أو الحد منه أو عزله بعد تلبية المعايير المحددة، ويتم الاعتراف بها رسمياً بموجب ترتيب أو مخطط أو قانون أو تخفيضات الانبعاثات المعتمدة بموجب آلية التنمية النظيفة.

❖ يمكن تسديد مدفوعات برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) لفوائد الكربون أو للمشاركة في تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) يمكن أن تكون الفوائد المالية نقدية أو عينية.

❖ يمكن تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) بطريقة توفر منافع أخرى للمجتمعات المحلية والتنوع الحيوي مع إمكانية تحويلها إلى سلع.

بمجرد تحديد الفوائد الناتجة عن تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+). فإن مسألة كيفية تقسيم هذه المنافع بين مختلف أصحاب المصلحة أمر هام. على الرغم من توقع العديد من المنافع من لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+). إلا أن المنافع والتكاليف الفعلية التي سيتم تقديمها غير مؤكدة ويصعب تقديرها وستختلف باختلاف السياق والوقت. المنافع التي تتحقق في الواقع سوف تعتمد على العديد من العوامل. المنافع المناسبة هي حالة محددة. يمكن أن تتراوح من المكافآت النقدية التي تساوي تكلفة الفرصة على مستوى الفرد أو المؤسسة إلى المنافع السياسية غير النقدية التي توضح حقوق الملكية (Campese et.al.2012).

يمكن أن تكون المنافع بيئية (مثل الحفاظ على النظام الإيكولوجي للغابات وتعزيزه وتحسين التنوع الحيوي وقاعدة الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات وتعزيزها وغيرها) أو المنافع الاقتصادية والاجتماعية (مدفوعات الحوافز والدخل من فرص العمل وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتحسين أو تعزيز توافر المواد القائمة على الموارد الطبيعية والأراضي والغابات الأكثر أمناً وغيرها). هناك أيضاً قضايا أوسع نطاقاً تؤثر على تصميم تقاسم المنافع. سيؤثر نطاق تنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) على ترتيبات تقاسم المنافع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر مصدر تمويل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) على ترتيبات تقاسم المنافع (Caravani, 2011).

2.18 تحديد المستفيدين

وقد يتوخى المستفيدون المحتملون من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) مطالبة أخلاقية بالانتفاع. يجب ربط الحق في الانتفاع بصك قانوني. يلعب القانون دوراً مهماً في توضيح الجهات المستفيدة من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+) والأساس الرسي للمطالبات المتعلقة بالمنافع. يمكن أن يكون المستفيدون المحتملون من تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+

(REDD+) (CIFOR, 2014). أولئك الذين يطالبون بتعويضهم نظير خفض الانبعاثات الناتجة عن تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) والحكومات التي تتلقى مدفوعات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات كإيرادات ضريبية ويستفيد المشاركون في تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) (المجتمعات المحلية) والمجتمع بشكل عام من التأثيرات المناخية والاجتماعية والبيئية المترتبة عن تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) كما هو الحال بالنسبة لمنظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والشبكات (Caplow et. Al, 2014). من الأهمية بمكان تحديد من يحق له المطالبة بمنافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) وعلى أي أساس كجانب مهم لنظام توزيع المنافع. لذلك، تلعب الأطر القانونية دوراً مهماً في توضيح حالة الحقوق المرتبطة بالمنافع (Dokken et. Al, 2014). يشكل أصحاب المصلحة التاليون عاملاً أساسياً في تفعيل آلية تقاسم المنافع (Dunlop, 2009):

- ❖ الممولون: لتغطية تكلفة آلية تقاسم المنافع ومدفوعات المنافع والتوسع في نطاق التمويل وتكراره.
- ❖ الأفراد أو المنظمات التي تنفذ الإجراء أو تحتاج إلى تعويض عن الخسائر أو التكاليف المتكبدة.
- ❖ المدراء أو الإداريون الذين يقدمون خدمات إدارة الصناديق وإدارة الترتيبات التعاقدية مع المستفيدين والرصد والإبلاغ وربما التحقق من أداء آلية تقاسم المنافع والتحسين المستمر لإدارة آلية تقاسم المنافع وعملياتها باستمرار بناءً على نتائج الرصد وتقييم الآثار الطويلة الأجل لآلية تقاسم المنافع والتعاقد مع أجزاء من عملية إدارة آلية تقاسم المنافع مع مقدمي الخدمات الخارجيين عند الاقتضاء.
- ❖ الوكالات المنفذة: تقديم خدمات التدريب وبناء القدرات وتشغيل أنظمة الرصد والمساعدة في رسم الخرائط وإظهار الحقوق المجتمعية للأراضي وإثباتها؛ وتطوير البنية التحتية العامة للمستفيدين.
- ❖ المحققون المستقلون: التحقق من نتائج الرصد والإبلاغ من مدير الصندوق أو المسؤول وتوفير التدريب المحتمل وبناء القدرات.

3.18 تعريف نموذج توزيع المنافع

من الأولويات القصوى تحديد نموذج توزيع المنافع في وثائق السياسة العامة. من شأن سياسات إدارة الغابات القائمة على امتيازات الغابات والإدارة التشاركية للغابات والدفع مقابل خدمة النظام البيئي توفير نماذج لتقاسم المنافع من موارد الغابات. ويمكن استخدام العقود المبرمة بين مختلف أصحاب المصلحة لتوضيح ترتيبات تقاسم المنافع. من منظور نظري، غالباً ما يوصف تقاسم المنافع بأنه أفقي أو رأسي. يمكن أن تكون المركبات المستخدمة لتوزيع الأموال "أفقياً" بمثابة صناديق ائتمانية أو عقود ائتمانية

مجتمعية لهيكله الجمع بين التوزيع الأفقي أو الرأسى. في سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) . يمكن أن يلعب القانون دوراً هاماً في تحديد المنافع بوضوح المنبثقة من المشاركة في مشروع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) و/أو حقوق ملكية/استخدام الكربون (Kimbowa et.al.2011). يمكن تحديد مقدار الفوائد المستحقة لكل مستفيد من خلال الدساتير أو القوانين أو العقود التي يمكن أن تؤثر على كيفية تقسيم الإيرادات من الموارد الطبيعية بين مختلف أصحاب المصلحة (Intarini et.al.2014).

هناك العديد من الخيارات لإدارة وتوزيع المنافع داخل المجتمعات. تشمل النهج/الأساليب التجريبية مزيجاً من المدفوعات المجتمعية والأسرية والفردية والفوائد النقدية وغير النقدية والترتيبات المؤسسية واللوائح (Leary et.al.2008). هناك مزايا وقيود على لكل نهج، ولكن العامل الرئيسي في جميع الحالات يجب أن يكون تفضيلات المجتمعات. بالنسبة للتحويلات الدولية/القومية إلى المحلية، تشمل الخيارات التالية: (1) المدفوعات التي يتم تحصيلها مركزياً وتوزيعها مباشرة على الجهات المحلية المؤهلة (2) المدفوعات التي يتم تحصيلها مركزياً وتوزيعها من خلال أنظمة الحكم الإقليمية والمحلية القائمة (3) المشاريع الفردية/الجهات الفاعلة الوصول مباشرة إلى المستثمرين أو الأموال (4) النهج المتداخل/الهجين. ومع ذلك، يمكن لمجتمعات الغابات وغيرهم من مُلاك الكربون المحليين تجميع الكربون الخاص بهم لخفض تكاليف المعاملات من خلال تشكيل منظمات مجتمعية محلية مشتركة بين القرى والشراكة مع مقدمي الخدمات الخارجيين (المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص) (Luttrell et. Al,2012). بالنظر إلى أن معظم البلدان التي تسعى إلى تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) هي في المراحل الأولى من تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية، فمن المتوقع ألا يكون لديها أنظمة وطنية لتوزيع المنافع مصممة تصميماً كاملاً. يجري وضع النهج المقترحة من قبل العديد من البلدان في وثائق السياسات العامة والتي غالباً ما تشير إلى نماذج تقاسم المنافع الموجودة بالفعل في سياسات إدارة الغابات الأخرى أو أساليب/نهج استخدام الغابات. يمكن استخدام الأموال العامة لصرف التمويل لمختلف أصحاب المصلحة. بطريقة مماثلة، يمكن استخدام الصندوق الاستثماري المجتمعي على المستوى المحلي. توفر سياسات إدارة الغابات القائمة على امتيازات الغابات خطط الإدارة التشاركية للغابات والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي (PFM&PES) نماذج لتقاسم المنافع من موارد الغابات (Rawson, 2013).

4.18 البعد الزمني لمدفوعات لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج

الرْدُ+ (REDD+)

منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+) محدودة. سيكون من الصعب التنبؤ بوضع جداول الدفع الخاصة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+) وسيعتمد على إنشاء واستقرار أسعار الكربون وغيرها من العوامل (TFD.2014). إن احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة ملحة بشكل خاص وقد تتطلب المزيد من المدفوعات المبكرة لسد الثغرات في التمويل. قد تؤدي منافع التخصيص المبكر لتخفيض الانبعاثات أو تحسينات مخزون الكربون من أجل التسليم في المستقبل إلى تخفيف الحوافز للوفاء بالالتزامات الإدارية (Tassa et.al.2010). من أجل قياس ورصد الكربون بفعالية وتقليل تكاليف المعاملات وإدارة المخاطر وتسهيل الروابط بين الجهات الفاعلة المحلية وآليات التمويل، فإن مُلاك الكربون المحليين غالباً ما يشكلون هيئات تجميع أو يختارون مقدمي الخدمات لتجميع الكربون. يجب أن تكفل حوكمة هذه الترتيبات المشاركة المجتمعية الكاملة والفعالة مواءمتها مع المؤسسات المحلية ومساءلتها أمامها وضمان المساءلة بين مستويات الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية وأن تكون مقبولة/ يُنظر إليها على أنها مشروعة من قبل المجتمع والحكومة والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+) والسماح لهيئات التجميع أو مقدمي الخدمات بالحصول على تعويض عادل عن تكاليفهم ولكن ليس أكثر من حصتهم العادلة (UNEP 2007).

هناك العديد من الخيارات لتوزيع وإدارة منافع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+) داخل قرية أو مجتمع. يجب أن يكون العامل الأكثر أهمية هو ما تفضله القرية أو المجتمع ويجب إيلاء الاعتبار لحجم السكان المحليين وعدد الأسر لكي تصبح عائدات الكربون كبيرة. يمكن أن تحظى المدفوعات النقدية بالمرونة وقابلية النقل حتى يتسنى تمكين المستفيدين بالتعويض المباشر نظير التكاليف المتكبدة وتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم ذات الأولوية. يمكن في بعض الأحيان النظر إلى الفوائد العينية على أنها تتسم بالطابع الأبوي وبالتالي، تكون أقل قبولاً وأقل تحفيزاً لحماية الغابات والحفاظ عليها. في بعض السياقات، قد يؤدي التدفق النقدي الكبير أيضاً إلى تغييرات سريعة في السوق مثل تضخم أسعار المواد الغذائية، مما يؤثر على المستفيدين والمجتمعات الأخرى (TFCG & MJUMITA, 2009). [مجموعة حماية الغابات في تنزانيا (TFCG) والشبكة الوطنية لمجموعات المجتمع المشاركة في الإدارة التشاركية للغابات (MJUMITA)].

5.18 السمات الخمس لآليات تقاسم المنافع جيدة الأداء

لا يوجد مخطط واحد لتعريف وتنفيذ آليات تقاسم المنافع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج

الرْدُ+ (Schroeder 2007) (REDD+). لتحقيق نظام جيد لتقاسم المنافع هناك حاجة إلى المتطلبات التالية (Sikor 2010):

- ❖ يجب تحديد أصحاب المصلحة واشراكهم بعناية ، وليس مجرد استشارتهم.
- ❖ يجب تحديد مقدار مبالغ الحوافز المقدمة إلى أصحاب المصلحة هؤلاء والتوقيت والشكل الذي فيه هذا الدفع وربطها مباشرة بالإجراءات المتفق عليها.
- ❖ يجب أن تكون هناك آلية موثوق بها ولديها أحكام المساءلة اللازمة لصرف المدفوعات في الوقت المناسب لأصحاب المصلحة.
- ❖ يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بجميع المعاملات متاحة في المجال العام لتدقيقها من قبل المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص.
- ❖ يجب أن تكون اتفاقيات تقاسم المنافع مرنة وتسمح بالتغييرات اللازمة بناءً على التعلم ولها آليات واضحة لتسوية المنازعات.

6.18 تكاليف برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+)

على الرغم من توقع الكثير من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+)) إلا أن الفوائد والتكاليف الحقيقية ليست واضحة بعد. إذا لم يتم تلبية التوقعات العالية، يمكن تقويض الثقة والإرادة السياسية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+)). من المهم أن تتضمن الآليات تقديرات واقعية للفوائد والتكاليف مع مراعاة عدم اليقين على الرغم من أن هذا سيشكل تحدياً ماثلاً (Kweka 2014). هناك أيضاً حاجة إلى تمييز واضح بين التعويض وصافي الفوائد الإيجابية. من شأن التعويض أن يضمن عدم إحقاق الضرر من قبل تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرْدُ+ (REDD+)). يوضح الجدول (9) التكاليف المحتملة لبرنامج الرْدُ+ (REDD+). ومع ذلك، إذا كانت المنافع لا تتجاوز التكاليف الحقيقية، فلا يوجد فائدة إيجابية صافية. من المحتمل أن تكون تكاليف المعاملات والتنفيذ مرتفعة بما في ذلك إصلاحات الحوكمة رغم أن هذه التكاليف غالباً ما يتم تجاهلها (Luttrell et.al.2012). في جميع الحالات، من المحتمل أن تكون المنافع والتكاليف دينامية وتتغير مع مرور الوقت وتتفاوت في كيفية تراكمها على المجتمعات والأشخاص الضعفاء. كما ينطوي برنامج الرْدُ+ (REDD+) على تكاليف ومخاطر يجب أخذها في الاعتبار عند تقاسم المنافع. يتم تصنيف هذه التكاليف والمخاطر عادةً من حيث الفرص والتنفيذ وتكاليف المعاملات (Putri and Demetrius 2014).

الجدول (9): التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) كما تتصورها نقاط الإتصال

أنواع التكلفة	أمثلة على التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)
تكلفة الفرصة البديلة/الضائعة	<ul style="list-style-type: none"> ❖ الوصول المادي أو الاقتصادي إلى الموارد الطبيعية لسبل كسب العيش واستخدام الكفاف ❖ الوصول المادي أو الاقتصادي إلى الموارد الطبيعية لتفعيل القيمة المضافة ❖ الإيرادات الضريبية
تكاليف التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> تخطيط استخدام الأراضي إصلاح حيازة الأراضي إصلاح الحوكمة حماية الغابات وتحسين إدارة الغابات والزراعة بناء القدرات (التدريب البديل لسبل كسب العيش والتدريب على رأس) أثناء العمل
تكاليف المعاملات	<ul style="list-style-type: none"> تطوير برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+) (تغييرات السياسات) تصميم المشاريع وتطويرها اتفاقات التفاوض شهادات خفض الانبعاثات تطوير نظام الضمانات والرصد

19. الجوانب القانونية لتقاسم المنافع

1.19 الأحكام الدستورية المتعلقة بتقاسم المنافع

بالنظر إلى أن الدساتير تتصدر التسلسل الهرمي القانوني الوطني، فمن المهم أن تتسق ترتيبات تقاسم المنافع مع قواعدها. قد تتضمن الدساتير مبادئ عامة طموحة بشأن توفير الحوافز لحماية البيئة و/أو تقاسم المنافع كما هو الحال في كينيا والإكوادور. يمكن أن تحدد الدساتير أيضاً كيفية تقسيم الإيرادات المتأتية من موارد الغابات بين مختلف المستفيدين. يمكن أن تنص الدساتير على أن جميع الأراضي والموارد الطبيعية داخل البلاد مملوكة للدولة وتدار نيابة عن الشعب (فيتنام وكامبوديا). يمكن أن يكون لهذه القواعد الدستورية عواقب هامة لتقاسم المنافع في سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+)

(Forstater and Watson, 2013) (REDD+).

2.19 الترتيبات التعاقدية لتقاسم المنافع

في ظل عدم وجود أطر قانونية واضحة لتقاسم المنافع، وكذلك من أجل عكس الظروف الفريدة لمشروع معين، استخدمت الترتيبات التعاقدية لتحديد ترتيبات تقاسم المنافع على مستوى المشروع وتوضيح الاتفاق بين مختلف أصحاب المصلحة والسماح للأطراف بتنحية القضايا المتنازع عليها جانباً.

يمكن أن تشمل بند تسوية المنازعات، والذي سيحدد الإجراءات الواجب اتباعها في حالة نشوب نزاع. في سياق معاملات الكربون، يمكن أن تحتوي العقود المبرمة بين المشتري لأرصدة تخفيض الانبعاثات والبائعين على "شرط/بند تسوية المنازعات"، الذي يحدد الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وجود فئة محددة من النزاع. يمكن لإجراءات تسوية المنازعات أن تحيل الأطراف المعنية إلى الوسطاء/المحكمين الخاصين أو الإجراءات المقررة بموجب القانون المحلي. من المتوقع أن تنشأ النزاعات المرتبطة بحقوق الأرض والموارد من تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+ (Phillips 2006)).

3.19 الربط بين حقوق الأراضي وتقاسم المنافع في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+)

تُعد حيازة الأراضي الواضحة وحيازة الغابات شرطين أساسيين للتنفيذ الفعال لمبادرات لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). تساعد الحيازة الواضحة على ضمان الاستمرارية طويلة الأجل لتخفيضات الانبعاثات والفوائد البيئية الأخرى لأن الحيازة غير الواضحة أو غير الأمانة تشكل الدافع لتغيير استخدام الأراضي وإزالة الغابات. (Masyhud 2010) من شأن الحيازة الواضحة تسهيل مهمة تخصيص المنافع المتوخاة من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+). من المرجح أن تحصل المجتمعات التي تتمتع بحقوق ملكية واضحة وأمنة على الموارد الطبيعية المنافع المتأتبة من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+ أكثر من تلك التي تتمتع بحقوق غير معترف بها أو محدودة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ترتيبات الحيازة المتفق عليها تقلل من احتمالات التنزع على المنافع المرتبطة بموارد الغابات، وتمكن من توزيع المنافع بين أصحاب المصلحة (Pagiola 2006). فيما يتعلق بالحقوق، يُعد أمن حيازة الأراضي والكربون من العوامل الأساسية لتقاسم المنافع بصورة منصفة. في العديد من البلدان، يشكل الافتقار إلى حقوق الحيازة الواضحة أو المعترف بها أو المفروضة للمجتمعات المحلية للغابات بما في ذلك الرعاة عقبة رئيسية أمام التقاسم العادل للمنافع (Mathews 1982). يمكن أن توفر القوانين إطاراً قوياً نسبياً لأمن المجتمعات المحلية في مجال حيازة الأراضي والغابات وتستخدم عدد من المشاريع التجريبية في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+ موارد المشروع لمساعدة المجتمعات في تحقيق هذه الحقوق القانونية. غالباً ما يعرقل أمن الحيازة المجتمعية متطلبات التنفيذ الفنية باهظة التكلفة

وتدني مستويات الوعي وضعف إنفاذ القوانين والتناقضات في تفسير وتنفيذ قوانين الأراضي. حتى وإن تبدوا الحيازة القانونية واضحة، قد تكون هناك نزاعات على الأراضي (FAO. 2013).

20. العناصر الرئيسية الأخرى لتصميم تقاسم المنافع

تنطوي ضمانات كالتالي على التوجهات اللازمة بشأن السمات الأخرى لنظام تقاسم المنافع والتي تتجسد في أطر/معايير أخرى وملاحظات المنظمات الرائدة. تُعد المشاركة العامة والشفافية من المتطلبات الهامة لنظام توزيع المنافع الفعال (Mathews 1982).

1.20 المشاركة العامة

تشمل المشاركة في عملية صنع القرار في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) والتَّهْيُج التشاركية للقيام بأنشطة برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Thuy et.al.2013). تشمل نقاط الدخول المختلفة لمشاركة أصحاب المصلحة المشاركة في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والمشاركة في إعداد الصكوك التنظيمية والمشاركة في صنع القرار. يمكن أن تتخذ المشاركة أشكالاً مختلفة مثل: القدرة على الوصول إلى المعلومات والقدرة على تقديم الطلبات والحالة التي تعطى لتلك البيانات والتمثيل في الهيئات الاستشارية والقدرة على الطعن القانوني في القرارات المتخذة بشأن الخطط التي وضعتها الحكومة أو القرارات التي اتخذتها (Gray 2014). من المرجح أن تكون المشاركة العامة شرطاً أساسياً لنجاح تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) والتي يجب تنظيمها بشكل واضح على المستوى الوطني. هناك عدد من الخيارات المختلفة المتاحة لإجراء مشاورات وإشراك المشاركين بما في ذلك: إلزام الجمهور بالحضور المنتظم للاجتماعات المتعلقة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+))؛ وتنفيذ المشاورات المقررة قانوناً وإنشاء كيان دائم متعدد الأطراف يضم جميع أصحاب المصلحة؛ ويمكن أن تحدد التشريعات الوطنية مسؤولية السلطات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وحقوق المشاركة. يمكن أن تحدد القوانين أنواع المعلومات المتعلقة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) والتي يمكن الوصول إليها بحرية وتقرر بوضوح المسؤوليات والحقوق والإجراءات ذات الصلة لضمان هذا الوصول؛ يمكن أن تضع التشريعات مبادئ شاملة لكي تكون المشاورات ممثلة للسكان الأصليين بمن فيهم النساء والشباب (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2012). (USAID. 2012).



6



الصورة 2 (أ/2): المشاركة في الأنشطة الإنمائية و(ب/2): المشاركة في برامج إعادة التشجير

يجب أن تحدد التشريعات المستويات المحددة لاتخاذ القرارات التي تكفل المشاركة وضمان الشفافية وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بكيفية إدارة حقوق ومصالح أصحاب المصلحة والمجتمعات وأصحاب الأراضي من أجل تزويد المستثمرين الخارجيين باليقين فيما يتعلق بالعمليات. قد يلزم اتخاذ تدابير خاصة لدعم مشاركة الفئات الضعيفة أو المهمشة. يمكن أن تساعد آليات حل النزاعات وجبر المظالم المصممة جيداً في تحديد المشاكل والشواغل باستخدام النهج التصاعدي "من القاعدة إلى القمة" وتوفير قناة يمكن من خلالها للناس الحصول على الاعتراف بالشواغل/المخاوف المشروعة وزيادة احتمالية حل النزاعات البسيطة بسرعة وبتكلفة معقولة وعادلة لى حد ما منع تصاعد الصراع و/أو تراكم المظالم وتعزيز المزيد من الثقة والشرعية والمساءلة داخل المشاريع والبرامج أو بين أصحاب المصلحة والمساهمة في التحسين المستمر لسياسات ومشاريع خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال "الإنذار المبكر" بشأن الآثار الوخيمة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Bruce and Nielsen 2012; Schroeder 2007). عند التعامل مع المشاركة، ينبغي إيلاء اعتبار خاص للمساواة بين الجنسين وهو أمر مهم في تقاسم المنافع لأن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) ينطوي على آثار متباينة بين الجنسين حيث مرد ذلك جزئياً إلى السلطات والأدوار والحقوق والمسؤوليات المختلفة للنساء والرجال في إدارة الغابات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2015). (USAID).

2.20 الشفافية

سيؤدي إطار مكافحة الفساد في أي بلد دوراً هاماً في تقاسم المنافع بعدة طرق بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة من حيث الوصول إلى المعلومات وعمليات صنع القرارات المشروعة/الشاملة وإيجاد حوافز لأصحاب المصلحة للمشاركة في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) من حيث قدرة نظام هذا النظام على تقديم الفوائد الموعودة وإيصال

التمويل بشكل فعال. إذا كانت الثقة بالنظام منخفضة، فسوف تقل الحوافز للمشاركة في المبادرات التي ستخفض الانبعاثات في قطاع الغابات.

3.20 القدرات والاستدامة

تجاوز السياسات ومرحلة الاستعداد والتأهب والتفاسم المنصف للمنافع ليست مجرد مسألة نجاعة سياسة ما. يتطلب الأمر موارد وقدرات الأفراد والمؤسسات على التنفيذ الفعال للآليات (Mathews, 1982). تقرر مسودة الإستراتيجية الوطنية لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) بالحاجة إلى بناء القدرات لتنفيذ خفض الانبعاثات على الرغم من أنها لا تتناول بالتحديد تقاسم المنافع في هذا الصدد. عندما يكون لدى أعضاء المجتمع المحلي القدرة والفرصة لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والمطالبة بها، فمن المرجح أن يحدث التقاسم المستدام للمنافع. هناك حاجة لإجراء مدفوعات تجريبية وتسهيل التخطيط لاستخدام الأراضي والإدارة التشاركية للغابات ودعم تطوير المهارات الزراعية الجديدة ومصادر حطب الوقود ومصادر كسب العيش المستدامة وبخلاف ذلك وإرساء الأساس لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) بتمويل من المانحين . علاوة على ذلك، في حين تركز المشاريع التجريبية على السلطات القروية والمؤسسات القروية، إلا أنها تعتمد في هذه المرحلة اعتماداً كبيراً على تسهيلات المنظمات غير الحكومية. كيف يمكن بناء نظام وطني متماسك من هذه النهج المتباينة؟ لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة حتى الآن ، ولكن لا ينبغي تجاهلها مع استمرار الاستعدادات لتقاسم المنافع المتأتمية من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) (Mohammed, 2011). يتمثل أحد المكونات الرئيسية لتفعيل الشفافية والمساءلة في تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن وضع تصور للمشروع وتصميمه وتنفيذه ورصده. يجب أن تكون المعلومات في متناول جميع الأطراف بما في ذلك المجتمعات.

4.20 نطاق تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)

ستعتمد آليات توزيع المنافع جزئياً على النهج المتبع لتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) والخيارات المتاحة لتنفيذ لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) هي: نهج الولاية القضائية أو تنفيذ على مستوى المشروع أو نهج متداخل متعدد النطاقات (Mwayafu & Kimbowa, 2011). والنهج القضائي هو نهج على المستوى دون القومي من المرجح أن يؤدي في المقام الأول إلى حوافز تتدفق إلى الحكومة الوطنية استناداً إلى الأداء مقابل مستوى مرجعي دون قومي. علاوة على ذلك، يعني النهج دون القومي في البداية أن تتدفق الحوافز في المقام الأول إلى كيان حكومي دون قومي بناءً على الأداء مقابل مستوى مرجعي دون قومي. يعني النهج على مستوى المشروع أن الحوافز تتدفق مباشرة

إلى مطوري المشاريع استناداً إلى الأداء مقابل خط الأساس للمشروع وأن المشروع ليس بالضرورة أن يتوافق مع الولاية القضائية الحكومية (علماً بأن الحكومة يمكنها إلغاء هذا الأمر). في النهج "المتداخل"، يمكن أن تتدفق الحوافز مباشرة إلى الكيانات دون القومية و/أو مطوري المشاريع بالإضافة إلى الحكومات الوطنية. يمكن إنشاء المشاريع في إطار النهج دون القومي ضمن البرنامج القومي لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). يصف كل نشاط من "أنشطة تخفيف آثار تغير المناخ عبر الغابات" النتيجة النهائية للتنفيذ الناجح لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)). من أجل تحقيق هذه النتائج النهائية، يمكن استخدام العديد من المبادرات المختلفة داخل البلاد. يمكن أن تنطوي كل مبادرة على ظروف مختلفة ومستفيدين مختلفين، مع ما يترتب على ذلك من احتمال تباين في ترتيبات تقاسم المنافع عبر مجموعة من المبادرات المختلفة لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) داخل البلاد - أي تخصيص الحقوق والمنافع واختيار وسيلة توزيع المنافع والتي قد تختلف جميعها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2012، USAID).

5.20 مصادر الأموال

في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يقوم نموذج المانحين (النهج القائم على المنح) تمويل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) من مصادر عامة تتمثل في صناديق متعددة الأطراف أو شراكات ثنائية. يتوقف الأمر على البلدان لتقرير نوع نموذج التمويل الذي تريد استخدامه. على المستوى الوطني أو المحلي، يعد اختيار نموذج التمويل مهماً لتصميم الحوافز. في الوقت الحاضر، فإن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) في المراحل المبكرة من التنفيذ يشار إليه في كثير من الأحيان باسم مرحلة "الاستعداد والتأهب" الممولة أساساً من خلال مبادرات بناء القدرات الممولة من المانحين (مبادرة الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات و مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات). ومع ذلك، من المتوقع أن يلعب تمويل القطاع الخاص دوراً حاسماً في تنفيذ خطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) بالنظر إلى حجم التمويل المحتمل. يجب صياغة الأسئلة الرئيسية للتفكير فيها عند تحديد نموذج التمويل الأنسب لتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2012، USAID).

يمكن لصندوق حفظ وتوزيع أموال لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) أن يتخذ أشكالاً مختلفة. حيث سيتم إيداع الأموال من المصادر العامة و / أو الخاصة في هيكل الصندوق؛ ومن ثم يتم صرف الأموال وفقاً لمعايير محددة. سيجوز للصندوق وفقاً للقواعد المتعلقة بإدارته. أنشأ مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات صندوق

الكربون لدفع المدفوعات التجريبية لتخفيضات الانبعاثات المتحقق منها من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) إلى الحكومات (Olbrei and Howes 2012). يمكن أن يكون الصندوق الأخضر للمناخ مصدراً مستقبلياً لتمويل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)، وإن كانت عملياته لا تزال قيد التحديد. تشمل القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها عند تصميم الصندوق أهداف الصندوق والرسملة وهيكل الحوكمة والإدارة الائتمانية والتنفيذ وإدارة الصراع ومشاركة أصحاب المصلحة والرصد والإبلاغ والأساس الذي سيتم على أساسه سداد المدفوعات. من الممكن استخدام هياكل الصناديق الحالية لأغراض تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). في سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)، يمكن أن تستمد الفوائد من عائدات إيجار الغابات أو الحوافز المرتبطة بالاستثمارات والأنشطة التي تهدف إلى خفض الانبعاثات وزيادة مخزونات الكربون. تتمثل مصادر التمويل التي بوسعها المساهمة في إدراك المنافع في الأموال العامة وصندوق الكربون الدولي وأسواق الكربون الدولية والتمويل من المانحين الدوليين على أساس الأداء والمدخلات (بما في ذلك البداية السريعة) ، وتمويل المنظمات غير الحكومية الدولية / الخاصة (Nkhata, 2012).

6.20 الرصد

يتطلب التوزيع العادل للمنافع قدرات رصد وإبلاغ تتسم بالفعالية والشفافية. يجب دمج نظام رصد التكاليف والمنافع في أنظمة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+) ذات الصلة بما في ذلك نظام المحاسبة الوطني للكربون ونظام معلومات الضمانات. ستتأثر عدالة وفعالية تقاسم المنافع بسياق الحوكمة الأوسع نطاقاً والاقتصاد السياسي لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+). سيتطلب نجاح برنامج الرِدْ+ (REDD+) على المستوى الوطني تغييرات في السياسات داخل وخارج قطاع الغابات على حدٍ سواء. ستؤدي تغييرات السياسات إلى إيجاد "خاسرين" و"رابحين" ، وقد يتعين تعويض تكاليف الفرصة الجديدة لبعض الأطراف (Howes 2012 & Olbrei).

21. وضع آلية تقاسم المنافع في السودان

1.21 المقدمة

تقاسم المنافع الذي يركز على تحديد الفوائد وتوزيعها من أجل رفاهية المجتمعات المحلية بدأ يكتسب زخماً بوصفه قضية بيئية مهمة. ومع ذلك ، بالمعنى الواسع ، توجد آليات بالفعل لتقاسم المنافع في السودان في شكل إعانات ومنح وتوفير الخدمات لسكان الأرياف مثل الإرشاد الزراعي. منذ منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، تلقى السودان عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل بالتنسيق الوثيق مع المجتمعات المحلية. يوضح الجدول (10) بعض هذه المنظمات غير الحكومية. لقد شمل أصحاب المصلحة في هذه

المشاريع المجتمعات المحلية والأسر والأفراد والمؤسسات الحكومية (الهيئة القومية للغابات ومركز بحوث الغابات). تم استخدام طرق مختلفة للحوافز لتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة التشجير وإعادة التأهيل والحفاظ على الغابات وإعادة التشجير مثل؛ خدمات الإرشاد والإعفاءات الضريبية والإعانات والمنح والمساهمة العينية مثل التقاوى والنباتات والأسمدة والتسهيلات الائتمانية والقروض بفوائد مخفضة أو معدومة وفترات سماح أطول والمساعدات الغذائية والمساعدات الفنية. وقد اعتمد برنامج الغابات التشاركي الذي تضطلع به هذه المنظمات غير الحكومية إلى حد كبير على مشاركة الأفراد الفعالة في مختلف مراحل تنفيذها. لقد تعثرت العديد من برامج التشجير الشعبي وتلاشت في النهاية.

يتمثل المنطلق الأساسي لهذه المهمة في وضع آلية لتقاسم المنافع للسودان بالاعتماد على الخبرات وأشكال المنافع التي تمارس في البلاد. من شأن التصميم الفعال لتقاسم المنافع أن يؤدي إلى إيجاد حوافز لمختلف أصحاب المصلحة للشروع في اتخاذ الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات لم يحدد نهجاً معيناً لوضع آلية تقاسم المنافع ، فقد نصحا البلدان أن تقرر نهج تقاسم المنافع الذي سيكون أكثر ملاءمة لبرامج الرِدْ+ (REDD+) الخاصة بهم. ينبغي أن تركز القضية الأساسية على إيجاد حوافز فعالة للمستفيدين وبناء شرعية ودعم أوسع على الصعيد الوطني وراء آلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدور. تلقت جمهورية السودان منحة من خلال برنامج شراكة كربون الغابات التابع للبنك الدولي لدعم السودان في التحضير لتنفيذ البرنامج الوطني للرِدْ+ (REDD+) . ستسهم المنحة في إرساء الأسس اللازمة لإدارة أكثر استدامة لأراضيها وغاباتها وتمكين السودان من الاستفادة من أنظمة المدفوعات الدولية المحتملة المستقبلية لخدمات النظام الإيكولوجي لبرنامج الرِدْ+ (REDD+).

2.21. متطلبات وإرشادات تقاسم المنافع

السودان مؤهل لمعالجة آلية تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) ومتطلبات أطر عمل ومعايير برنامج الرِدْ+ (REDD+) الأخرى. ومن الناحية القانونية، يتناول دستور البلاد تقاسم المنافع ضمناً ضمن القضايا البيئية الأوسع نطاقاً. تشجع سياسات الغابات في البلاد في الأعوام 1932 و 1986 و 2006 على تخصيص حق استخدام الغابات لأصحابها (الأفراد ، المجتمع ، القطاع الخاص ... إلخ) وتشجيع إنشاء الغابات الشعبية والفردية والخاصة. علاوة على ذلك، تشجع الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002) السكان المحليين على المشاركة في إعداد مشاريع الغابات وإدارتها. يتمثل أحد أهداف برنامج العمل الوطني للتكيف في السودان في ضمان تمثيل واسع النطاق لأصحاب المصلحة المحليين في عملية التشاور مع برنامج العمل الوطني للتكيف. بشكل عام، تقوم حكومة السودان باستمرار بتطوير وتحديث التدابير الإدارية والسياساتية لضمان حصول المجتمعات المحلية على فوائد عادلة

ومنصفة من استخدام الموارد الجينية. يستوفي السودان جميع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق
ببرنامج الرّدْ+ (REDD+) بما في ذلك ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز الفوائد الاجتماعية
والبيئية الأخرى لسبل كسب العيش المستدامة للمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، يتمتع السودان بتجربة ثرة في النهج التشاركي
حيث تمت صياغة العديد من الأنشطة المجتمعية في مجالات الغابات والمراعي والحياة البرية بالاعتماد على مشاركة المجتمعات المحلية
مثل جمعيات منتجي الصمغ العربي واتحاد المهندسين الزراعيين واتحادات الرعاة.

22. العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع في السودان

في محاولة لتطوير آلية لتقاسم المنافع للسودان، تم إيلاء اعتبارات خاصة لتحديد المنافع والمستفيدين لتشمل تحديد نماذج توزيع
المنافع وتقاسم المنافع الدستورية وترتيبات تقاسم المنافع التعاقدية وربط حقوق ملكية الأراضي ببرنامج الرّدْ+ (REDD+) .

1.22. تحديد المنافع

إن الخطوة الأولى لوضع تقاسم المنافع للسودان هي تحديد المنافع للمجتمعات المحلية. وتشمل المنافع المتوقعة عزل الكربون في
الغابات مما يؤدي إلى خفض الانبعاثات بالإضافة إلى فوائد أخرى للمجتمعات المحلية والتنوع الحيوي مع إمكانية تحويلها إلى سلعة.
قد تكون المنافع المناسبة للسودان عبارة عن مكافآت مالية تساوي تكلفة الفرصة الفردية أو المنظمة لفوائد السياسة غير النقدية
التي توضح حقوق الملكية. لقد شكلت نتيجة الاستبيان الذاتي والمناقشات الجماعية مع نقاط الاتصال الولائية قائمة بالمنافع البيئية
والاقتصادية والاجتماعية. يوضح الجدول (10) أنواع المنافع والأمثلة الناشئة عن برنامج الرّدْ+ (REDD+) في السودان على النحو
الذي تتصوره نقاط الاتصال الولائية والمجتمعات المختارة. وتشمل المنافع البيئية ما يلي: النظم الإيكولوجية للغابات المحلية التي تمت
صيانتها وتعزيزها وتحسين قاعده الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي المحلي والوطني وتحسينه والمحافظة عليه وتعزيز التغطية الوطنية
للغابات وصيانة وتحسين النظم الإيكولوجية الوطنية للغابات. بينما تشمل الفوائد الاقتصادية والاجتماعية: مدفوعات الحوافز
والدخل من خطط برنامج الرّدْ+ (REDD+) وتعزيز سبل كسب المعيشة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتحسين / تعزيز توافر
المواد القائمة على الموارد الطبيعية وضمان حيازة الأراضي / الغابات تعزيز الحوكمة المحلية وتعزيز المؤسسات وتعزيز القدرات
والمعارف. من نتائج الجدول (10) ، من الواضح أن جميع المجيبين على دراية بأهم الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في ظل
ظروف السودان. فيما يتعلق بعدالة توزيع هذه الفوائد ، سلطت نقاط الاتصال المختلفة الضوء على أهمية التقاسم العادل للمنافع
على النحو التالي:

♦ ضمان أن يقلل تقاسم المنافع من ضعف المجتمعات المحلية ؛

- ❖ الوفاء بالالتزامات لتحقيق صافي فوائد إيجابية لأولئك الذين يساهمون في برنامج الرِّدْ+ (REDD+)
- ❖ تقليل المخاطر بالنسبة للمستثمرين والممولين من قبل برنامج الرِّدْ+ (REDD+).
- ❖ معالجة جدول أعمال الحوافز لتعزيز فعالية من برنامج الرِّدْ+ (REDD+) في خفض الانبعاثات.
- ❖ تعزيز الحفاظ على الغابات.
- ❖ تعزيز الاستدامة وتعزيز قدرة الناس على الحد من إزالة الغابات.
- ❖ بناء الثقة وتشجيع المشاركة النشطة.

الجدول (9): المنافع المحتملة الناشئة عن برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان

نوع المنفعة	المنافع المتوقعة	المجيبون %
بيئية	الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات المحلية وتعزيزها	87
	تحسين قاعدة الموارد الطبيعية	78
	الحفاظ على التنوع الحيوي المحلي والوطني وتحسينه	90
	المحافظة على الغطاء الغابي الوطني وتعزيزه	100
	الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات الوطنية وتحسينها	69
اقتصادية	❖ المدفوعات التحفيزية والإيرادات الناشئة عن خطط برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِّدْ+ (REDD+))	80
	❖ تعزيز سبل كسب المعيشة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ	78
	❖ تحسين / تعزيز توافر المواد القائمة على الموارد الطبيعية	86
	❖ ضمان حياة أكثر أمناً للأراضي/الغابات	90
	❖ تعزيز الحكم المحلي وتعزيز المؤسسات	87
	❖ تعزيز القدرات والمعرفة	85
	❖ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	80
	❖ الوفورات المالية الناتجة من تحسين الخدمات البيئية	95

2.22. تحديد المستفيدين

إن الحق القانوني في الكربون غير واضح في السودان. ومع ذلك، يمكن نشر صكوك قانونية مختلفة لتحديد المستفيدين من خلال الدستور الوطني والنظام الأساسي أو غيرها من الصكوك التشريعية وحقوق الأراضي والموارد. تفضل نقاط الاتصال لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بالسودان اللجوء إلى العقود أو استخدام اتفاقيات تقاسم المنافع المتفاوض عليها بين

المشاركين. وفقاً لوثائق المشروع ، فإن المستفيدين أو أصحاب المصلحة هم وزارة الزراعة والغابات ووزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية ووزارة الثروة الحيوانية والمراعي والعلف ووزارة الموارد المائية والري والكهرباء ووزارة السياحة والآثار ووزارة النفط والمعادن و وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي والجامعات والمرأة ومنظمات المجتمع المدني واتحاد الرعاة واتحاد المزارعين والاتحاد النسائي والمنظمة التطوعية المعنية بالبيئة والتنمية والقطاع الخاص. وقد صنف تحليل عملية أصحاب المصلحة أصحاب المصلحة إلى فئتين رئيسية وثانوية. والغرض من تحديد أصحاب المصلحة هو إشراك هذه المجموعات بنشاط في المبادرات ، وتطوير شراكات / تحالفات من أجل تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات. يوضح الجدول (11) فئات أصحاب المصلحة في السودان. تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إغفال أصحاب المصلحة الخارجيين في تنفيذ آلية تقاسم المنافع.

الجدول (10) تحليل عملية أصحاب المصلحة ضمن برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات بالسودان

أصحاب المصلحة الرئيسيون	أصحاب المصلحة الثانويون	أصحاب المصلحة الخارجيون
المرأة ومنظمات المجتمع المدني	وزارة الزراعة والغابات	آخرون
اتحاد الرعاة	وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية	
اتحاد المزارعين	وزارة الثروة الحيوانية والمراعي والعلف	
الاتحاد النسائي	وزارة الموارد المائية والري والكهرباء	
المنظمة التطوعية المعنية بالبيئة والتنمية	وزارة السياحة والآثار	
القطاع الخاص	وزارة النفط والمعادن	
	وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي	

3.22. تحديد نموذج توزيع المنافع

إن تقاسم المنافع في السودان ليس جديداً، لكن جميع الأنواع لا تتبع نموذجاً متميزاً للتوزيع. ركزت جميع سياسات الغابات في البلاد على مشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة التنمية دون تحديد المنافع وتوزيعها في وثائق السياسات هذه. استندت النماذج المتاحة لسياسات إدارة الغابات التي تمارس في السودان إلى خطط الإدارة التشاركية للغابات ونظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي . يمكن أن يكون تقاسم المنافع أفقياً أو رأسياً. لقد فضّل القسم الأكبر من نقاط الاتصال في المناطق المختلفة العقود على تنظيم يجمع ما بين التوزيع الأفقي أو الرأسي. وشددوا على صعوبة إنشاء صندوق استثماري مجتمعي لتقاسم المنافع بسبب التاريخ السيئ

للتعاونيات في المناطق الريفية في الماضي. علاوة على ذلك، بما أن تقاسم المنافع لم يذكر بوضوح في الدستور أو النظام الأساسي، فإنه بالنسبة لآلية تقاسم المنافع في السودان، يمكن استخدام العقود بين مختلف أصحاب المصلحة لتوضيح ترتيبات تقاسم المنافع. من الأفضل بكثير أن يتم تضمين نموذج التوزيع بوضوح في القوانين. وإلى أن يتم تحديد نموذج التوزيع بوضوح في القانون، يمكن لنموذج تقاسم المنافع في السودان اللجوء إلى العقود المتعلقة بتوزيع النموذج. وعموماً، لم يتم بعد إنشاء آلية لتوزيع مدفوعات الكربون في السودان من المستوى الدولي أو القومي إلى المستوى المحلي، وهذا يستلزم إنشاء صندوق استثماري وطني لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). الترتيبات المختلفة لتوزيع المنافع (النهج الوطني ونهج المشاريع والنهج المتداخل) ليس بالضرورة يستبعد بعضها بعضاً. تمت الدعوة إلى النهج المتداخل وفقاً لما نصحت به جميع نقاط الاتصال في مختلف المناطق. تتبع قوة هذا النهج من مرونته في السماح بفوائد مالية كبيرة للمجتمعات وحوافز الحد من إزالة الغابات. يتم تحقيق ذلك من خلال السماح للمجتمعات بالوصول المباشر إلى أسواق الكربون، إلى جانب ما تتسم به من موثوقية وشفافية ومساءلة والتي تكفل للمشاركين المحليين الذين يتحملون أيضاً تكلفة الوصول/ الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع الناشئة عن برنامج الرِدْ+ (REDD+). إن تبني نقاط الاتصال للنهج المتداخل مدعوم بحقيقة أن بعض أنشطتها ستتم على أساس فردي بينما البعض الآخر مجتمعي. ومع ذلك، ينبغي أن تكون تفضيلات المجتمعات عاملاً رئيسياً في جميع الحالات. خلال عملية جمع البيانات، فضلت المجتمعات المحلية النموذج المجتمعي والفردي لنموذج تقاسم المنافع والفوائد النقدية للأفراد وغير النقدية للمجتمعات. وثمة بديل آخر هو تجميع الكربون من مجتمعات الغابات لتقليل تكاليف المعاملات من خلال تشكيل منظمات مجتمعية مشتركة بين القرى وإقامة شراكة مع مقدمي الخدمات الخارجيين (المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص). ويمكن استخدام الأموال العامة لتقديم التمويل لمختلف أصحاب المصلحة.

4.22. البعد الزمني لمدفوعات برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+))

إن إنشاء واستقرار أسعار الكربون وعوامل أخرى تضر بوضع جداول الدفع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) في أي بلد. المنافع الناشئة عن برنامج الرِدْ+ (REDD+) محدودة. إن احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة ملحة للغاية اليوم وقد تتطلب المزيد من المدفوعات المدفوعة مقدماً لسد الفجوات في التمويل. لقد سلطت نقاط الاتصال في مختلف المناطق الضوء على أهمية الالتزام بالجدول الزمني المحدد للمدفوعات بوصفه عاملاً مهماً لنجاح أنشطة الحد من الانبعاثات واستخدامها. يُعد الالتزام بالاتفاق على الجدول الزمني للمدفوعات عاملاً ضاراً لنجاح آلية تقاسم المنافع في السودان. ولتحقيق ذلك، أكدت نقاط الاتصال والمجتمعات المحلية في مناقشاتها ضرورة النظر فيما يلي فيما يتعلق بالدفع:

❖ المشاركة المجتمعية الكاملة والفعالة ؛

❖ أن تكون متوافقة مع المؤسسات المحلية وتكون مسؤولة أمامها ؛

❖ ضمان المساءلة بين مختلف مستويات الحكومة ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية ؛

❖ أن تكون مقبولة / ينظر إليها على أنها شرعية من قبل مختلف أصحاب المصلحة ، و

❖ السماح لهيئات التجميع أو مقدمي الخدمات بالحصول على تعويض عادل.

يعتمد توزيع المنافع النقدية أو العينية على العديد من العوامل. هناك توافق في الآراء على أن تحديد طريقة التوزيع (نقدية أو عينية) يجب أن يُترك لتفضيل المستفيدين. عند توزيع المنافع، يجب إيلاء الاعتبار لحجم السكان المحليين وعدد الأسر المعيشية لضمان أن تكون إيرادات الكربون كبيرة.

5.22. تكاليف برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات برنامج الرِدْ+ (REDD+)

بالنسبة للسودان، فإن المنافع والتكاليف الحقيقية ليست واضحة بعد. وهذا بدوره سيكون له تأثير على استدامة مبادرات برنامج الرِدْ+ (REDD+). ليس لدى نقاط الاتصال في مختلف المناطق أي فكرة عن التكاليف الحقيقية لتنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+). لقد أقروا بالتكاليف المختلفة (تكلفة الفرصة السانحة وتكلفة المعاملات وتكلفة التنفيذ)، لكنهم لا يعرفون كيفية حساب هذه التكاليف. إذا لم يتم الوفاء بالتوقعات العالية للمستفيدين، فإنه يمكن تفويض الثقة والإرادة السياسية لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) من المرجح أن تكون تكاليف المعاملات والتنفيذ كما نقاط الاتصال مرتفعة بما في ذلك الإصلاحات الإدارية رغم أن هذه التكاليف غالباً ما يتم تجاهلها. من المهم الأخذ بعين الاعتبار دينامية الفوائد والتكاليف ومدى تغيرها بمرور الوقت والتفاوت في كيفية تدبيرها لتعود بالنفع لصالح المجتمعات المحلية والأشخاص الضعفاء.

الجدول (11): التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات

نوع التكلفة	أمثلة على التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات
الفرصة	❖ الوصول إلى الموارد الطبيعية لكسب سبل العيش وأنشطة القيمة المضافة واستخدام الكفاف ❖ عائدات الضرائب
التنفيذ	❖ التخطيط لاستخدام الأراضي ، حيازة الأراضي وإصلاحات الإدارة.

نوع التكلفة	أمثلة على التكاليف المحتملة لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات
	<ul style="list-style-type: none"> ◆ تحسين وحماية الغابات والإدارة الزراعية ◆ بناء القدرات
المعاملة	<ul style="list-style-type: none"> ◆ وضع برنامج الرِدْ+ (REDD+) (تغييرات السياسات). ◆ تصميم وتطوير المشروع ◆ اتفاقات التفاوض ◆ شهادات خفض الانبعاثات ◆ تطوير نظام الضمانات والرصد.

6.22. الجوانب القانونية لتقاسم المنافع

1.6.22. أحكام تقاسم المنافع الدستورية

المادة 9. (الثروات الطبيعية) من دستور السودان لسنة 1998 تنص على أن الثروات الطبيعية في باطن الأرض وعلى ظهرها وفي المياه الإقليمية ملك عام ينظمه القانون، وتبني الدولة الخطط والظروف المناسبة لتطوير الموارد المالية والبشرية اللازمة لاستغلال تلك الثروات.

وفقاً لذلك، تتوافق ترتيبات تقاسم المنافع مع دستور البلاد. بالنسبة لمبادرات برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان، سيكون من الأفضل بكثير أن يحدد الدستور بوضوح كيفية تقسيم الإيرادات المتأتية من موارد الغابات بين مختلف المستفيدين. يمكن أن يكون لهذه القواعد الدستورية عواقب مهمة لتقاسم المنافع في سياق برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان، لم يتم بعد وضع قواعد تقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرِدْ+ (REDD+) في النظام التشريعي. توفر سياسات الغابات في الدولة بعض الإرشادات والخبرات ذات الصلة ولكن تقاسم المنافع لا يعمل بكامل طاقته لا سيما فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للغابات. فالقوانين الضعيفة أو سيئة التنفيذ يمكن أن تجعل الأشخاص الذين هم في وضع أقل قوة عرضة لفقدان حصتهم العادلة في المنافع. كما من شأن قوانين تقاسم المنافع الواضحة والمنصفة أن تساعد الجهات الفاعلة على مساءلة بعضهم البعض وكذلك المساعدة في حماية حقوق الضعفاء ومصالحهم.

توضح المشروعات الرائدة الطرق التي يمكن للمجتمعات من خلالها تحديد شروط تقاسم المنافع الخاصة بهم. قد يكون تقاسم المنافع مشمولاً بشكل أفضل في اللوائح الجديدة بدلاً من السياسات الرسمية لإتاحة قدر أكبر نسبياً من المرونة وسهولة التنفيذ. يجب أن تكون هذه القوانين واضحة وقوية وقابلة للتنفيذ مع السماح أيضاً بالتكيف المحلي والاستقلالية المناسبة للمجتمع. السياسات الجيدة

مهمة ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. هناك حاجة إلى إرادة سياسية قوية وحوكمة رشيدة وترتيبات مؤسسية وموارد كبيرة بما في ذلك التمويل والوقت والقدرة الفنية/الموارد البشرية.

2.6.22 ترتيبات تقاسم المنافع التعاقدية

بما أن دستور البلد لا يوضح تقاسم المنافع ، فإن الترتيب التعاقدية هو أفضل طريقة لترتيبات تقاسم المنافع. يمكن استخدام هذه الطريقة لتحديد ترتيبات تقاسم المنافع على مستوى المشروع وتوضيح الاتفاق بين مختلف أصحاب المصلحة والسماح للأطراف بتنحية المسائل المتنازع عليها جانباً. أبرزت نقاط الاتصال التي أجريت معها مقابلات في العينة أهمية العقود في ترتيب تقاسم المنافع للسودان. ومن أجل تجنب الصراعات والمنازعات المرتبطة بتقاسم المنافع، شددت نقاط الاتصال على أن العقود بين المشتري لأرصدة تخفيض الانبعاثات والبائعين قد تحتوي على "شرط/بند تسوية المنازعات" الذي يحدد الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وجود فتنة نزاع محددة. ستكتسب أهمية العقود زخماً خاصةً فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بحقوق الأرض والموارد والتي من المتوقع أن تنشأ عن تنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+).

3.6.22 حيازة الأراضي وتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ+ (REDD+))

تُعد الحيازة الواضحة للأراضي وحيازة الغابات شرطين أساسيين للتنفيذ الفعال لمبادرات برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان. فإن حيازة الأراضي غير واضحة وفي كثير من الحالات تكون مسؤولة عن النزاعات القائمة على الموارد الطبيعية وخاصة بين البدو والمزارعين المستقرين. كما أنه يخلق البلبلة بشأن من المسؤول عن الحفاظ على الغابات ومن يحق له الحصول على المنافع. تحتفظ الحكومة السودانية بحق ملكية الأراضي غير المسجلة بموجب القانون لكن الأصناف تتمتع بالحقوق العرفية بحكم الواقع. حيازة الأراضي العرفية هي الأكثر هيمنة في المناطق الريفية في السودان حيث يتم امتلاك الأراضي والتصرف فيها وفقاً للوائح العرفية. الفئات الرئيسية للحيازة العرفية هي الطائفية/القبلية حيث تُمنح ملكية الأرض التي يشغلها المجتمع أو القبيلة إلى الزعيم القبلي الأعلى كمالك ، الذي يحتفظ بها في ثقة للمجموعة بأكملها والحيازة العشائرية / العائلية حيث تُسند الأرض إلى رئيس المجموعة كمالك أو وصي للمجموعة بأكملها. تعترف الحيازة العرفية بحقوق الفرد في امتلاك واستخدام الأراضي الخاضعة للإشراف من قبل عائلته أو عشيرته أو جماعته. والعيب هو أنه لا يشجع على حفظ السجلات مما يجعل من الصعب في كثير من الأحيان حل منازعات استخدام الأراضي. وتشمل الأنواع الأخرى من حيازة الأراضي حيازة الأراضي الملكية الحرة وحيازة الإيجار. يستلزم هذا الموقف أهمية اتخاذ إجراءات لجعل الإصلاحات اللازمة لتوضيح حيازة الأراضي لتجنب الادعاءات والنزاعات الزائفة. وحتى عندما تبدو الحيازة القانونية

واضحة فقد تكون هناك نزاعات على الأراضي. يجب الاعتراف بهذه التحديات ومعالجتها في برنامج الرِدْ+ (REDD+) لتقاسم المنافع.

23. العناصر الرئيسية الأخرى لتصميم تقاسم المنافع

توفر ضمانات كالمبادئ التوجيهية بشأن السمات الأخرى لنظام تقاسم المنافع والتي تتجسد في أطر / معايير أخرى وملاحظات المنظمات الرائدة. يمكن أن تساعد المشاركة العامة في ضمان المساءلة عن تنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+) لأصحاب المصلحة المتأثرين والشفافية مهمة لضمان سلامة التدفقات المالية لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). العناصر الرئيسية المهمة الأخرى لتصميم تقاسم المنافع إلى جانب المشاركة والشفافية هي بناء القدرات والاستدامة.

1.23. المشاركة العامة في السودان

يمكن اعتبار المشاركة عنصراً أساسياً في آلية تقاسم المنافع لأنها تساعد على تحقيق التوازن بين حقوق ومصالح مختلف أصحاب المصلحة. ويشمل المشاركة في صنع القرار في برنامج الرِدْ+ (REDD+) والمنهج التشاركية للقيام بأنشطة برنامج الرِدْ+ (REDD+).

يوضح الإطاران (3 أ و 3 ب) مشاركة المجتمعات المحلية في الأنشطة التنموية. أكدت نقاط الإتصال في الأقاليم المختلفة نقاط انطلاق مختلفة لمشاركة أصحاب المصلحة والتي تشمل:

- ❖ المشاركة في تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية.
- ❖ المشاركة في إعداد الصكوك التنظيمية.
- ❖ المشاركة في صنع القرار بشأن أنشطة معينة.



الصورة (3ب): التشاور مع المجتمعات المحلية



الصورة (3 أ): المشاركة في برنامج التشجير

الصورتان (1/3): الصورة (3): المشاركة في برنامج التشجير و(3/ب): التشاور مع المجتمعات المحلية

تاريخياً ، تتجلى مشاركة الجمهور في أنشطة التنمية وغيرها من المجالات في السودان واضحة وخاصة في المناطق الريفية. تُعرف المشاركة التقليدية في السودان باسم النفير (نظام اجتماعي يتسم بالنخوة والمروءة كعمل جماعي لصالح شخص واحد) حيث يتكفل أفراد المجتمع لإنجاز مهام معينة. لم تجد غالبية المنظمات غير الحكومية التي عملت في السودان أي قيود فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع. عبرت جميع المجتمعات التي تمت زيارتها خلال عملية جمع البيانات لهذه المهمة عن استعدادها للمشاركة في مبادرات برنامج الرِّدْ+ (REDD+) . المشاركة التقليدية بحاجة إلى تنظيم واضح على الصعيدين الوطني والإقليمي. أوصت نقاط الاتصال بإنشاء هيئات دائمة لأصحاب المصلحة المتعددين مثل جمعيات منتجي الصمغ العربي واتحاد المزارعين واتحاد الرعاة والمجتمعات المدنية لتنظيم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية. ترى نقاط الاتصال المشاركة في برنامج الرِّدْ+ (REDD+) كوسيلة لضمان اتخاذ قرارات شفافة ومستنيرة وبناء الشراكات وتسهيل إنفاذ القانون ومنع النزاعات والفساد. وقد يلزم اتخاذ تدابير خاصة لدعم مشاركة الفئات الضعيفة أو المهمشة. وعند التعامل مع المشاركة، يجب إيلاء اعتبار خاص للجنسين (للجندر) الذي يحظى بأهمية في تقاسم المنافع لأن برنامج الرِّدْ+ (REDD+) ستكون لها آثار متباينة بين الجنسين ويعزى ذلك جزئياً إلى اختلاف السلطات والأدوار والحقوق والمسؤوليات بين المرأة والرجل في حوكمة الغابات. يحظى دور النوع الاجتماعي باعتراف كبير من قبل نقاط الاتصال في مختلف المناطق.

2.23. الشفافية

سوف يلعب إطار مكافحة الفساد في أي بلد دوراً مهماً في تنفيذ برنامج الرِّدْ+ (REDD+) برنامج الرِّدْ+ (REDD+) . لقد أكدت نقاط الاتصال أن الشفافية يمكن أن تسهم في نجاح تقاسم المنافع من خلال المشاركة من حيث الوصول إلى المعلومات. يتمثل أحد المكونات الرئيسية للشفافية والمساءلة الفعالين في تبادل المعلومات في الوقت المناسب في وضع تصور للمشروع وتصميمه وتنفيذه.

3.23. القدرات والاستدامة

يتطلب التقاسم العادل للمنافع موارد وقدرة الأفراد والمؤسسات على التنفيذ الفعال للأليات. ويُعد بناء القدرات للمجتمعات المحلية وموظفي المؤسسات الحكومية مهم لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لبرنامج الرِّدْ+ (REDD+) . يتطلب الإصلاح المؤسسي والسياساتي اتخاذ إجراءات داعمة من خلال العديد من الوسائل المختلفة بما في ذلك التدريب لزيادة القدرات المهنية والمواقف المؤيدة للابتكار. كان التدريب أثناء الخدمة لموظفي حكومة السودان في قطاعات إدارة الموارد الطبيعية ضعيفاً بشكل خاص في العقود الأخيرة. يحتاج الكثير من التدريب الأكاديمي والتدريب أثناء الخدمة إلى مراجعة في ضوء في ضوء التغير السريع الذي يطال المجتمع والاقتصاد والبيئة.

يتضمن ذلك قضايا إدارة الموارد الطبيعية والإدارة اللامركزية وفهم التحليل الاقتصادي الاجتماعي والبيئي والاقتصاد الأخضر وآليات وصكوك تغير المناخ الدولية والإدارة المتكاملة للموارد المائية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات إلخ.. أهداف المساواة بين الجنسين شاملة في جميع المواضيع تقريباً.

حددت نقاط الاتصال مجالات التدريب التالية: حفظ الملفات ومبادئ تعليم الكبار وتقييم الاحتياجات التدريبية والأساليب وإذكاء الوعي لجعل السكان المحليين مؤهلين لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والمطالبة بها. وفيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية، اقترحت نقاط الاتصال مجالات التدريب التالية: وهي تقييم الغطاء النباتي وحساب الانبعاثات والرصد والإبلاغ والتحقق وتعبئة المجتمع وتوعيته ونهج سبل كسب المعيشة المستدامة والنهج التشاركية وتخطيط استخدام الأراضي وتسوية النزاعات والتقييم.

24. نطاق تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD))

بما أن تقاسم المنافع غير واضح حتى بالنسبة للبلدان الرائدة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، فمن المستحسن صياغة 2-3 مشاريع في السودان كمشروعات تجريبية. أكدت العينة بأكملها التي تمت مقابلتها من (+) نقاط الإتصال أن الغابات التي تعرضت للإدارة المشتركة في السودان (غابتي الرواشدة و العين المحجوزتين) يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تجريب آلية تقاسم المنافع. الصحيح أن المنظمات غير الحكومية هي التي استحدثت نهج الإدارة المشتركة. يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أن تلعب دوراً مماثلاً في تنفيذ آلية تقاسم المنافع في السودان.

25. مصادر الأموال المخصصة لتقاسم المنافع في السودان

في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، يقوم نموذج المانحين (النهج القائم على المنح) بتوفير مصادر تمويل برنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال صناديق متعددة الأطراف أو شراكات ثنائية. إذا كان هذا الصندوق متاحاً للسودان ، فيمكن استخدامه لتمويل مشروع (مشاريع) تجريبي يعتمد على المستوى المحلي لتصميم الحوافز. نظراً لأن السودان في مرحلة مبكرة من مرحلة "الاستعداد والتأهب" للتنفيذ التي يمكن تمويلها في المقام الأول من مبادرات بناء القدرات من خلال مبادرات بناء القدرات الممولة من المانحين (مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات). اقترحت نقاط الاتصال مصادر أخرى للتمويل مثل الصندوق الاستثماري الوطني ، والذي بموجبه يجب على الدولة إنشاء بنك للكربون من مصادر مختلفة تتمثل في الضرائب والعائدات ورسوم تقييمات الأثر البيئي ورسوم ترخيص المركبات وغيرها. علاوة على ذلك، هناك مصادر أخرى في غياب المنظمات غير الحكومية الدولية ، يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أن تعمل كوسيط لتنفيذ آليات تقاسم المنافع في السودان. للمضي قدماً، من المتوقع أن يلعب

التمويل المقدم من القطاع الخاص دوراً حاسماً في تنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+) بالنظر إلى حجم التمويل الذي يرجح أن يكون مطلوباً.

تشمل القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها عند تصميم الصندوق وأهدافه ورسمته وهيكل الحوكمة والإدارة الائتمانية والتنفيذ وإدارة المنازعات ومشاركة أصحاب المصلحة والرصد والإبلاغ والأساس الذي سيتم على أساسه سداد المدفوعات. فمن الممكن استخدام هياكل الصناديق الحالية لأغراض تنفيذ برنامج الرِدْ+ (REDD+).

26. رصد تقاسم المنافع في السودان

يُعد الرصد الشفاف أداة مهمة لتوزيع تقاسم المنافع. يرتبط الرصد دائماً بالإبلاغ. يجب دمج نظام رصد التكاليف والفوائد مع أنظمة برنامج الرِدْ+ (REDD+) ذات الصلة ، بما في ذلك نظام محاسبة الكربون الوطني ونظام معلومات الضمانات. يمكن للسودان تنفيذ تقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرِدْ+ (REDD+) من خلال الخطوات الممكنة التالية:

- ❖ مواصلة التعلم من الإدارة المشتركة للغابات و الدفع مقابل خدمة النظام البيئي لتحديد الدروس الرئيسية لألية تقاسم المنافع ببرنامج الرِدْ+ (REDD+).
- ❖ التشاور مع أصحاب المصلحة لفهم ما هي الفوائد والتكاليف المحتملة وكيفية تأثيرها على سبل كسب العيش وكذلك آليات المشاركة التي ستعمل بشكل أفضل على مختلف المستويات والسياقات في السودان.
- ❖ توضيح خيارات توزيع المنافع وتقاسمها على مختلف المستويات بما في ذلك من المستوى الوطني إلى مستوى المشروع.
- ❖ تحديد الاحتياجات من السياسات ومراجعة أو إدخال سياسات جديدة حسب الحاجة لدعم برنامج الرِدْ+ (REDD+) الغابات والتقاسم المنصف لفوائدها.
- ❖ تحديد الموارد والترتيبات المؤسسية واحتياجات القدرات حتى يتسنى لألية تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) تجاوز السياسات و تنفيذها عملياً.
- ❖ دمج آلية تقاسم المنافع ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) مع الإطار الأوسع لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) والمتمثل في الرصد والإبلاغ والتحقق ونظام الضمانات الوطنية وآلية جبر المظالم.
- ❖ مواءمة آليات تقاسم المنافع ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) مع تقاسم المنافع في القطاعات ذات الصلة.

27. خيارات تقاسم المنافع في السودان

من المناقشة الجماعية مع نقاط الاتصال في الأقاليم الخمسة، برز خياران لتقاسم المنافع. الأول هو إدارة الغابات الشعبية والإدارة التشاركية والإدارة المشتركة للغابات و الدفع مقابل خدمة النظام البيئي. والثاني موجود ضمن جنائن الصمغ (جمعيات منتجي الصمغ العربي) وإنشاء أحزمة خضراء حول المشاريع الزراعية. وتتمثل الأدوار الرئيسية لبرنامج العمل العالمي للتكيف في: توفير الخدمات الائتمانية وتسهيل التدريب وخدمات الإرشاد وتحسين أسعار المنتجين من خلال التسويق الجماعي. يتمثل الدور الرئيسي الآخر لجمعيات منتجي الصمغ العربي في تحسين القدرة التفاوضية للمنتجين ومن ثم فوائدهم في إنتاج وتسويق الصمغ العربي. يرتبط هذا إلى حد كبير بترتيب التسويق الجماعي الذي يمكن أن يقلل تكاليف المعاملات أيضاً. تمارس الإدارة المشتركة للغابات في موقعين في السودان وحقت نتائج مثمرة، في حين بدأت إدارة الغابات الشعبية في اكتساب الزخم مع تدفق المنظمات غير الحكومية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. الآن انتشر هذا النهج ويمارس تقريباً في جميع أنحاء البلاد. من المحتمل أن ترتبط نهج السياسات الثلاثة بنظم مختلفة للملكية الأراضي والكربون في إطار برنامج الرِدْ+ (REDD+). أولاً، لقد تم تصور نهج الدفع مقابل خدمة النظام البيئي إلى حد كبير على أنه مدفوعات لأصحاب الأراضي للحفاظ على ممتلكاتهم الخاصة من الأراضي وبالتالي سيعمل بشكل أفضل مع نظام الحيازة الذي يسمح بالملكية الخاصة والسيطرة على الأرض والكربون. ومع ذلك، ضمن هذه الملكية العامة، توجد استثناءات لبرامج مثل التحويلات المالية الحكومية الدولية لصالح الحكومات المحلية للحفاظ على مخزون الكربون أو تحسينه على الأراضي المملوكة للدولة. يمكن النظر إلى نهج الإدارة التشاركية للغابات على أنه يشتمل على أمثلة لكلا نظامي الملكية. تحتفظ الإدارة المشتركة للغابات بالأراضي وربما على الأرجح ملكية الكربون مع الدولة، في حين أن إدارة الغابات الشعبية عموماً تؤول ملكية الأراضي والسيطرة عليها للمجتمعات، وبالتالي على الأرجح الكربون أيضاً.

يستعرض هذا القسم نهجين رئيسيين لسياسة قطاع الغابات يتصلان بتقاسم المنافع الناشئة عن تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+): الدفع مقابل خدمة النظام البيئي والإدارة التشاركية للغابات. وقد أختيرت هذه النهج لإداره الغابات وحفظها بسبب تطبيقها على نطاق واسع في جميع أنحاء السودان وما تنطوي عليه من آثار محتملة على تقاسم المنافع. لا يضمن أي من النهجين اللذين تم تناولهما هنا تقاسم المنافع "بشكل أفضل" أو "أكثر إنصافاً" حسب التصميم وحده. بدلاً من ذلك، تبذل جهود لاستكشاف مختلف آليات تقاسم المنافع وكفاءتها وفعاليتها واستدامتها وانصافها. سيتطلب تحقيق التوازن بين الإنصاف والفعالية والكفاءة في توزيع المنافع تخطيطاً نشطاً واستراتيجياً. بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات في تسجيل ورصد وتوزيع الفوائد على العديد من أصحاب الأراضي الصغيرة؛ يبدو أن تجميع وترشيد وتبسيط الإجراءات والعقبات القانونية استراتيجيات أساسية للنهج القائمة على الدفع مقابل خدمة النظام البيئي والإدارة التشاركية للغابات. وبالمثل، فإن زيادة الأسعار المدفوعة لكل

هكتار في ظل انخفاض أحجام الأراضي قد يساعد في ضمان أن تكون المدفوعات كافية لتغطية تكاليف المعاملات والفرص. أخيرًا ، يمكن تجنب هيمنة النُخب غير العادلة / التوزيع غير المنصف للمنافع من خلال تحديد أولوية توزيع المنافع لصالح المستفيدين المؤهلين.

1.27. الدفع مقابل خدمات النظام البيئي

يقدم نظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي أحد أهم التطورات لتمويل جهود الحفاظ على النظام البيئي في العقود الأخيرة. تبنت العديد من البلدان المنفذة والمراقبين صفقات نظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي المباشرة مع ملاك الأراضي أو المجتمعات الخاصة كنهج سياساتي مفضل لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) بسبب الأداء القوي لحوافز التمويل ومقدمي الخدمات مقارنة ببرامج الحفاظ على النظام الإيكولوجي التقليدية الممولة. يمكن أن يكون هذا النهج قابلاً للتطبيق بشكل أفضل عبر حزام الصمغ العربي. حيث تسهم مدفوعات جمعيات منتجي الصمغ العربي في التخفيف من الانبعاثات من خلال الحفاظ على أشجار الهشاب والطلح حيث أن حزام الصمغ العربي يمثل خطأ للدفاع الحدودي ضد التصحر. وقد تبنت نهج نظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي صفقات مباشرة مع ملاك الأراضي أو المجتمعات الخاصة كنهج سياساتي مفضل لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) بسبب الأداء القوي لحوافز التمويل ومقدمي الخدمات مقارنة ببرامج الحفاظ على النظام الإيكولوجي التقليدية الممولة. من شأن العدالة الاجتماعية الاقتصادية فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية والأصلية وحصرية حيازة الأراضي وشروط الدفع أن تشكل جميعها بالنسبة لنظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي ولكن الابتكارات الحديثة في تصميم وتنفيذ المشاريع مشجعة أيضًا. ومن المرجح أن يقدم النهج الوطني لسياسة الدفع مقابل خدمات النظام البيئي الممول من أكثر من مصدر دخل واحد بالإضافة إلى التمويل المحلي النهج الشامل لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) مع تقاسم إيرادات الإدارة التشاركية للغابات. تتكون نتيجة نظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي عادة من المدفوعات للأفراد أو المجتمعات مقابل عدم تنفيذ ممارسات استخدام الأراضي المتوقع أن تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية أو الطبيعية، أو عن القيام بممارسات فاعلة لاستخدام الأراضي التي هي من المتوقع أن تخلق فوائد بيئية إيجابية.

1.1.27. الحيازة والحصرية (التفرد)

لقد تم العديد من استحقاقات المشاريع التجريبية للدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي وبرنامج الرِدْ+ (REDD+) التي وضعت حتى الآن إلى الأشخاص ذوي الحيازة الآمنة للأراضي. ضماناً لنجاح أي نهج سياساتي، فإن حيازة الأراضي بحاجة إلى توضيح لا سيما حين تستهدف الحوافز ملاك ومستخدمي الأراضي. يشكل برنامج الرِدْ+ (REDD+) معضلة شائكة حول كيفية تسوية الحيازة على نطاق أوسع بشكل منصف وبكفاءة ، نظراً لتعقيد بعض العوامل الأساسية مثل الملكية القانونية أو الشبكة المتضاربة للملكية

العرفية بحكم الواقع أو الوصول إلى المطالبات المحلية أو استخدامها وسكان الغابات الأصليين أو المجتمعات. وقد أفضى جزء كبير من المناقشات التي جرت حتى الآن بشأن سياسات نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي وبرنامج الرد+ (REDD+) في البلدان النامية إلى تفضيل ملكية الأراضي الفردية مع تجاهل حقيقة أن البلد لا يزال يتقاسمه المجتمع المحلي في العديد من المناطق قيد النظر لا سيما الأماكن التي تشغلها الشعوب الأصلية. على الرغم من أن الأراضي العرفية غير المعترف بها من قبل السلطة القانونية قد تتعرض لخطر السقوط في أيدي الدخلاء (الغريباء) الذين يمكنهم المطالبة زوراً بسندات ملكية الأراضي، فإن كل المحاولات لتحويل هذه الترتيبات إلى ملكية فردية أسفرت عن آثار سلبية إلى حد كبير وأحدثت معارضة ومواجهة على أساس ثقافي. بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من الإنصاف، قد يكون للاعتراف بحقوق الملك المشاع مزايا مهمة من حيث الكفاءة والفعالية وحتى الاستدامة على الرغم من أن هذا الاعتراف قد يثير قضايا التوزيع الأفقي إذا كانت النخبة المجتمعية تستحوذ على معظم الفوائد. ومع ذلك وفقاً للسياقات المحلية، قد لا يكون نقل الأراضي إلى المجتمعات المحلية واستخدام النهج القائمة على الحوافز وحده كافياً لضمان حفظ بعض المناطق البكر أو النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي المهددة بالانقراض بدرجة كافية. في مثل هذه الحالات، قد يكون من المهم تحديد عدد محدود من المجالات ذات الأولوية قانوناً حيث قد تكمل الحماية القانونية الأساسية والمنفذة جيداً على أراضي الغابات حوافز حفظ الغابات مثل برنامج الرد+ (REDD+).

2.1.27. الإنصاف (العدالة)

تتم العديد من معاملات الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي على الأراضي الريفية في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تدعم قضايا الإنصاف استهداف تقاسم المنافع مع السكان الفقراء والمحليين وتدابير لمنع الأعضاء الأكثر ثراءً والأفضل وضعاً والأكثر نفوذاً في الاقتصادات البيئية. يسمح نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي الإدارة بالكفاءة البحتة بإجراء المعاملات من قبل أولئك الذين يقومون بتزويد الخدمة البيئية بأقل سعر لكل وحدة، وسيُنظر إلى تخفيف حدة الفقر بشكل صارم على أنه فائدة ثانوية حيثما أمكن التمتع بها دون بذل جهود إضافية. إن استهداف المشاركين الفقراء هو صيغة أكثر نشاطاً لتكافؤ الفرص استناداً إلى فكرة الحاجة النسبية، حيث تكفل مشاركة مجتمعات الغابات على قدم المساواة في اتخاذ القرارات ونصيبها من الإيرادات الناشئة عن برنامج الرد+ (REDD+). علاوة على ذلك، تمثل أنظمة حقوق الوصول والملكية والاستخدام التقليدية تحدياً لنظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي حيث يتم منح هذه الحقوق في مجتمعات بأكملها بدلاً من أن تكون ماركاً واحداً للأراضي. يتطلب عنصر شروط نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، والتي لديها فعالية كمقياس لمكافأة النتائج البيئية ومزايا الكفاءة المحتملة في نتائج قابلة للقياس بسهولة أكبر. من أجل الحفاظ على توازن ما بين المشروطة والإنصاف الملائمين لتغطية التكاليف الأولية للمشاركين، حيث يؤكد مؤيدو برنامج الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي على انتظام توقيتات الدفع بشكل دوري، مع

دفع مبالغ كافية أو منافع عينية مقدماً لتيسير مشاركة أصحاب الأراضي الفقراء. تتمثل إحدى طرق المساعدة في ضمان المشروطة هي تنظيم عقد الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي باعتباره عنصر حفظ للأراضي وحقوق الارتفاق، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات قضائية فورية ضد ملاك الأراضي الذين ينتهكون شروط وأحكام حقوق الارتفاق.

3.1.27. استدامة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي

النهج السياساتي الوطني القائم على الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي لتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرد+ (REDD+) من شأنه أن يوفر على الأرجح أكبر قدر من الاستدامة المحلية مقارنة بنهج السياسات القائم على الإدارة التشاركية للغابات. يمكن تعزيزها من خلال بناء أنظمة وطنية مموله ذاتياً للخدمات البيئية. يُعد تطوير جميع أنظمة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي وبرنامج الرد+ (REDD+) الممولة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي لتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرد+ (REDD+) خطوة مهمة للنظر في تنفيذها قدر الإمكان، نظراً لزيادة القدرة على تغطية تكاليف الفرص المتاحة إذا تأخر تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) أو إذا كانت الأموال الدولية غير كافية وحدها. ومع ذلك، إذا ما صُمِّمت ونُفِّذت برنامج الرد+ (REDD+) على الوجه الصحيح، فيمكن أن توفر القدرات المعززة اللازمة والبنية التحتية المؤسسية للعديد من البلدان الأقل نمواً لتطوير أنظمة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي الممولة ذاتياً لاستكمال تمويل برنامج الرد+ (REDD+) الدولي أو مبيعات أرصدة الكربون. ولضمان استدامة الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي هناك حاجة إلى مواجهة التحديات مثل الملكية وضمان التقييمات النقدية المناسبة والحوافز لملاك الأراضي والبيروقراطية وضعف الحوكمة وتكلفة المعاملات والرصد والإبلاغ والتحقق وغيرها.

4.1.27. كفاءة نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي

يبدو من المرجح أن نهج الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي والإدارة التشاركية للغابات قد يواجهان صعوبات أكبر في التوسع بسرعة. ويمكن أن يساعد تجميع عقود أصحاب الأرض داخل المجموعة وتبسيط كل من التحقق والاعتراف الوطني بحق ملكية الأراضي العرفي أو غير الرسمي في مواجهة تحديات الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي والإدارة التشاركية للغابات هذه.

5.1.27. فعالية نظام الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي

من بين النهج المختلفة التي تم بحثها، ربما يكون الأمر الأكثر وضوحاً هو أن نهج تقاسم الإيرادات الموحد على المستوى الوطني من المحتمل أن يكون له تأثير ضعيف بسبب احتمال تجاوز أو نقص المدفوعات أو المشتركين نظراً للاختلافات المحتملة في تكاليف الفرص البديلة. ويمكن حل ذلك عن طريق نقل قرار دفع النسبة المئوية إلى مستوى المحلية بما في ذلك البيانات الكمية والنوعية المتعلقة

بالمبالغ وتوزيع الإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، ضمن نهج الإدارة التشاركية للغابات، فإن إدارة الغابات الشعبية (والمبادرات المماثلة التي تنقل ملكية الغابات ومسؤوليات الإدارة والفوائد للمجتمعات المحلية و مجتمعات الشعوب الأصلية) في معظم الحالات ستكون خياراً مفضلاً للغاية بالنسبة إلى إدارة الغابات المشتركة.

2.27. الإدارة التشاركية للغابات

تقدم الإدارة التشاركية للغابات وعداً قوياً كاستراتيجية إدارة لامركزية لإدراج أصحاب الأراضي الصغيرة في نظام تقديم الخدمات ببرنامج الرد+ (REDD+) في المستقبل. اللامركزية وانتقال سلطة الدولة متأصلة في معظم نُهج الإدارة التشاركية للغابات سواء كانت ديمقراطية أو عن طريق المنظمات غير الحكومية. إن مفهوم الإدارة التشاركية ليس بجديد. وقد تم تأسيسها بشكل جيد لعدة قرون في العديد من البلدان. على نحو متزايد، يدرك مؤيدو الإدارة التشاركية للغابات أهمية الجمع بين الإدارة المستدامة للغابات المحلية وتجنب إزالة الغابات بسبب ارتفاع تكاليف الفرصة البديلة الناتجة عن إزالة الغابات بشكل صارم في المجتمعات التي تعتمد على الغابات. إن توزيع المنافع الرأسمي والأفقي بشكل تحدياً حقيقياً بالنسبة للإدارة التشاركية للغابات. من أجل تحقيق أرباح محتملة أعلى من مبيعات الأخشاب ومنتجات الغابات المستدامة، هناك حاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة التمويل المقدم لبدء التشغيل. وبدون حماية قانونية واضحة لحقوق المجتمع المحلي والاستفادة من مشاركته في كل من عمليات الغابات المنفذة من قبل إدارة الغابات الشعبية والإدارة المشتركة للغابات، يمكن إلغاء الاتفاقيات.

1.2.27. الإدارة المشتركة للغابات في السودان

في هذا النهج، تحتفظ الحكومات بملكية أراضي الغابات ويُسمح للقرويين بالاستفادة من موارد الغابات. وفي إطار الإدارة المشتركة للغابات، تحتفظ الحكومات بملكية أراضي الغابات ويسمح للقرويين بالعيش في موارد الغابات والاستفادة منها. هناك بعض الأمثلة على الإدارة المشتركة للغابات في السودان. حيث تمارس الإدارة المشتركة للغابات في غابة الرواشدة المحجوزة (ولاية القضارف) ومحميات غابات العين (ولاية شمال كردفان) مع محاولة إبرام اتفاقات بين المجتمعات المحلية أو مجموعات مستخدمي الموارد وسلطات الحفاظ على الغابات/الطبيعة والتفاوض بشأن تيسير سبل الوصول على الموارد الطبيعية والتي عادة ما تكون تحت شكل من أشكال السلطة القانونية. ساهمت كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) و ADS في اعتماد التدخل في غابة الرواشدة المحجوزة. وفي هذا النهج، يمكن للقرويين الوصول إلى الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية ونقاط المياه. جرى اعتماد ممارسة استخدام الأراضي في نظام الزراعة الغابية/المختلطة " التونجيا ". استندت هذه العملية إلى المنافع المتبادلة بين المجتمع المحلي ومشروع منظمة الأغذية والزراعة / الهيئة القومية للغابات. تم العثور على النظام السليم من الناحية الاقتصادية في إنشاء محاصيل الغابات مما أدى إلى خفض نفقات تنفيذ برنامج إعادة التشجير. وقد وضع مشروع الهيئة القومية للغابات / ADES نظاماً تعاونياً مع

القرويين المحليين بناءً على عقد بين الشريكين ، لاستخدام ممتلكات الغابات. يمنح كل مزارع على حدة قطعة أرض داخل الغابة ويلتزم بحماية جيل الشباب لمدة 4 سنوات.

يعد مشروع منظمة الساحل-السودان/ الهيئة القومية للغابات في غابة العين الطبيعية المحجوزة مثالاً آخر على الإدارة المشتركة للغابات وهو نظام لإدارة الحفاظ على الغابات قائم على مشاركة المجتمعات المحلية. واعتمد نظام الإدارة نظاماً لتنظيم الناس في عملية الإدارة من أجل منع قطع الغابات بشكل غير مشروع وتلبية احتياجات السكان من منتجات الغابات. وقد وضعت غابة العين في إطار خطة إدارة الغابات التي أجريت كأشطة مشتركة بين منظمة الساحل-السودان/ الهيئة القومية للغابات بالتعاون مع السكان المحليين. وقد اضطلع النظام بدور تيسيري في مساعدة دخول القرى إلى الغابات الشعبية المسجلة ومن ثم وضع خطة للإدارة. وقد تقرر تحقيق أهداف الإدارة واستخدم نظام بسيط لتقسيم المناطق لتحديد كيفية استخدام أجزاء مختلفة من الغابة. ولتنفيذ الضوابط، عادة ما تكون هناك حاجة إلى تسيير دوريات، إلى جانب نظام لتسجيل المخالفات وجمع الغرامات وما إلى ذلك. ومن شأن وجود نظام رصد إضافي أن يسفر عن وضع خطة لإدارة الغابات. ولصياغة وتنفيذ خطة إدارة الغابات، تعين القرية لجنة للغابات القروية تنتخبها الجمعية العمومية للقروية بكامل نصابها. إن ما يتم إنشاؤه على أرض الواقع من خلال هذه الجهود هو في الواقع شيء ما يرقى لنطلق عليه غابة قروية محجوزة رغم أنه لا يوجد مثل هذا المفهوم من الناحية القانونية حتى الآن.

2.2.27. إدارة الغابات الشعبية

تحدث إدارة الغابات الشعبية عموماً في الغابات التي تقل فيها مستويات الكربون والتنوع الحيوي ولكن مستويات إزالة الغابات وتدهورها أعلى نسبياً. إن أداء إدارة الغابات الشعبية بشكل عام أفضل من الإدارة المشتركة للغابات نظراً لارتفاع درجة الرقابة المحلية والمنافع التي يتم الحصول عليها، ومع ذلك، فإنها تنطوي أيضاً على مخاطر وصعوبات إدارية للمجتمعات المحلية المعنية. لا تظهر مقارنة هيكلية بين نهجين للسياسات (الإدارة المشتركة للغابات أو إدارة الغابات الشعبية) التي تم عرضها على أنه لا يوجد أي حل يناسب الكل " نهج واحد يناسب الجميع " وإمكانات كبيرة لمزيج من النهجين. وإذا ما امتزجت هذه الأنشطة في أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، فإنها يمكن أن توفر درجة عالية من الاستدامة لأنشطة إدارة الغابات الشعبية في إطار نهج الإدارة التشاركية للغابات. من شأن الابتكارات الحديثة في نهج الدفع مقابل خدمات النظام البيئي (أو النهج الهجين من الإدارة التشاركية للغابات/ الدفع مقابل خدمات النظام البيئي) أن تحسن إلى حد كبير الكفاءة والإنصاف على حد سواء. نشأت الإدارة التشاركية للغابات بشكل عام ضمن مبادرات تقودها الحكومة لزيادة كفاءة إدارة الغابات من خلال زيادة رقابة المجتمعات المحلية عليها والحد من فقر أولئك الذين يعيشون في الغابات وحولها. ولا تتعارض الإدارة التشاركية للغابات مع نهج الدفع مقابل خدمات النظام البيئي. بل إن العديد من

مؤيدي الإدارة التشاركية للغابات وبرامجهم تحول انتباههم لإدراجها في محفظة أعمالهم. ويوصى بتفويض القرارات المتعلقة بهيكله الاستحقاقات إلى مستويات الحكم المحلي لتشمل لتشمل الجهات الفاعلة في المجتمع.

28. حدود مشاريع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرد+ (REDD+)

في السودان عموماً، لم يتم بعد إنشاء آلية لتوزيع مدفوعات الكربون من المستوى الدولي أو الوطني إلى المستوى المحلي، مما قد يستلزم إنشاء صندوق استثماري وطني لبرنامج الرد+ (REDD+). وفقاً لنتائج هذه المهمة، هناك ثلاثة نُهج يمكن إمعان النظر فيها في السودان. وسيطلب كل نهج من هذه النُهج تصميمًا دقيقاً وحوكمة رشيدة. وهذه النُهج لا تستبعد بعضها بعضاً بالضرورة. ويتجلى ذلك في النهج المتداخل الذي ينبغي الدعوة إليه. وفي جميع الحالات، ينبغي أن يكون الهدف هو نظام موثوق وشفاف وخاضع للمساءلة يضمن حصول السكان المحليين الذين يساهمون في برنامج الرد+ (REDD+) على أكبر قدر ممكن من المنافع الناشئة عن برنامج الرد+ (REDD+) وتحمل التكاليف. وبين الجدول (13) نموذج توزيع آلية تقاسم المنافع. ويفضل الجزء الأكبر من نقاط الإتصال والمجتمعات المحلية النهج المتداخل وهذا التفضيل يدعمه المفهوم القائل بأن بعض الأنشطة سوف تتم على أساس فردي بينما تكون أنشطة أخرى مجتمعية. وبناءً على ذلك، هناك حاجة إلى نماذج مختلفة لتقاسم المنافع.

إن نهج الإدارة التشاركية للغابات قد لا يكون الخيار الوحيد لتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) في إطاره. ينبغي تصميم وتنفيذ تقاسم المنافع المتعلقة بخفض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها ورصدها وفقاً لنظام الضمانات الوطني الذي يركز على الاعتبارات التالية ذات الصلة: المشاركة والموافقة الحرة المسبقة عن علم التمثيل والشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان وحيازة الأرض والغابات والكربون وتسوية النزاعات والرصد والقدرات والاستدامة. يجب أن يأخذ تقاسم المنافع في الحسبان سياق الحوكمة والاقتصاد السياسي الأوسع في برنامج الرد+ (REDD+). يجب أيضاً دمج الآليات مع استراتيجيات سبل كسب المعيشة الأخرى ومواءمتها مع استراتيجيات الموارد الطبيعية الأخرى. سيتطلب ذلك تغييرات في السياسات داخل وخارج قطاع الغابات. قد تشمل الخطوات التالية لإقامة تقاسم عادل للمنافع الناشئة عن برنامج الرد+ (REDD+) في السودان والتعلم المستمر والتشاور وتوضيح الخيارات واحتياجات السياسات وتحديد الموارد ودمج ومواءمة تقاسم المنافع مع مبادرات برنامج الرد+ (REDD+) الأوسع نطاقاً وإدارة الغابات. ستكون الإدارة التشاركية للغابات ركيزة رئيسية لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان. وبالمثل، يمكن لبرنامج الرد+ (REDD+) المساعدة في توسيع نطاق الإدارة التشاركية للغابات من خلال توفير حوافز وموارد إضافية لتلبية التكاليف والمتطلبات التقنية. تُعد الإدارة المشتركة للغابات أحد المكونات الصعبة للغاية في الإدارة التشاركية للغابات، من

منظور ضمان التقاسم العادل للمنافع. كان وضع اتفاقيات عادلة ومقبولة بشكل متبادل لتقاسم تكاليف وفوائد الإدارة المشتركة للغابات عقبة رئيسية في تنفيذ هذا البرنامج. ومع ذلك، قد يوفر برنامج الرِدْ+ (REDD+) زخماً جديداً لتحقيق إدارة مشتركة منصفة للغابات. تتمتع المجتمعات بالحقوق القانونية في الاحتفاظ بنسبة عالية من إيرادات الموارد الطبيعية المحلية بموجب اتفاقيات مشتركة في العديد من البلدان. خلال عملية جمع البيانات، قد فضلت المجتمعات المحلية توزيع المجتمعات المحلية والأفراد لتقاسم المنافع والمنافع النقدية للأفراد والفوائد غير النقدية للمجتمعات المحلية. ومنذ مدفوعات الكربون، لم يتم بعد إنشاء آلية للتوزيع في السودان؛ ينبغي إنشاء صندوق استثماري وطني لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). يوضح الجدول (13) خيارات التحويل المالي المختلفة بين المستوى الدولي/ الوطني والمحلي للسودان. تسلط نقاط الاتصال في المناطق المختلفة الضوء على الأسباب التالية لتقاسم المنافع بصورة عادلة: ضمان عدم تعرض الأشخاص المستضعفين لسوء المعاملة واحترام الحقوق والوفاء بالالتزامات لتحقيق منافع واضحة إيجابية لمجتمعات الغابات وغيرها من الجهات المساهمة في برنامج الرِدْ+ (REDD+) وتقليل المخاطر بالنسبة للمستثمرين والممولين من برنامج الرِدْ+ (REDD+) وتعزيز فعاليته في تقليل الانبعاثات من خلال إنشاء حوافز واضحة وتعزيز صيانة الغابات والخدمات البيئية ذات الصلة وبناء الشرعية ودعم برنامج الرِدْ+ (REDD+) محلياً وقومياً ودولياً وتعزيز الاستدامة وقدرة الناس على الحد من إزالة الغابات مع تلبية احتياجاتهم المعيشية وبناء الثقة وتشجيع المشاركة الفعالة وتعزيز العدالة عن طريق الحد من هيمنة النخبة.

الجدول (12): الانتقال بين المستويات الدولية/القومية والمحلية في السودان

خيارات (النُهج)	الخصائص	نقاط القوة المحتملة
قومي	المدفوعات الدولية التي تجمعها الهيئة المركزية وتوزع على الجهات الفاعلة المحلية	تجنب مشاكل الحوكمة وتأخير الدفع وتكاليف المعاملات
قومي	المدفوعات الدولية التي يتم جمعها مركزياً وتوزع من خلال نظام الحكم الإقليمي والمحلي	قد يقلل من بعض تكاليف التنفيذ باتباع القنوات القنوات الموجودة؛ أفضل دعم للرافعة المالية لحكومة المحلية
مشروع تجريبي	وصول المشاريع / الجهات الفاعلة الفردية مباشرة إلى الأسواق الدولية أو المستثمرين أو الجهات المانحة	إتاحة فوائد مالية كبيرة للمجتمعات المحلية وحوافز مقابل الحد من إزالة الغابات (الوصول إلى أسواق الكربون).
متداخل	بما في ذلك عناصر النُهج القومية والمشاريع. يتطلب محاسبة متسقة للانبعاثات بين المستويات القائمة على المشاريع القومية ودون القومية	

29. رصد تقاسم المنافع في السودان

يمكن للسودان تنفيذ تقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرّدْ+ (REDD+) من خلال الخطوات الممكنة التالية:

- ❖ مواصلة التعلم من الإدارة التشاركية للغابات وإدارة الموارد الطبيعية على صعيد المجتمع المحلي (إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية) والدفع مقابل خدمات النظام البيئي لتحديد الدروس الرئيسية لألية تقاسم المنافع الناشئة عن برنامج الرّدْ+ (REDD+).

- ❖ التشاور مع أصحاب المصلحة لفهم ما هي الفوائد والتكاليف المحتملة وكيف ستؤثر على سبل كسب العيش وما هي آليات المشاركة التي ستعمل بشكل أفضل على مختلف المستويات والسياقات في السودان.
- ❖ توضيح خيارات توزيع الفوائد وتقاسمها على مختلف المستويات بما في ذلك من المستوى الوطني إلى مستوى المشروع.
- ❖ تحديد احتياجات السياسات واستعراض أو إدخال سياسات جديدة حسب الحاجة لدعم برنامج الرّدْ+ (REDD+) والتقاسم المنصف لفوائدها.

- ❖ تحديد الموارد والترتيبات المؤسسية والاحتياجات من القدرات لضمان أن آلية تقاسم المنافع الخاصة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات تتجاوز السياسة ويمكن تنفيذها عملياً.
- ❖ دمج آلية برنامج الرّدْ+ (REDD+) لتقاسم المنافع مع أنشطة الرصد والإبلاغ والتحقق في إطار عمل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات ونظام الضمانات الوطنية وآلية رد المظالم وجبر الضرر.
- ❖ مواءمة آليات تقاسم المنافع مع برنامج الرّدْ+ (REDD+) مع المشاركة في القطاعات ذات الصلة.

30. قوانين السودان وتقاسم المنافع الناشئة عن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرّدْ+ (REDD+))

يمكن وضع قواعد تقاسم المنافع من خلال عدة آليات ، بما في ذلك القانون التشريعي والقانون العرفي والعقود بين شركاء المشروع. القواعد التكميلية يمكن أن تجعل النظام أقوى. في السودان علماً بأنه لم يتم بعد وضع قواعد لتقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرّدْ+ (REDD+). توفر سياسة الغابات في البلاد بعض الإرشادات والخبرات ذات الصلة ولكن تقاسم المنافع لا يعمل بشكل كامل لا سيما فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للغابات. يمكن أن تجعل القوانين الضعيفة أو سيئة التنفيذ من هم في وضع أقل قوة عرضة لفقد حصتهم العادلة من المنافع. يمكن لقوانين تقاسم المنافع الواضحة والمنصفة أن تساعد الفاعلين على مساءلة بعضهم البعض وأن تساعد في حماية حقوق ومصالح الأشخاص المستضعفين. في الوقت نفسه، قد تقيد قوانين تقاسم المنافع الإلزامية للغاية قدرة الجهات الفاعلة المحلية على تكييف الآليات مع ظروفها. توضح المشاريع التجريبية الطرق التي يمكن للمجتمعات من خلالها تحديد

شروط تقاسم المنافع الخاصة بها (Peskest et al. 2008). قد يكون تقاسم المنافع مشمولاً بشكل أفضل في اللوائح الجديدة بدلاً من السياسات الرسمية لإتاحة قدر أكبر نسبياً من المرونة وسهولة التنفيذ.

3.1. مشروع تجريبي لتقاسم المنافع للسودان

لتنفيذ مشروع تجريبي لتقاسم المنافع ، تمت استشارة أصحاب المصلحة المحتملين وإجراء مقابلات معهم لصياغة مشروع رائد. الخصائص العامة لأصحاب المصلحة

♦ الفئات العمرية: تم بحث فئات عمرية مختلفة في هذه الدراسة لاستكشاف أفكار الأجيال المختلفة. تم تمثيل الشباب (أقل من 18 عاماً) بنسبة 3.6% ، وتم تمثيل الشباب (19-30 عاماً) بنسبة 19.7% . تم تمثيل الناضجين بنسبة 20.3% ، وبقية المشاركين 56.5% من كبار السن.

♦ المستوى التعليمي: فيما يتعلق بالمستوى التعليمي ، لا يوجد أميون في العينة المختارة وحوالي ربع (26.9%) من المجيبين المسجلين في المستوى الجامعي. تابع بقية المشاركين تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية والثانوية والخلوي بنسبة 23.8 و 25.9 و 23.3% على التوالي.

♦ مصادر الدخل: معظم المشاركين (65.3%) هم من المزارعين و 11.9% من منتجي الصمغ العربي. من ناحية أخرى ، فإن تربية الحيوانات هي ممارسة بنسبة 8.3% من المجيبين. أما بقية المشاركين الذين يمثلون 14.5% فإن مصدر دخلهم الرئيسي مستمد من أعمال خاصة.

1.31. حالة الغطاء النباتي كما يراها المجيبون

فيما يتعلق بالغطاء النباتي في السودان ، أظهر المجيبون تقييمهم للغطاء النباتي. الحالة الراهنة للغطاء النباتي: قام معظم المجيبين (89.1%) بتقييم الغطاء النباتي على أنه متدهور مقارنةً بالسنوات الماضية بسبب عدة عوامل ، بينما أكد 3.6% أنه لا توجد تغييرات جذرية في كثافة تخزين الغطاء النباتي في بلد. أفاد عدد قليل من المستجيبين (7.3%) أن هناك زيادة في الغطاء النباتي في جميع أنحاء البلاد مقارنة بالسنوات الماضية. يعزى هذا الاختلاف إلى الاختلافات في المواقع الجغرافية للمجيبين. التأثير السلبي لإزالة الغابات هو ثلاثة أضعاف ؛ يعتقد 36.8% من أفراد العينة أن إزالة الغابات قد ساهمت في نزوح العديد من المجتمعات في المناطق الريفية ، بينما أكد 31.6% أن وفيات الماشية هي واحدة من آثار إزالة الغابات لأن الغابات تعتبر مرعى طبيعي لمجموعة واسعة من البدو الرحل. علاوة على ذلك ، أكد 31.6% أن إزالة الغابات ساهمت في تقليص منتجات الغابات ، وخاصة المنتجات غير الخشبية التي تسهم في إدرار

الدخل واستهلاك الأسر المعيشية في المناطق الريفية. على الرغم من ارتفاع معدل إزالة الغابات في البلاد ، بسبب عدة عوامل من بينها تغير المناخ وتقلبه، أبدى معظم المجيبين (97.9%) استعدادهم للمشاركة في برامج التشجير وإعادة التشجير التي تسهم في استعادة الغطاء النباتي. في البلاد. أشار باقي المشاركون (2.1%) إلى أن التشجير وإعادة التشجير لا يمثلان أولوية قصوى في معيشتهم.

2.31. العلاقة بين المجتمعات المحلية والهيئة القومية للغابات

هناك علاقة بين المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلاد والهيئة القومية للغابات بوصفها الجهة المسؤولة عن إدارة موارد الغابات في البلاد. تاريخياً، يعتقد السكان المحليون في السودان أن الغابات هي هبة الله ولهم الحق في التمتع بمنافعها. من ناحية أخرى ، يعتبر موظفو الهيئة القومية للغابات أن السكان المحليين المقيمين حول موارد الغابات هم الجناة والمسؤولون عن الأعمال الإجرامية المرتبطة بالغابات. وكشفت نتائج هذه الدراسة أن 83.4% من المجيبين أكدوا وجود علاقة بين المجتمعات المحلية وموظفي الهيئة القومية للغابات، أما المجيبون الآخرون فلديهم رأي معارض.

ذكر 40.4% أن ترخيص قطع الأشجار هو العلاقة الرئيسية بين المجتمعات المحلية والهيئة القومية للغابات بينما أكد 39.4% أن علاقتهم مع الهيئة القومية للغابات تتخذ شكل حق وامتيازات يحق لهم من خلالها جمع الخشب الميت. ذكر 39% من العينة التي تمت مقابلتهم أن علاقتهم مع الهيئة القومية للغابات تتخذ شكل أذونات/تصاريح للرعي.

3.31. العلاقة بين الأشجار ودرجة الحرارة

العلاقة بين الأشجار وتحسين المناخ المحلي: تعتقد غالبية المشاركين (90.7%) أن الأشجار تقلل درجة الحرارة من خلال إنشاء منطقة الظل وتعزيز ضربة الرياح ، بينما أكد 9.3% أنه لا توجد علاقة مباشرة بين الأشجار والمناخ المحلي. يتجلى الاحترار في البلاد كما أكد 89.1% من المجيبين الذين زعموا أن هناك زيادة مطردة في درجة الحرارة في البلاد ، لا سيما خلال العقد الماضي. وأظهر بقية المشاركين أنه لا توجد أي زيادة في درجة الحرارة. وقد عزي معظم المجيبين (97.7%) الزيادة الكبيرة في درجة الحرارة إلى استئصال الأشجار ، إذ يعتقدون أن هناك علاقة مباشرة بين وجود الأشجار وانخفاض متوسط درجة الحرارة.

4.31. تنظيم المشاريع التجريبية

بالنسبة للسودان نظراً لعدم إنشاء آلية توزيع مدفوعات الكربون من المستوى الدولي أو القومي إلى المستوى المحلي، فإن ذلك يتطلب إنشاء مشاريع تجريبية تحدد تقاسم المنافع مع التركيز على الإدارة التشاركية للغابات. يمكن تنفيذ ذلك من خلال إدارة الغابات الشعبية، حيث يأخذ المجتمع زمام المبادرة في إدارة الأراضي أو الإدارة المشتركة للغابات حيث تحتفظ الحكومة بملكية الأرض ولكن تسمح للقرويين بالعيش والاستفادة منها. تُبرهن المشاريع التجريبية الطرق التي من شأنها تمكين المجتمعات المحلية من تحديد شروط تقاسم المنافع الخاصة بهم. ويعزى اختيار هذه المواقع إلى حقيقة أن نظام الضمانات الوطنية الذي يركز على الاعتبارات ذات الصلة

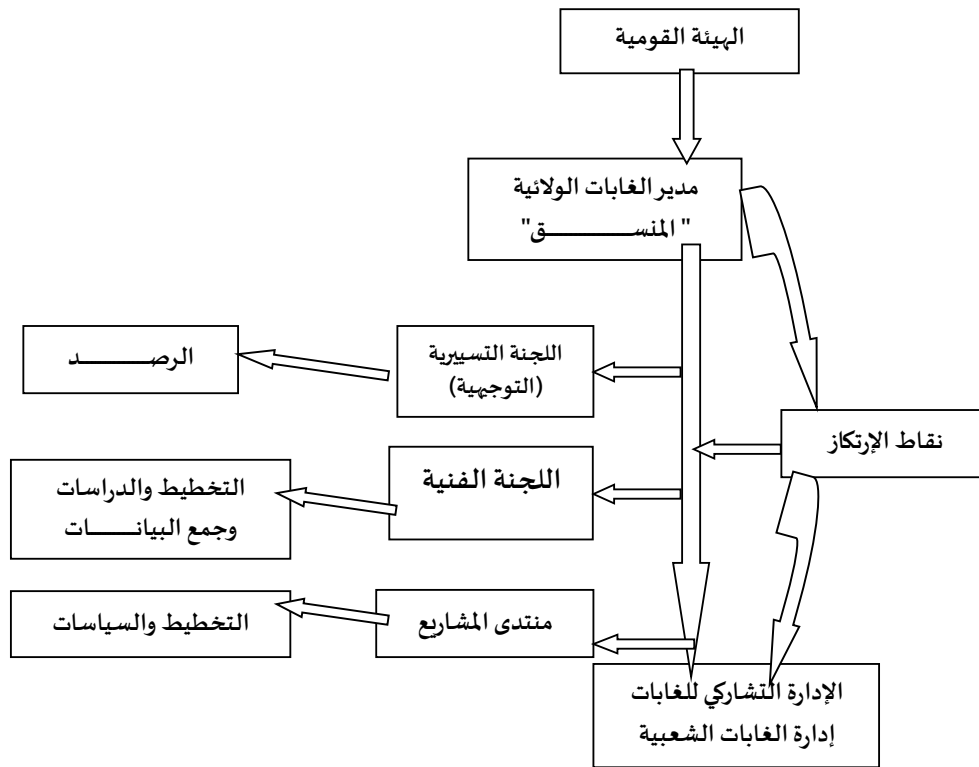
يشمل مشاركة المجتمعات المحلية؛ الموافقة المسبقة عن علم والتمثيل والشفافية والمساءلة والمساواة بين الجنسين وحياسة الأرض والغابات والكربون وتسوية النزاعات والرصد والقدرات ويمكن ضمان الاستدامة.

سيكون من الأفضل بكثير إذا تم اختيار أي من غابة الرواشدة (ولاية القضارف) أو غابة العين (ولاية شمال كردفان) لهذا المشروع التجريبي لأن الموقعين تلقياً جهوداً كبيرة في إطار الإدارة المشتركة للغابات حيث حاولت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الساحل-السودان تنفيذ الإدارة المشتركة للغابات وتحقيق نتائج مثمرة. وثمة سيناريو آخر هو اختيار أحد الغابات الشعبية في ولاية سنار حيث تكون تجربة الغابات الشعبية سليمة وتدار على أساس مستدام. من المهم جداً في هذه المرحلة تحديد الجهات الفاعلة أو المنظمات التي يحق لها الحصول على أنواع الفوائد التي يمكن أن تجنيها من أنواع الأنشطة وكيفية تحويل تلك الأموال. وفي كل من مستويات التوزيع العمودي هذه، هناك حاجة إلى التفكير في كيفية توزيع المنافع الناشئة عن برنامج الرِدْ+ (REDD+) أفقياً من أجل ضمان حصول الأفراد أو المجموعات الصحيحة على المدفوعات أو الخدمات العينية. يجب عدم إغفال المجتمعات المحلية التي تبعد مسافة قصيرة عن الغابات المحددة لتجنب المنازعات. يجب أن يستمر الإطار الزمني للمشاريع التجريبية لمدة 5 سنوات. يعتمد نموذج الدفع المقترح على الأداء ويجب أن يكون مستنداً إلى النتائج. ينبغي أن يحصل أصحاب المصلحة على 30% من المدفوعات عندما يزرعون 50% من الشتول وسيتم توزيع 30% أخرى من المبلغ عند غرس جميع الشتول. بعد سنتين، وفقاً لتقرير وحدة المراقبة، إذا نجحت المزارع فيجب توزيع 20% من المدفوعات على أصحاب المصلحة. بعد 5 سنوات، سيتم توزيع القسط الأخير (20%) وفقاً لتقرير وحدة الرصد. والخطوة التالية بعد تحديد تقاسم المنافع هي صياغة الهيكل الإداري أو التنظيمي للمشاريع. يجب تنفيذ هذه المشاريع التجريبية من قبل الهيئة القومية للغابات الاتحادية. سيكون مديرو الغابات الولائية هم المنسقين للمشاريع. علاوة على ذلك، في كل ولاية يجب أن يكون هناك نقطة إرتكاز، ويفضل أن يكون من موظفي الإرشاد لإجراء الاتصالات اللازمة مع المركز ومتابعة تنفيذ المشروع. ويوضح الشكل (9) الهيكل الإداري للمشروع. يجب تشكيل لجنة توجيهية/تسيير (استشارية) ولجنة فنية من الوزارات المعنية التي تُعد من أصحاب المصلحة في مبادرات برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان.

1.4.31. اللجنة الاستشارية للمشاريع (لجنة التسيير)

يجب تشكيل لجنة استشارية للمشروع في مواقع مشاريع تقاسم المنافع خلال مرحلة بدء المشاريع، وذلك كوسيلة لتزويد المشروع بإشراف رفيع المستوى. وينبغي أن توضع أدوار ومسؤوليات وعضوية اللجنة الاستشارية للمشاريع بموجب مرسوم حكومي. سيساعد ذلك في ضمان حصول ولاية الولايات الممثلة على دعم قوي للمشاريع. وينبغي أن تجتمع اللجنة الاستشارية للمشاريع على أساس نصف سنوي لاستعراض التقدم المحرز والإنجازات، وسيتم تكليفها بتقديم توصيات بشأن استراتيجية التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، فإن

اتساق أعمال اللجنة مع السياسات الحكومية يُعد من صميم مسؤولياتها. يجب أن يكون أعضاء اللجنة التوجيهية من الوزارات المختصة والهيئة القومية للغابات.



الشكل (6): الهيكل التنظيمي للمشاريع التجريبية

2.4.31. اللجنة الفنية للمشاريع

يجب إنشاء اللجنة الفنية خلال مرحلة إنشاء المشروع في المواقع المختارة. وتعد اجتماعاتها برئاسة وزارة الزراعة الولائية حيث يجري تنفيذ المشاريع. وسيرأس اللجنة الفنية المدير العام للوزارة وبالنسبة للأداء العام لخطة عملها، ستكون اللجنة الفنية مسؤولة أمام اللجنة الاستشارية للمشروع. تهدف اللجنة الفنية إلى ضمان التنسيق الفعال بين المركز والمؤسسات الحكومية المختلفة المشاركة في

تنفيذ المشروع. كما تسدي النصح والمشورة والموجهات الفنية عالية الجودة و الإشراف على أعمال المشروع. وقد تعالج أيضاً المشكلات التشغيلية والعقبات التي تواجه المشروع أثناء تنفيذه. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تصبح اللجنة الفنية هي المحرك الذي يدفع الجوانب الفنية للمشروعات بما في ذلك تحديد المفاهيم الأساسية وهيكل النظام لتقاسم المنافع. من خلال العمل مع اللجنة الفنية ستُكلف المشاريع بإجراء حزمة من التقييمات والدراسات والمسوحات والتي ستنتج معاً البيانات الثابتة اللازمة لتقاسم المنافع. في هذا السيناريو، يُتوخى من اللجنة الفنية الاضطلاع بوظيفة تخطيط وتنسيق رفيعة المستوى، وسوف تلعب دوراً رائداً في إنشاء "المنتدى". بالتشاور مع المنتدى، ستصطلح اللجنة الفنية بالمجالات السياسية والفنية لتقاسم المنافع في المواقع المختارة. وتشمل هذه المسؤوليات التخطيط على المدى المتوسط إلى الطويل، والتوصية بطرق الدفع ذات الأولوية ورصد استخدام الأراضي وقيادة مبادرات الحد من مخاطر الكوارث وحماية البيئة.

3.4.31. منتدى المشاريع التجريبية

من المتوقع أن يعمل منتدى تقاسم المنافع للمشاريع التجريبية في إطار "حيز" التخطيط والسياسة الذي أنشأته اللجنة الفنية، وسيكون مسؤولاً عن حل المشكلات واتخاذ القرارات حول آلية تقاسم المنافع في مواقع المشروع. وينبغي أن تشمل هذه المسؤوليات وضع ضوابط ولوائح للمدفوعات لأصحاب المصلحة وأخرى لتنظيم الوصول إلى الغابات ومنع النزاعات القائمة على الموارد الطبيعية والوساطة في المنازعات. من الممكن اعتماد نهج التخطيط للإجراءات المجتمعية لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المجتمعات المحلية والأسر والأفراد والزعامات التقليدية والسلطات الحكومية على المستوى المحلي في مجالات المشروع في المشاورات حول ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين تنفيذ آلية تقاسم المنافع. ستؤدي المشاورات إلى إذكاء الوعي بالتحديات المحلية. ستجمع العملية أيضاً بين مختلف مجموعات سبل كسب العيش على الصعيد المحلي. وسيساعد أيضاً على تعزيز الحوار الشفاف والفهم المشترك لمختلف الاحتياجات والأولويات والدوافع لكل مجموعة من مجموعات سبل كسب العيش.

يجب أن يكون للمشروع المقترح منسق تطوير مؤسسي للتنسيق والتواصل مع المؤسسات الحكومية المختلفة. يجب أن تعقد اجتماعات منتظمة بين منسق التطوير المؤسسي ومدير المشروع لرصد وتقييم أنشطة المشروع الجارية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون لدى مدير المشروع خبرة واسعة في إدارة التدخلات المتعددة القطاعات، وأن يجلب خبرة محددة في إدارة الموارد الطبيعية للقطاع العام ووضع السياسات. وبينما يتولى مدير المشروع الإشراف العام على جميع جوانب المشروع، سوف يركز بشكل خاص على تطوير النظام المقترح لإدارة مستجمعات المياه وبناء القدرات المؤسسية والسياسات اللازمة لدعم المشروع وتوسيع نطاقه وتكراره في ولايات أخرى. وبناء على ذلك، سيعمل مدير المشروع بشكل وثيق مع منسق التطوير المؤسسي في ظل الدعم الكبير والتوجيهات من قبل المركز.

5.31 ترتيبات تقاسم المنافع للمشاريع التجريبية

إن أفضل ترتيبات لتقاسم المنافع لهذه المشاريع التجريبية هي النهج المتداخل الذي يمكن الدعوة إليه لأنه يتيح إمكانية استخدام ترتيبات المدخلات القومية وترتيبات تقاسم المنافع دون القومية. وفي هذا النهج ينبغي إيلاء اعتبار خاص للتقاسم المنصف للمنافع لضمان عدم تفاقم حالة السكان المحليين واحترام الحقوق؛ يجب الوفاء بالالتزامات لتحقيق منافع صافية إيجابية لمجتمعات الغابات وغيرها من الجهات المساهمة في برنامج الرِدْ+ (REDD+)، كما يجب تعزيز فعالية هذا البرنامج من خلال وضع حوافز واضحة وينبغي الحفاظ على الغابات والخدمات البيئية ذات الصلة وتعزيز الاستدامة وقدرة الناس على الحد من إزالة الغابات مع تلبية احتياجاتهم المعيشية وبناء الثقة وتشجيع المشاركة الفعالة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة لفهم الفوائد والتكاليف المحتملة المتوقعة وكيفية تأثيرها على سبل عيشهم، وما هي آليات المشاركة التي ستعمل على أفضل وجه على مختلف المستويات والسياقات في السودان. وبغية تقاسم المنافع على نحو فعال، هناك حاجة إلى التشاور مع المجتمعات المحلية بشأن تصميم المدفوعات، كأولوية قصوى. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة إلى أن المجتمعات المحلية يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات بشأن توقيت المدفوعات، حيث ستكون هناك حاجة إلى تدفق نقدي مستمر لكي تعكس الجوانب القائمة على الأداء في إطار برنامج الرِدْ+ (REDD+) والإدارة التشاركية للغابات. علاوة على ذلك، يمكن إجراء بحوث تطبيقية واختبار تجريبي لضمان استخدام أساليب فعالة لحماية مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ خطط تقاسم المنافع.

إن أفضل ترتيب لتوزيع المنافع كما يتوخاها أصحاب المصلحة حيث يكون لأي نوع من الترتيب خصائصه الخاصة. كشفت نتائج هذه الدراسة أن 40.9% من المجيبين يفضلون التعامل مباشرة مع الجهة المانحة أو سوق الكربون. ويمكن التحقق من هذا التفضيل من خلال حقيقة أن مستويات الفساد في البلاد وصلت إلى مستوى لا يصدق. وبالتالي، سيعزف المزارع عن التعامل مع موظفي الهيئة القومية للغابات الاتحادية أو المؤسسات الحكومية السودانية الأخرى. ومن ناحية أخرى، يفضل 35.2% من المجيبين التعامل مباشرة مع إدارة الغابات على المستوى الولائي، في حين اقترح 2% فقط ترتيبات مع الهيئة القومية للغابات الاتحادية. بقية المجيبين (21.8%) اقترح السلسلة الطويلة التي تبدأ مع سوق الكربون الدولي إلى الهيئة القومية للغابات الاتحادية وتلها إدارة الغابات على المستوى الولائي وأخيرا إلى المستفيدين.

6.31 الجوانب القانونية لتقاسم المنافع

على الرغم من أن برنامج الرِدْ+ (REDD+) قد بدأ منذ بضع سنوات، إلا أن نسبة كبيرة من سكان السودان ليسوا على دراية بالبرنامج. في هذه الدراسة، أكد 70.5% من المجيبين أنهم على دراية ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) فيما يتعلق بأهدافه وأنشطته.

أظهر بقية المشاركين (29.5%) أنهم يجهلون البرنامج ولم يسمعوها به. يشير هذا بوضوح إلى أن مستوى المشاورات مع المجتمع المحلي قد جانبها الصواب أو أنه لم تتم تغطية جميع المواقع الجغرافية للبلاد من خلال المشاورات مع المجتمعات المحلية. أكد معظم المجيبين (98.4%) أن هذا البرنامج (آلية تقاسم المنافع) له أهمية وأهمية قصوى لأنه يربط بين أنشطة التنمية والإغاثة وإدراك الدخل. قليل من المجيبين غير متفائلين بشأن هذا البرنامج لأن فشل مشاريع المنظمات غير الحكومية السابقة ما يزال عالماً في ذاكرتهم. هناك حاجة ملحة لمعالجة الجوانب القانونية لتقاسم المنافع وقد يستغرق ذلك أشكالاً مختلفة. مطلوب بناء الثقة والاطمئنان من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج أثناء عملية تقاسم المنافع. في هذه الدراسة، فضل 28.5% من المجيبين العقود بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين حددوا مهام ومسؤوليات الجانبين. اقترح 11.4% من المستجيبين إجراء مشاورات كصك قانوني لترتيب العلاقة بين اللاعب الرئيس في آلية تقاسم المنافع بينما اقترح بقية المجيبين (60.1%) الجمع بين التشاور والعقود.

7.31. الأنشطة المتوافقة مع آلية تقاسم المنافع

مجالات المشاركة: ذكر المجيبون خيارات مختلفة من خلالها يساهمون في إعادة تأهيل الغطاء النباتي في مناطقهم. أكد حوالي 47.7% من العينة التي أجريت معها مقابلات أنه بإمكانهم المساهمة في إعادة تأهيل الغابات في مناطقهم من خلال التخفيف من قطع الأشجار غير القانوني (الاستغلال الرشيد لمنتجات الغابات) بينما ذكر 18.1% اعتماد بدائل الطاقة كوسيلة للحد من الاعتماد على الفحم و الحطب للطاقة. يعتقد 28% من العينة التي أجريت معها مقابلات أنها يمكن أن تسهم في إعادة تأهيل الغابات في البلاد من خلال تقليل الاعتماد على منتجات الغابات ولا سيما المنتجات غير الخشبية. أعلن بعض المجيبين (5.7%) عن إمكانية المساهمة في ترميم الغطاء النباتي في البلاد من خلال التحكم في الرعي والحفاظ على مستويات مقبولة من القدرة الاستيعابية. وذكر البعض الآخر وسائل أخرى لإعادة تأهيل الغطاء النباتي في البلاد.

الأنشطة المحتملة لإشراك المجتمعات المحلية لاستعادة الغطاء النباتي: ذكر المجيبون في منطقة الدراسة الأنشطة المختلفة التي يمكن أن تسهم في استعادة الغطاء النباتي في البلاد. ذكر 36.8% من المجيبين أن إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية كنشاط حيوي يجب معالجته للتخفيف من اتجاه إزالة الغابات في البلاد. تم ذكر نظام التونجيا بنسبة 12.4% من المجيبين كواحد من الأنشطة التي يمكن معالجتها في برنامج تقاسم المنافع. وقد اقترح إنشاء أحزمة حماية لا سيما في مناطق الزراعة المطرية الآلية بنسبة 8.3% على أنها ماثوقة لتنفيذ النشاط من خلال آلية تقاسم المنافع. ذكر 13% من العينة التي تمت مقابلتهم أن الزراعة الغابية (المختلطة) هي واحدة من الأنشطة التي تحافظ على التنوع الحيوي في البلاد، بينما ذكر 6.7% الإدارة المشتركة للغابات كأحد البدائل لإعادة تأهيل الغطاء النباتي في البلاد.

8.31. مراجعة سياسات الغابات

ولنجاح تنفيذ المشاريع التجريبية، هناك حاجة إلى تنقيح السياسات المتعلقة بالغابات وإدخال مواد لاستكشاف الخيارات الممكنة لتقاسم المنافع على نحو منصف. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى موازنة آليات تقاسم الفوائد في مجال برنامج الرِدْ+ (REDD+) مع آليات تقاسم المنافع الأخرى في القطاعات ذات الصلة

9.31. التمويل

لا يمكن أن يكون الدخل من اتفاق دولي بشأن برنامج الرِدْ+ (REDD+) على الرغم من أهميته - سوى أحد مصادر الدفع للغابات السودان مقابل تقديم خدمات النظام البيئي. وينبغي إدراج التمويل المحلي لأنه يوفر دخلاً مضموناً مع مصدر مالي يتوقع أن يكون خاضعاً لرقابة مشددة ويمكن التنبؤ به من ترتيبات التمويل الدولية والأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وضع سياسات محلية قوية تمكن الإدارة المالية وهيئة إدارة الأسرة من العمل. وينبغي أن تكون العوائد الجلييلة التي تجمعها الهيئة القومية للغابات بمثابة رأس مال أولي للصندوق الائتماني الوطني أو بنك الكربون. وبدلاً من وجود نظام عام قائم على الضرائب يجمع الأموال في ميزانية عامة، يمكن للصندوق أن يعمل عن طريق جمع الأموال من القطاع الصناعي، ولا سيما الصناعات التي تسهم في التلوث.

هناك جدل بشأن دفع الحوافز. حيث فضل 43% من المجيبين الحصول على 50% من الأموال المخصصة للتشجير وإعادة التشجير في مزارعهم أو الغابات المحجوزة في مناطقهم. لقد برزوا هذه النسبة المئوية من خلال التعبير عن احتياجاتهم لتغطية النفقات أو الأولويات الأخرى. بمعنى آخر، يعتبرون أن هذا المبلغ (50%) مخصص لتغطية التكلفة إلى الوقت الذي سيذهبون فيه بدلاً من استخدامها في أنشطة أخرى لإدراج الدخل. من ناحية أخرى، اقترح 34.7% من المجيبين تخصيص 30% من المبلغ الإجمالي للأموال المخصصة لبرنامج التشجير وإعادة التشجير. يفضل بعض المجيبين الآخرين (22.3%) تلقي كل مبلغ البرنامج قبل زرع أي شتلة. لقد تحققوا من هذا النية بسبب عدم ثقتهم في موظفي الغابات الذين اتهموهم بالفساد. ناقش المجيبون جدول الدفع لكنهم لم يناقشوا مبلغ المال المدفوع لكل فدان أو للفدان. هذا يدل بوضوح أنهم يريدون فقط المال بغض النظر عن مقداره.

وأكد حوالي 52.3% من المجيبين أن الحافز الذي حصلوا عليه من المنظمات غير الحكومية أو الهيئة القومية للغابات يأخذ شكل خدمات الإرشاد (أساليب الإرشاد الفردي والجماعي). يركز الإرشاد على إذكاء الوعي وبناء القدرات للسكان المحليين في المناطق الريفية. ومن أشكال الحوافز الأخرى التي تقدمها الهيئة القومية للغابات والمنظمات غير الحكومية توزيع الشتول والتقاوى مجاناً للتشجير وإعادة التشجير. وفي بعض الأحيان، تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى المشاتل القروية والتي يمكن أن تُعد أيضاً حافزاً لإدراج الدخل. وأشار حوالي 9.8% من المجيبين إلى أن منتجات الغابات غير الخشبية لإدراج الدخل واستهلاك الأسر المعيشية هي حافز. وتشجع سياسة الغابات السكان المحليين على الاستفادة من منتجات الغابات غير الخشبية مجاناً كامتيازات. وتشمل الحوافز الأخرى جمع

الفروع الجافة والميتة والأشجار للاستخدام المنزلي. حيث تهدف الهيئة القومية للغابات إلى تقديم هذه الحوافز لتشجيع السكان المحليين على حفظ وحماية موارد الغابات في البلاد.

هناك جدل حول دفع الحوافز. فضّل 43% من المجيبين تلقي 50% من الأموال المخصصة للتشجير وإعادة التشجير في مزارعهم أو الغابات المحجوزة في مناطقهم. لقد برزوا هذه النسبة المئوية من خلال التعبير عن احتياجاتهم لتغطية النفقات أو الأولويات الأخرى. بمعنى آخر، يعتبرون أن هذا المبلغ (50%) مخصص لتغطية التكلفة إلى الوقت الذي سيذهبون فيه بدلاً من استخدامها في أنشطة أخرى لتوليد الدخل. من ناحية أخرى، اقترح 34.7% أن يتم تخصيص 30% من المبلغ الإجمالي لصالح برنامج التشجير وإعادة التشجير. يفضل بعض المستجيبين الآخرين (22.3%) تلقي كل مبلغ البرنامج قبل زرع أي شتلة. لقد تحققوا من هذا النية بسبب عدم ثقتهم في موظفي المجلس الوطني الاتحادي الذين اتهموه بالفساد. ناقش المجيبون جدول الدفع، لكنهم لم يناقشوا مبلغ المال المدفوع لكل فدان أو للقدان. هذا يدل بوضوح على أنهم مجرد عصا المال بغض النظر عن مقدارها.

10.31. رصد المشاريع التجريبية

يجب أن يكون الرصد عملية مستمرة بدءاً من مرحلة التخطيط، ويتعين على الشركاء تقديم تحديثات ربع سنوية للمركز بما في ذلك تقارير من أصحاب المصلحة الأساسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تقييمات داخلية هامة في منتصف المدة لجميع المشاريع. وينبغي أن تشمل هذه التقييمات أصحاب المصلحة في الدراسات الاستقصائية وأن تضطلع بها اللجان الفنية للمشاريع لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج والنواتج المتفق عليها للمشاريع. يجب على نقاط إرتكاز المشروع في الولاية المختارة أن تشرف على العدادين من الهيئة القومية للغابات لجمع البيانات. وتشمل أهداف الرصد ما يلي: التحقق من مستوى التقدم ومعدل التنفيذ وجودة حوكمة المشروع وتحديد احتياجات بناء القدرات وتحسين الفهم بين موظفي برنامج الرّدْ+ (REDD+) وإدماجه في مفاهيم إدارة الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، يهدف الرصد إلى زيادة وقت الاتصال بين أخصائيي الإرشاد والمجتمعات المحلية وزيادة ثقة وكلاء الإرشاد الحكوميين في إشراك المجتمعات المحلية وتقديم الدعم الإرشادي على مستوى المجتمعات المحلية (الهيئة القومية للغابات).

11.31. بناء القدرات المؤسسية وتكرار نجاح المشروع

ضماناً للنجاح الدائم وتكرار آلية تقاسم المنافع التي تم تطويرها من أجل الموقعين، من المهم ضمان وجود القدرات المؤسسية اللازمة للإدارة الفعالة لتقاسم المنافع والدعم الفني. لضمان ذلك، ستستثمر المشاريع في أنشطة مختارة لبناء القدرات المؤسسية. وينبغي أن يبدأ ذلك بالتدريب الحكومي على مستوى الولايات والمستوى المحلي على السواء لتعزيز قدرات تقديم الخدمات لأصحاب المصلحة من جهة، والقدرة التقنية اللازمة للاضطلاع بالمسؤوليات الأخرى المقررة من جهة أخرى. وسيتم استكمال بناء القدرات التقنية مع المؤسسات المحلية والحكومية من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات والإدارات الحكومية. وعلاوة على

ذلك، سيحدد المشروع علاقات محددة من المعروف أنها لا تعمل بشكل جيد في الوقت الراهن، ولكنها مطلوبة للحصول على دعم فعال لتقاسم المنافع في مجالات المشروع. وأخيراً، ينبغي ترتيب الترتيبات لدعم القدرات التقنية والتنسيق وبناء العلاقات وزيارات المشاريع والجولات الدراسية. ويمكن استخدام الجولات الدراسية لتعزيز التعلم بشأن التنفيذ الفعال لآلية تقاسم المنافع.

12.31. تحليل أصحاب المصلحة والأدوار

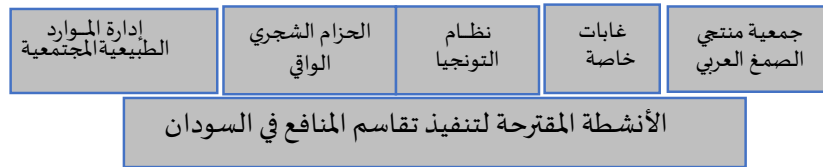
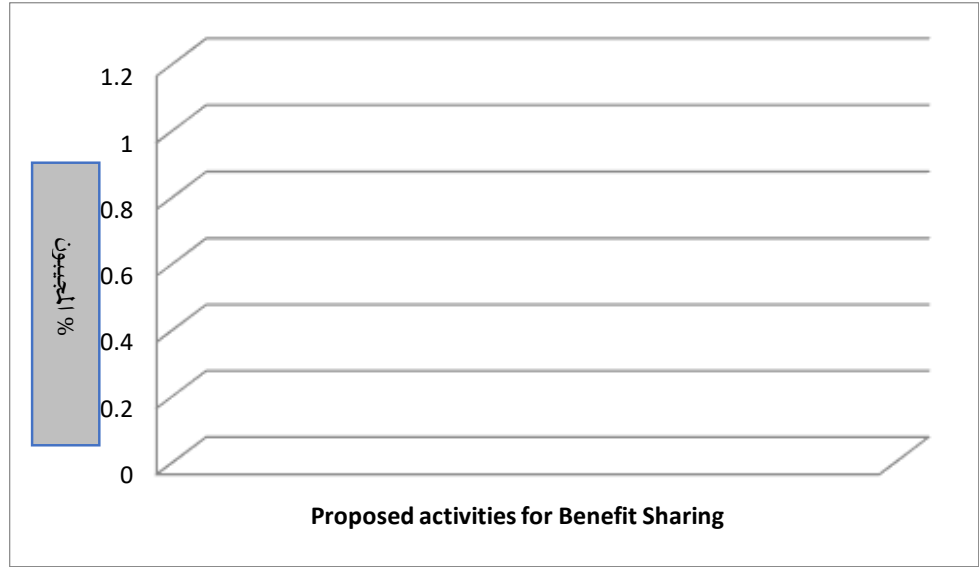
تم بالفعل تحديد أصحاب المصلحة في برنامج الرِّدْ+ (REDD+) في السودان على النحو المذكور أعلاه بما في ذلك المجتمعات المحلية والوزارات والإدارات المختصة والقطاع الخاص وغيرها. تتمثل الأهمية التي تكتسبها الأطراف المؤسسية صاحبة المصلحة (أصحاب المصلحة من المؤسسات) في دورها المفيد الذي من شأنه أن يكفل استدامة تقاسم المنافع بفعالية وإمكانية إعادة تقاسمها على المدى الطويل. وستستفيد المؤسسات الحكومية من المشاريع بطريقتين.

أولاً، سيسهم المشروع إسهاماً مباشراً في تحقيق المؤسسات لخططها وولاياتها.

ثانياً، سيشارك معظمهم في برنامج المشروع لبناء القدرات المؤسسية.

وكان من الممكن إدراج الأنشطة المختلفة التي من المرجح أن تكون ملائمة بشكل جيد لتغطية برنامج تقاسم المنافع. وبذلت محاولات لترتيب مختلف الأنشطة حسب تفضيل المجيبين. وبين الشكل (10) مختلف الأنشطة التي اقترحها المجيبون لتنفيذ آلية تقاسم المنافع في السودان. أكد ما يقرب من نصف المجيبين (49.7%) أن جمعيات منتجي الصمغ العربي هي النشاط الأكثر ملاءمة التي تتناسب بشكل جيد مع آلية تقاسم المنافع. وعلى الأقل، فإن هذه الأنشطة أكثر تنظيماً من الناحية المؤسسية مقارنة بالأنشطة الأخرى. وقد اقترح 17.6% من المجيبين المركز الأول في إدارة الموارد الطبيعية على صعيد المجتمع المحلي (إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية)، واحتل المركز الثاني في المرتبة الثانية بعد جمعيات منتجي الصمغ العربي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الخبرة المكتسبة من العمل مع المنظمات غير الحكومية في مجال الإرشاد الغابي والغابات الشعبية. ويدعم هذه الحقيقة 53.9% من المجيبين الذين أوضحوا أن لديهم فرصة للعمل مع بعض المنظمات غير الحكومية. وأكد أعضاء هذه المجموعة أن المنظمات غير الحكومية قامت بتدريبهم على مختلف أنشطة إنتاج الشتول واختيار التقاوى من الأشجار الأم... إلخ. وقد اعتادت المنظمات غير الحكومية على تناول جدول أعمال الحوافز في أنشطتها من أجل تشجيع المجتمعات المحلية على مواصلة المشاركة الحقيقية في تنفيذ مختلف الأنشطة واعتمادها. والخيار الثالث لتنفيذ آلية تقاسم المنافع هو الحزام الشجري الوافي على النحو الذي اقترحه 8.8% من المجيبين. وتشمل مجالات الأنشطة الأخرى نظام التونجيا والغابات الخاصة على النحو المقترح بنسبة 88.3% لكل منها.

إن الحفاظ على الغطاء النباتي وحمايته: تحتاج الحماية والحفظ إلى مراقبة مستمرة وتقييم مستمر لحالة الغطاء النباتي. أظهرت غالبية المجيبين (96.4%) إمكانية حماية الغطاء النباتي من خلال تعبئة وتوعية المجتمعات المحلية.



الشكل (7): الأنشطة المقترحة لتنفيذ تقاسم المنافع في السودان

13.31. آفاق آليات تقاسم المنافع

بالنسبة لطريقة المشاركة في برنامج تقاسم المنافع ، فضل 22.3% العمل المجتمعي الذي يحق لجميع أفراد المجتمعات المشاركة في البرنامج والاستفادة من نتائجه ، بينما يفضل 17.1% العمل على أساس فردي. تحقق عضو هذه المجموعة من تفضيله من خلال حقيقة أن العمل الجماعي قد يؤدي إلى نشوب منازعات بين أفراد المجتمعات المحلية. هناك أمثلة قليلة من الصراعات المرتبطة بالعمل في مجموعات. يؤيد باقي المجيبين (60.6%) فكرة تبني آلية تقاسم المنافع من خلال أساس فردي وأساس مجتمعي أي أنه لا يوجد أي قيود على أحدهما أو كليهما.

وفقاً لنتائج هذه الدراسة، فقد أشار غالبية المجيبين (98.4%) إلى أن مستوى المشاركة سيكون مرتفعاً للغاية إذا كان البرنامج في الموعد المحدد من حيث تقديم الدفع في الوقت المناسب كما هو متفق عليه في العقود ومن خلال عملية التشاور. وفيما يتعلق بطريقة المشاركة في برنامج تقاسم المنافع، فضل 22.3% العمل المجتمعي الذي يحق فيه لجميع أفراد المجتمعات المشاركة في البرنامج والاستفادة من نتائجه، في حين يفضل 17.1% العمل على أساس فردي. وقد تحقق عضو هذه المجموعة من تفضيله من خلال حقيقة أن العمل المجتمعي قد يؤدي إلى نزاعات بين أفراد المجتمعات المحلية. وهناك أمثلة قليلة على الصراعات المرتبطة بالعمل في

مجموعات. يؤيد باقي المجيبين (60.6%) فكرة اعتماد آلية تقاسم المنافع من خلال أساس فردي وأساس مجتمعي أي أنه لا يوجد أي قيود على أحدهما أو كليهما.

32. المكونات الرئيسية للمشاريع التجريبية

1.32. العمر الافتراضي للمشروع

فيما يتعلق بعمر البرنامج، برزت ثلاثة خيارات وفقاً لنتائج هذه الدراسة. حيث فضّل معظم المجيبين (46.1%) برنامج لمدة 3 سنوات للتشجير وإعادة التشجير، في حين فضل 29.5% برنامجاً لمدة 4 سنوات. تم تفضيل الخيار الثالث (برنامج مدته 5 سنوات) من قبل 24.4% من المجيبين. لا يوجد مجرد مبرر لاختيار العمر الافتراضي للبرنامج، ولكن يبدو أن المجيبين قد ركزوا على أقصر فترة زمنية ممكنة لهذا البرنامج. لم يوضح أي من المجيبين ما سيحدث بعد الإنهاء التدريجي للبرنامج، ويظل هذا السؤال هاماً بالنسبة لتنفيذ آلية تقاسم المنافع في السودان.

2.32. الحق في المشاركة في آلية تقاسم المنافع

من المهم تحديد مسألة المجال المناسب لتنفيذ آلية تقاسم المنافع ابتداءً من البداية لأن بعض المشاركين يفضلون المشاركة على أساس فردي. يوضح الشكل (11) تصور المجيبين فيما يتعلق بالحد الأدنى لمساحة ملكية الأراضي للمشاركة في آلية تقاسم المنافع. اقترح حوالي 31.1% من المجيبين أن الحد الأدنى لمساحة الأرض للمشاركة في آلية تقاسم المنافع هو 50 فدان، بينما اقترح 14.5% ملكية 75 فدان لتكون مؤهلة للانضمام إلى آلية تقاسم المنافع. حيث اقترح 25.9% من المجيبين مائة فدان للانضمام إلى البرنامج، في حين اقترح 28.5% من المجيبين مساحة أكثر من 100 فدان للنظر في تنفيذ برنامج تقاسم المنافع.



الشكل (8): الحد الأدنى من مساحة حيازات الأراضي للمشاركة في تقاسم المنافع

3.32. تحليل النوع الاجتماعي

تشكل النساء في منطقة المشروع نسبة كبيرة من السكان. لذلك ستكون هناك حاجة إلى جهود محددة الأهداف لضمان مشاركة المرأة بصورة مجدية في المشاورات وأنشطة المشاريع، وكذلك تقاسم المنافع الناشئة عن الأنشطة المقترحة. سيسترشد المشروع بمخرجات التحليل الجنساني في وضع أنشطته المتعلقة بالبرنامج، حيث سيتم إيلاء الاهتمام للتخطيط والرصد وجمع البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية (التي تراعي الفوارق بين الجنسين) لضمان المساواة/ الإنصاف من حيث المشاركة / صنع القرار وتقاسم المنافع التي يتمتع بها الرجال والنساء . وبالتالي، ينبغي تمثيل المرأة في كل من اللجنة الاستشارية والفنية.

4.32. بناء القدرات

إن تخطي السياسة ومرحلة الاستعداد تقاسم العادل للمنافع ليس مجرد سياسة جيدة. يتطلب موارد وقدرة الأفراد والمؤسسات على التنفيذ الفعال للآليات. إن التدريب ضروري لتبني المداخلات بشكل صحيح. يحتاج المشاركون في هذه الدراسة إلى حاجة ماسة للتدريب في مختلف الأنشطة والعمليات لآلية تقاسم المنافع. يتطلب التوعية المكثفة إبراز آلية تقاسم المنافع. خلاصة القول، ينبغي أن يركز التدريب على تسليط الضوء على النهج والمبادئ قبل الشروع في الأنشطة الفعلية لإنتاج الشتول. هذه الحقيقة يدعمها 89.1% من المجيبين الذين شددوا على أهمية التدريب. يعتقد بقية المجيبين (10.9%) أنهم على دراية بالأنشطة المختلفة لإنتاج الشتلات وزرعها والعمليات الفلاحية الغابية المختلفة بسبب الخبرة المتراكمة المكتسبة من العمل مع المنظمات غير الحكومية في الماضي. مجالات التدريب الرئيسية التي اقترحها المستجيبون هي : اقترح 41.9% التدريب في مجال الرصد والتقييم. يمكن التحقق من ذلك من خلال

حقيقة أن السكان المحليين يرغبون في معرفة الدخول والخروج من النشاط مع دعم الحد الأدنى من موظفي برنامج تقاسم المنافع ، في حين أكد 27.5% من المجيبين على أهمية الوعي بالجوانب القانونية لتقاسم المنافع من أجل تجنب الصراعات في المدى القصير أو الطويل. اقترح بعض المجيبين (11.9%) التدريب على المسائل المالية، في حين اقترح 19.2% التدريب على حفظ الملفات.

5.32. المعلومات اللازمة للمشاركة في آلية تقاسم المنافع

سُئل المجيبون عن المعلومات التي يحتاجون إلى معرفتها قبل البدء في إجراءات مشاركتهم في أنشطة برنامج تقاسم المنافع. يوضح الشكل (12) نوع المعلومات المطلوبة قبل الانضمام إلى برنامج تقاسم المنافع.



الشكل (9): المعلومات اللازمة لتنفيذ آلية تقاسم المنافع

إن أهم شيء ضروري لتنفيذ آلية تقاسم المنافع هو الشفافية ، كما أشار 56.9% من المجيبين. الشفافية فيما يتعلق بكيفية تحويل الأموال ، وقناة الإيداع وتوزيع النقد ، وكيفية مراقبة سلاسل الدفع ومتابعتها ، ومن المسؤول عن العملية برمتها. صرح حوالي 16.1% بوضوح بأهمية طرق الدفع (الأقساط أو كلها في وقت واحد). تمثل معلومات توزيع المنافع حجر الزاوية لنجاح تنفيذ آلية تقاسم المنافع ، والتي بموجبها يمكن للسكان المحليين تقرير ما إذا كانوا سيشاركون في العملية أو يكون لديهم قرار من البداية حول مشاركتهم أم لا. في حين أن 14.5% يحتاجون إلى معلومات حول حيازة الأرض ، ما إذا كانت حيازة الأراضي العرفية ستظل سارية أم سيتم استبدالها بنظام بديل للحيازة. بعض الناس يشككون في التدخل على افتراض أن ملكية الأرض ستكون تحت سيطرة الحكومة. يدعم هذا الافتراض 36.3% من المجيبين. يريد بعض المزارعين معرفة ما إذا كانت هناك بعض العقوبات أو العقوبة فيما يتعلق بعدم الالتزام بالعقد مع برنامج تقاسم المنافع. ومع ذلك ، يعتقد معظم المجيبين (88.1%) أن المنظمات الدولية هي المسؤولة عن توفير التمويل للبرنامج ، في حين ذكر 10.4% أن الهيئة القومية للغابات كمصدر للتمويل بينما ذكر بقية المستطلعين الحكومة القومية.

33. تدابير المخاطر والقيود التي تواجه تقاسم المنافع في السودان

كان السكان المحليون في منطقة الدراسة سعداء بربط زراعة الأشجار بالحوافز. فقد ذكر معظمهم أنهم بدون حوافز سبق أن شاركوا في برامج التشجير التابعة للهيئة القومية للغابات. علاوة على ذلك، فقد عملوا في الماضي بالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية في مجال إعادة تأهيل الغابات المحجوزة. أظهرت العينة التي أجريت معها مقابلات كاملة اهتمامها بالمشاركة في برنامج تقاسم المنافع لأنه يوفر حوافز نقدية. حماس المشاركين في البرنامج مرده إلى مساهمته في تعزيز القيمة الجمالية لمواقعهم والاستمتاع بمنتجات أشجار الفاكهة وإدراك الدخل من تبني زراعة الأشجار.

يواجه تنفيذ تقاسم المنافع في السودان العديد من التدابير المنطوية على المخاطر والقيود. فقد ذكرت نقاط الإتصال في الأقاليم الخمسة العوامل المختلفة الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهور الغطاء الشجري في المناطق المختلفة. برأها تتمثل العوامل الرئيسية المسؤولة عن انحسار الغطاء النباتي في التوسع في الزراعة المطرية الآلية ولا سيما في الإقليم الشرقي والاعتماد على الغابات كمصدر لتوفير حطب الوقود في الأقاليم الخمسة تقريباً والرعي الجائر حيث يسود البدو الرحل ودورات/موجات الجفاف المتكررة وتقلبات هطول الأمطار والتي هي عامل حاسم لنجاح التجديد (الاصطناعي والطبيعي) وحوادث الحرائق التي تحدث بسبب جمع العسل وتقنية تمارس من قبل الرعاة للحصول على براعم جديدة من الأعشاب والأشجار والشجيرات القديمة وانتشار الأمراض والآفات والاعتماد على الغابات لتوفير مواد البناء في المناطق الريفية في الأقاليم الخمسة والتوسع في الزراعة المتنقلة حيث يتطلب الأمر إفساح المجال للزراعة بتوفير مساحات شاغرة على حساب الأشجار وتعديات النازحين ولا سيما في إقليم دارفور وانتشار الفقر المدقع الذي يؤدي إلى الاعتماد على الغابات كمصدر للدخل (الحطب والفحم) وإقامة معسكرات إيواء لهم بالغابة كما هو الحال في غابة سيواينغا (Siwailinga) في إقليم دارفور. ويزيد من تفاقم الوضع تحويل الغابات المحجوزة والطبيعية إلى مشاريع زراعية (مشاريع تنمية). ساهم هذا الاتجاه بشكل كبير في تدهور موارد الغابات في البلاد، وخاصة في إقليم دارفور. علاوة على ذلك، فإن الاستغلال غير الرشيد لموارد الغابات من قبل القوات العسكرية في أجزاء مختلفة من البلاد هو السبب وراء تدهور الغطاء النباتي.

34. الاستنتاجات

تم استخلاص عدة استنتاجات من هذه الدراسة. الاستنتاجات الرئيسية هي:

❖ وفق تقدير الهيئة القومية للغابات أن الغابات تغطي حوالي 11.6% من مساحة السودان (بعد فصل جنوب السودان). يقدر متوسط الزيادة السنوية في حجم الحصر المتنامي بـ 1.340 مليون متر مكعب بمعدل إزالة 5% سنوياً بين عامي 1990 و 2005 فقدت البلاد 11.6% من الغطاء الشجري.

❖ تشمل الآثار المحتملة لتغير المناخ في السودان تشمل الحد من سلامة النظم الإيكولوجية ومرونتها وتدني التنوع الحيوي وانحسار رقعة الغابات ومناطق المراعي والمساحات المزروعة وانخفاض في إنتاج المحاصيل والكتلة الحيوية وعائدات الصمغ العربي ونوبات متكررة من الجفاف. وتتفاقم آثار تغير المناخ بسبب عدم كفاية التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات التي تتعامل مع الموارد الطبيعية وتغير المناخ. وفي ضوء ذلك، هناك حاجة إلى وضع سياسة وطنية لتغير المناخ للاسترشاد بها في كيفية الاستجابة المتسقة والمنظمة للتحديات التي يطرحها تغير المناخ على جميع المستويات والقطاعات والمقاييس.

❖ أعد السودان استراتيجية لآلية التنمية النظيفة لدعم الاستثمار في الكربون وتعزيز إجراءات آلية التنمية النظيفة وبناء القدرات داخل الجهات الفاعلة المحتملة لآلية التنمية النظيفة في السودان وتقييم إمكانات آلية التنمية النظيفة في مختلف القطاعات وتطوير القدرات وإذكاء التوعية بمرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرذ+ (REDD+)) و مقترح مرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان.

❖ يمثل الانبعاث من الغابات 75% من إجمالي ثاني أكسيد الكربون المنبعث في السودان وفقاً للحصر الأول في السودان الذي اعتبر عام 1995 سنة الأساس. تُعزى هذه الانبعاثات بشكل أساسي إلى إزالة الغابات وتدهورها الناتج عن ارتفاع الطلب على حطب الوقود وإنتاج الفحم وتحويل الغابات إلى أراضي زراعية. يفقر السودان إلى إطار سياساتي وتشريعي شامل يتناول السياسة المتعلقة بالتخفيف بطريقة متكاملة. بدلاً من ذلك، هناك عدد من السياسات القطاعية الفردية التي تميل إلى العزلة عن بعضها البعض. ومع ذلك، فإن تقييم القطاعات السودانية يوفر مجموعة هائلة من الفرص للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

❖ السودان طرف في مجموعة واسعة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية وقد صدق على العديد من الاتفاقيات البيئية العالمية بعضها من خلال التمويل المتاح من مرفق البيئة العالمية. وقد مكّن ذلك السودان إلى حد كبير من تحديد القيود والأولويات الوطنية في مجال القدرات للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقيات ريو الثلاث. علاوة على ذلك، قام السودان بصياغة واعتماد العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بتغير المناخ.

❖ يركز قانون حماية البيئة على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تعزيز التنسيق بين الحكومة والمؤسسات الوطنية الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. علاوة على ذلك، توفر الاستراتيجية ربع القرنية موجبات سياساتية لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن الإستراتيجية البيئية للبلاد. وتنص بوضوح على أن القضايا البيئية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جميع المشاريع الإنمائية، مما يبرئ البيئة الموالية لتعميم مبادرات تغير المناخ بما في ذلك برنامج الرِّدِّ+ (REDD+) من أجل التنمية في التخطيط الإنمائي.

❖ يتمتع السودان بموارد الغابات الغنية والمتنوعة والتي تسهم بشكل كبير في القطاع التقليدي المهمين. تعتمد المشاريع الحكومية بشكل أساسي على نظام الري المطري، وبالتالي فهي معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ وانخفاض هطول الأمطار.

❖ معظم غابات البلد هي موائل مفتوحة أو شبه مفتوحة تبلغ مساحتها 4% من مساحة أراضي السودان؛ كمحميات للغابات تتلقى مستوى خاصاً من الحماية والإدارة. وحتى الآن، لم تتمكن عملية حجز الغابات إلا من اعتماد حجز نحو 1.7 مليون هكتار (0.4% من المساحة الإجمالية للبلاد) ونشرها في الجريدة الرسمية. ومع ذلك، فإن الغابات تحظى الآن بمزيد من الاهتمام والالتزام من الحكومة كضمانة محتملة للتنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر.

❖ تراوحت البرامج السنوية للتشجير وإعادة التشجير بين 63 000 و84 000 هكتار خلال الفترة 2000-2009. وتشكل مساحة المزارع جزءاً صغيراً مقارنة بالغابات الطبيعية المحجوزة والغابات خارج المنطقة المحجوزة. إن معدل إزالة الغابات في السودان مثير للقلق، فقد السودان ما يقدر بـ 12% من غاباته (8.8 مليون هكتار) ما بين 1990 و2005. ويعزى التدهور المستمر للغابات في السودان وخسارتها إلى اعتماد السكان على الأخشاب لتلبية احتياجات الطاقة والجفاف والتصحر والتوسع في الزراعة الآلية والافتقار إلى الإدارة الفعالة للغابات. تُعد إزالة الغابات والإفراط في استخدام الغطاء النباتي هما السببان الرئيسيان للتعدي على الصحراء.

❖ تسهم الغابات في السودان مساهمة كبيرة في توفير سبل كسب العيش المستدامة للمجتمعات المحلية. من شأن هذه الممارسة أن تشكل ضغطاً هائلاً على الغابات. وتشمل المنتجات الملموسة الرئيسية التي يتم الحصول عليها من الغابات العلف وأعمدة البناء وخشب الوقود ومنتجات الغابات غير الخشبية. ومع ذلك، فإن الغابات توفر فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية هائلة للمجتمعات المحلية غير المدرجة في الميزانية في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

❖ يدعم برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات عمليات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات التي تقودها الدولة ويشجع على المشاركة المستنيرة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات التي تعتمد على الغابات. على الرغم من الاعتراف ببرنامج الرِّدِّ+ (REDD+) رسمياً منذ مؤتمر

الأطراف الخامس عشر (كوبنهاغن ، 2009)، فإن العديد من الأسئلة حول تصميم وتنفيذ بنيات البرنامج الوطني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات لا تزال دون حل. ومع ذلك، يعتبر السودان برنامج الرِدْ+ (REDD+) مجالاً ذا أولوية في إدارة موارد الغابات والمراعي في البلاد. وقد تم إشراك حكومة السودان في عملية الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات من خلال مرحلتين (تطوير استراتيجية الاستعداد والتأهب لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات وصياغة استراتيجية الحد من آثار الكوارث في المناطق الريفية).

❖ ليس لدى السودان مستوى قومي مرجعي للانبعاثات و/أو مستوى مرجعي للغابات نظراً لعدم إجراء حصر قومي وطني للغابات حتى بالنسبة لتقريري الاتصال الأول والثاني حيث استخدم السودان الأرقام الافتراضية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1996 المتعلقة بتوجيهات الممارسات الجيدة.

❖ تقتصر الأنشطة الرئيسية لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (برنامج الرِدْ+ (REDD+)) في السودان حتى الآن على إنشاء وحدة وطنية من أجل وضع إطار لخطة استراتيجية برنامج الرِدْ+ (REDD+) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية وتنظيم ورشة العمل الأولى لبرنامج الرِدْ+ (REDD+). ركزت الأنشطة الأخرى بشكل أساسي على أنشطة البرمجيات مثل التقييم السريع لموارد الغابات وتصنيف الغابات وإذكاء الوعي وتقييم بعض المزارع والأنشطة حول الغابات الشعبية وتقييم معدل تدهور وإزالة الغابات والبيانات المتعلقة بالسكان المحليين وغيرهم ممن يعتمدون على الغابات في السودان.

❖ استخدم السودان مخصصات نظام التخصيص الشفاف للموارد التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF STAR) لتمويل مشروع التخفيف من آثار التغير المناخي من خلال إدارة موارد الغابات، ويشمل التشجير/إعادة التشجير وإدارة الغابات ومكونات توفير الطاقة في الكتلة الحيوية. ويشمل هذا المشروع أيضاً مشروعاً تجريبياً بشأن برنامج الرِدْ+ (REDD+) من أجل بناء القدرات الوطنية واكتساب الخبرة من خلال أمثلة عملية.

❖ هناك بالفعل توقعات وتحديات كبيرة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات من حيث انبعاثات الكربون والدخل والفوائد الأخرى. ومع ذلك، فإن جعل برنامج الرِدْ+ (REDD+) يعمل بصدق لصالح المجتمعات المحلية للغابات بطريقة تمكن من تحقيق الاستدامة والإنصاف، ستكون مهمة صعبة.

- ❖ هناك عوامل تمكينية مواتية لآلية تقاسم المنافع في السودان ، مثل توفر الأراضي للتشجير ووجود الغابات المحجوزة والسياسات والتشريعات التي تدعم التشجير وإعادة التشجير إلى جانب الطلب المستمر والقوي لمنتجات الغابات واتساقها مع الأسواق.
- ❖ مفهوم تقاسم المنافع ليس جديداً على السودان، وقد تم ممارسته تقليدياً منذ فترة طويلة. خلال العقود الماضية تم إدخال المفهوم الحديث لتقاسم المنافع فيما يتعلق بإدارة حزام الصمغ العربي من خلال خدمات الإرشاد وتشمل تقديم المساعدة الفنية والشتول المدعومة وحوافز البقاء على قيد الحياة والإعانات إلى المشاتل الخاصة.
- ❖ من أجل تطوير آلية تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) ، تشجع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الإجراءات الوطنية وتصر على أن تكون لها عضوية برنامج الرِدْ+ (REDD+) للامتثال لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- ❖ العناصر الرئيسية لتقاسم المنافع هي تحديد المنافع والمستفيدين ونماذج توزيع المنافع وتقاسم المنافع الدستورية وترتيبات تقاسم المنافع التعاقدية وربط حقوق الأراضي ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) .
- ❖ من الصعب التنبؤ بالبعد الزمني لجدول مدفوعات برنامج الرِدْ+ (REDD+) وسيتوقف على استقرار أسعار الكربون وعوامل أخرى.
- ❖ على الرغم من توقع الكثير من برنامج الرِدْ+ (REDD+) ، فإن فوائدها وتكاليفها الحقيقية ليست واضحة بعد. من المهم أن تتضمن الآليات تقديرات واقعية للفوائد والتكاليف مع مراعاة عدم اليقين.
- ❖ من المهم أن تتسق ترتيبات تقاسم المنافع مع قواعدها. قد تحتوي الدساتير على مبادئ عامة طموحة بشأن توفير حوافز لحماية البيئة و/أو تقاسم المنافع. ويمكن للدساتير أيضاً أن تحدد كيفية تقسيم الإيرادات المتأتية من موارد الغابات بين مختلف المستفيدين.
- ❖ يمكن استخدام الترتيبات التعاقدية لتوضيح الاتفاقية بين مختلف أصحاب المصلحة والسماح للأطراف بتجنب القضايا محل النزاع ، خاصة شروط تسوية المنازعات.
- ❖ تُعد مشاركة الجمهور للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين حجر الزاوية للتنفيذ الناجح لآليات تقاسم المنافع. علاوة على ذلك ، فإن بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة يمثل أولوية قصوى لتنفيذ آليات تقاسم المنافع.

- ❖ يمكن استخدام المشروع التجريبي كتجربة لتنفيذ آلية تقاسم المنافع لأن معظم المتطلبات والعناصر الأخرى غير واضحة حتى الآن. ومن الحكمة البدء بمشروع صغير لتعلم الدروس وتحديد القيود والعيوب التي تعترض تنفيذ نظام تقاسم المنافع.
- ❖ السودان مؤهل بما فيه الكفاية لمعالجة آلية تقاسم منافع برنامج الرِدْ+ (REDD+) وعلى الرغم من أن دستور البلد لم ينص صراحة عن تقاسم المنافع، إلا أنه قد عالج القضايا البيئية ضمناً. وتشجع سياسات الغابات في البلاد على تخصيص حق استخدام الغابات للمالكين وتشجع إنشاء غابات مجتمعية.
- ❖ بالنسبة للسودان، يُعرّف تقاسم المنافع بأنه منافع بيئية واجتماعية واقتصادية تسهم في قدرة المجتمعات المحلية والمجموعات المحلية الموجودة حول الغابات على الصمود. تدرك المجتمعات المحلية أهم الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الرِدْ+ (REDD+) ذات الصلة بالظروف الخاصة بالسودان.
- ❖ تمكن مشروع برنامج الرِدْ+ (REDD+) في السودان من تحديد المستفيدين من تقاسم المنافع في البعدين الرأسي والأفقي. حيث يمثل القطاع الرأسي الوزارات المختصة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بينما يمثل البعد الأفقي المجتمعات المحلية والأفراد والأسر ومنظمات المجتمع المدني.
- ❖ تستند النماذج المتاحة لسياسات إدارة الغابات المعتمدة في السودان إلى خطط الإدارة التشاركية للغابات ونظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي. حيث إن أفضل نموذج لتوزيع الفوائد في السودان هو عن طريق العقود التي تُبنى على الجمع بين التوزيع الأفقي أو الرأسي.
- ❖ الدعوة إلى اتباع نهج متداخل لتوزيع منافع برنامج الرِدْ+ (REDD+) على الصعيد الدولي/القومي والمحلي في السودان، لأنه يوفر أكبر الفوائد للمجتمعات المحلية المؤهلة. تقدم آلية تقاسم المنافع المقترحة مثلاً على الترتيبات المؤسسية وترتيبات الإدارة. وتشمل الاعتبارات الرئيسية مساءلة المجتمعات المحلية والجماعات المحلية المستهدفة وشرعيتها المتصورة.
- ❖ بالنسبة للسودان لم تتضح بعد الفوائد والتكاليف الحقيقية، ولا تتوفر سوى معلومات قليلة عن حساب تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة المعاملات وتكلفة التنفيذ. ومع ذلك، فإن الجوانب القانونية لتقاسم المنافع موجودة على النحو المبين في دستور البلاد وسياساته وتشريعاته.
- ❖ إن نظام حيازة الأراضي في السودان وما يكتنفه من غموض وتعقيد من شأنه أن يخلق اللبس فيما يتعلق بتقسيم المسؤولية عن الحفاظ على الغابات وتحديد المستفيدين وبالتالي التوزيع المنصف للمنافع.

❖ المشاركة العامة في الأنشطة التنموية في السودان قصة قديمة. يطبق فيها أسلوب النفيير (ثقافة النفيير من الموروث السوداني المبني على النخوة والمروءة – الفرعة في السراء والضراء -) تقليدياً لضمان إنجاز الأعمال الاجتماعية في الوقت المناسب بما في ذلك الإغاثة وإدارة الكوارث. وبناء على ذلك، فإن المشاركة العامة في برنامج الرِدْ+ (REDD+) مضمونة للغاية. غير أن هناك حاجة ملحة إلى بناء القدرات في الجوانب الأخرى من تقاسم المنافع الخاصة ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) لصالح جميع أصحاب المصلحة (المسؤولون الحكوميون في الوزارات المختصة والمجتمعات المحلية) في مختلف المجالات المتعلقة بتقاسم المنافع.

❖ هناك خيارات محدودة لمصدر تمويل نظام تقاسم المنافع في السودان. ويمكن أن يكون مصدر التمويل من خلال مبادرات بناء القدرات الممولة من المانحين مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات في البلدان التي تمر بفترة ما بعد الاستجابة القصوى والبلدان ذات الكثافة الإنتاجية. ويمكن أن تكون هناك مصادر أخرى هي إنشاء صندوق ائتماني قومي وإنشاء بنك للكربون يمول من مصادر مختلفة مثل الضرائب والعوائد.

❖ وثمة حاجة إلى التدريب على كيفية الرصد الإبلاغ والتحقق من تقاسم المنافع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعلم من الإدارة التشاركية للغابات ونظام الدفع مقابل خدمات النظام البيئي و الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية لتحديد الدروس الرئيسية لآلية تقاسم الفوائد في إطار برنامج الرِدْ+ (REDD+) .

35. التوصيات

- ❖ يجب إعادة تفعيل مرسوم مجلس الوزراء رقم 40 لسنة 1997 من أجل تمويل مشروع تجريبي لتقاسم المنافع باستخدام نسبة 40% من الإيرادات التي تحتفظ بها الهيئة القومية للغابات.
- ❖ ضرورة وضع أطر للتنسيق والتبادل بين مختلف المؤسسات العاملة في المجالات المتصلة بتغير المناخ. حيث تُعد الحوكمة والتنسيق من صميم سياسات تغير المناخ في السودان.
- ❖ وهناك عدد من استراتيجيات وخطط العمل الإنمائية الوطنية لها أهداف مماثلة لخطط التكيف مع تغير المناخ، مثل الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر إلى جانب السياسات القطاعية والخطط الاستراتيجية الأخرى. ويتيح ذلك المجال لإيجاد التآزر بين التكيف مع تغير المناخ والأهداف الإنمائية من أجل تحقيق فرص أفضل لسبل كسب العيش ؛
- ❖ يجب أن تعتمد الهيئة القومية للغابات مداخل آلية تقاسم المنافع من أجل إثراء الغابات المحجوزة وإعادة تشجيرها لأن إمكانية تحقيق نتائج مثمرة عالية.

- ❖ يجب على الهيئة القومية للغابات توعية وتعبئة المجتمعات المحلية للمشاركة في برامج التشجير وإعادة التشجير من خلال اعتماد أنشطة الإدارة المشتركة للغابات وإدارة الغابات الشعبية ومعالجة الحوافر كجزء من آلية تقاسم المنافع.
- ❖ ينبغي أن تشمل سياسة الغابات لسنة 2015 آلية تقاسم منافع برنامج الرِّدْ+ (REDD+) في السودان من أجل تعزيز تنفيذ تقاسم المنافع على أرض الواقع.
- ❖ يجب على الهيئة القومية للغابات ترسيم جميع الغابات المحجوزة وإدارة تسوية قضايا حيازة الأراضي من أجل تجنب المنازعات مع المجتمعات المحلية.
- ❖ يجب أن تعتمد الهيئة القومية للغابات على الترتيبات التعاقدية لتوضيح الاتفاق بين مختلف أصحاب المصلحة والسماح للأطراف بتنحية المسائل محل النزاع جانباً ولا سيما شرط تسوية المنازعات في تنفيذ آلية تقاسم المنافع
- ❖ لضمان النجاح، يتعين على الهيئة القومية للغابات تنفيذ مشروع تجريبي لتنفيذ آلية تقاسم المنافع لأن معظم المتطلبات والعناصر الأخرى ليست واضحة حتى الآن.
- ❖ قبل الشروع في المشروع التجريبي، ينبغي أن تذكر بوضوح الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في قدرة المجتمعات المحلية والمجموعات المحلية الموجودة حول الغابات على الصمود.
- ❖ يجب على الهيئة القومية للغابات تطبيق النهج المتداخل لأنه يوفر أكبر الفوائد للمجتمعات المحلية المؤهلة.
- ❖ هناك حاجة إلى التدريب على كيفية الرصد والإبلاغ والتحقق من تقاسم المنافع ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعلم من الإدارة التشاركية للغابات والدفع مقابل خدمات النظام البيئي والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية لتحديد الدروس الرئيسية لآلية تقاسم الفوائد المدرجة في إطار برنامج الرِّدْ+ (REDD+) .
- ❖ من الضروري وضع آلية لتقاسم المنافع مع المجالس التشريعية ثم تقديمها إلى المجلس الوطني للموافقة عليها.
- ❖ يجب إعداد بعض مقترحات المشاريع استناداً إلى تقييم الخبرة المتراكمة بحيث تكون جاهزة للتنفيذ في المرحلة التالية من البرنامج.
- ❖ وفيما يتعلق بتوزيع المنافع، يجب مراعاة العادات والتقاليد المحلية والخلفية الثقافية لكل مجتمع محلي.
- ❖ يجب تعزيز سياسات وتشريعات الغابات وغيرها من الموارد الطبيعية.
- ❖ يمكن الاستفادة من الخبرة الدولية في تطوير آلية تقاسم المنافع (مثل إندونيسيا والبرازيل).
- ❖ هناك حاجة إلى إنشاء صندوق لتطوير آلية تقاسم المنافع.

- ❖ يجب اعتبار المجتمعات المحلية والحكومة الشركاء الرئيسيين في آلية تقاسم المنافع.
- ❖ يجب استكشاف إمكانية الاستفادة من تجارب "بروتوكول ناغويا" المتعلقة بتقاسم فوائد التنوع الحيوي
- ❖ النظر في مشاركة المجتمعات المحلية المشاركة مع مزارعهم والاستثمار في آلية تقاسم المنافع.
- ❖ من المهم تحديد المنافع غير الملموسة للغابات من خلال حساب المنتجات غير الخشبية والمراعي.
- ❖ يمكن استخلاص الدروس من أفضل الممارسات مثل الممارسات بين الهيئة القومية للغابات وحكومة النيل الأزرق والتي تمولها وزارة المالية الاتحادية.
- ❖ يجب أن يتعاون القطاعان العام والخاص ويعملان معاً بحسبان قضية تغير المناخ تهم الجميع.
- ❖ يجب إيلاء الاهتمام باقتصاديات الغابات في القطاعات التعليمية العليا المعنية بالغابات و/ أو الموارد الطبيعية حتى يكون الخريجون مجهزين تجهيزاً جيداً للعب دورهم في آلية تقاسم المنافع.
- ❖ النظر في إدراج الغابات النيلية والغابات الواقية (الحزام الشجري الواقي) وجميع الغابات المحجوزة ضمن آلية تقاسم المنافع وتعبئة المجتمعات المحلية للحد من الانبعاثات عن طريق زراعة أشجار الفاكهة.

المراجع

REFERENCES

- Abdon Awono, Akombi Andreas Tambe, Henri Owona and Elise Barreau. 2014. REDD+ around Mount Cameroon, southwest region of Cameroon. A case book of subnational initiatives across the globe. CIFOR.
- African Forest Forum. 2011. FOREST PLANTATIONS/WOODLOTS IN THE EASTERN AND NORTH-EASTERN AFRICAN COUNTRIES OF KENYA, TANZANIA, UGANDA, BURUNDI, RWANDA, ETHIOPIA AND SUDAN.
- Anandi, Cut Augusta Mindry, Ida Aju Pradnja Resosudarmo, Andini Desita Ekaputri, Mella Komalasari, Pangestuti Astri and Riza Aryan. 2014. The sixth example from Indonesia is Ulu Masen REDD+ initiative. A case book of subnational initiatives across the globe
- Anandi, Cut Augusta Mindry, Ida Aju Pradnja Resosudarmo, Mella Komalasari, Andini Desita Ekaputri and Dian Yusvita Intarini. 2014. TNC's initiative within the Berau Forest Carbon Program, East Kalimantan, Indonesia. A case book of subnational initiatives across the globe and William D Sunderlin on the ground.
- Arnold C, Conway T and Greenslade M. 2011. DFID cash transfers: Literature review. London: UK Department for International Development.
- Awono Abdon, Elise Barreau and Henri Owona. 2014. REDD+ around Mount Cameroon, southwest region of Cameroon. A case book of subnational initiatives across the globe.. A case book of subnational initiatives across the globe
- Bakkegaard, Riyong Kim and Sven Wunder. 2014. Bolsa Floresta, Brazil. Duchelle, Amy E, Maron Greenleaf, Denyse Mello, Maria Fernanda Gebara and Tadeu Melo. 2014. Acre's State System of Incentives for Environmental Services (SISA), Brazil. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Barrientos A. 2012. Social transfers and growth: What do we know? What do we need to find out? *World Development* 40(1):11–20.
- Bayoumi, Abdel Aziz, M. S. 1995. Sudan national report on forestry policy. Review of forestry policies in selected African countries. African development bank. Khartoum
- Bayoumi, Abdel Aziz, M. S. 1975. Forest Policies and Laws in Sudan. Ministry of Agriculture and Natural Resources. Sudan.
- Bayoumi, Abdel Aziz, M. S. 1983. Forest of Sudan: the resource and administration. Forestry Department, Ministry of Agriculture and Irrigation. Sudan
- Bayoumi, Abdel Aziz, M. S. 1996. Protection of Forests (Arabic). Department of Arabization, University of Khartoum.
- Behr , Diji Chandrasekharan; Eileen Mairena Cunningham; George Kajembe; Gimbage Mbeyale, and Steve Nsita. Kenneth L. Rosenbaum. 2012. Benefit sharing in practice. Insights for REDD+ initiatives. PROFOR.
- Bochet, J. J. 1983. Management of Upland Watersheds: Participation of the mountain communities. FAO conservation guide (8), FAO, Rome.
- Börner J, Wunder S, Wertz-Kanounnikoff S, Hyman G and Nascimento N. 2014. Forest law enforcement in the Brazilian Amazon: Costs and income effects. *Global Environmental Change* [epub ahead of print, 27 June 2014]. doi: 10.1016/j.gloenvcha.2014.04.021
- Bruce J. W. and R. Nielsen. 2012., Identifying and working with beneficiaries when rights are unclear (Profor, World Bank: 2012, page 22, paragraph 4
- C. Luttrell et al., 'Who should benefit from REDD+? Rationales and realities' *Ecology and Society* (18)4, pp 51-52.
- Campese, Jessica; TNRF, AWF, CARE Tanzania, JGI, MCDI, MJUMITA, TFCG, TaTEDO, WCS, and WCST. 2012. Equitable Benefit Sharing: Exploring Experiences and Lessons for REDD+ in Tanzania
- Caplow, Susan, Andina Auria Dwi Putri and Demetrius L Kweka. 2014. Piloting REDD in Zanzibar Through Community Forest Management, Tanzania. A case book of subnational initiatives across the globe.

- Chapman, Sophie and Martijn Wilder AM. 2014. Defining the legal elements of benefit sharing in the context of REDD+. REDD+ Law Project - Working Paper . Partner, Global Environmental Markets and Climate Change Practice, Baker & McKenzie LLP Adjunct Professor, Australian National University.
- CIFOR. 2014. A case book of subnational initiatives across the globe. In (ed.). Erin O Sills, Stibniati S Atmadja, Claudio de Sassi, Amy E Duchelle, Demetrius L Kweka, Ida Aju Pradnja Resosudarmo
- Commons 6:52–69
- Corbera E. and others, '2009. Institutional dimensions of Payments for Ecosystem Services: An analysis of Mexico's carbon forestry programme' 68 Ecological Economics (2009) 743, 748 para 3
- Costenbader, J. 2011. REDD+ and Benefit Sharing: A Comparative Assessment of Three National Policy Approaches FCPF-UN-REDD. FCPF-UN-REDD. <http://www.forestcarbonpartnership.org/fcp/node/32>
- Costenbader, John. 2011. REDD+ BENEFIT SHARING: A COMPARATIVE ASSESSMENT OF THREE NATIONAL POLICY APPROACHES. Forest Carbon Partnership. UN- REDD.
- Cromberg, Marina, Mariana G Pereira and Renata B Caraméz. 2014. Jari/Amapá REDD+ Project, Brazil. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Das J, Do QT and Özler B. 2005. Reassessing conditional cash transfer programs. The World Bank Research Observer 20(1):57–80.
- Davis, C. et al. (2009). "A Review of 25 Readiness Plan Idea Notes from the World Bank Forest Carbon Partnership Facility". WRI Working Paper. Washington DC, USA: World Resources Institute
- Dawn Rodriguez-Ward and Pilar Paredes del Aguila. 2014. Valuation of Environmental Services
- Dawn Rodriguez-Ward and Pilar Paredes del Aguila. 2014. Valuation of Environmental Services in the Managed Forests of Seven Indigenous Communities in Ucayali, Peru. A case book of subnational initiatives across the globe. CIFOR.
- Dokken, Therese, Andina Auria Dwi Putri and Demetrius L Kweka. 2014. Making REDD Work for Communities and Forest Conservation in Tanzania. A case book of subnational initiatives across the globe
- Dunlop J. 2009. REDD, tenure and local communities: A study from Aceh. Rome, Italy: International Development Law Organization.
- Dunlop J. 2009. REDD, tenure and local communities: A study from Aceh. Rome, Italy: International Development Law Organization.
- El Mahadi, El Tigani S. and Des Mahony. 1990. Forestr Extension IN Sudan. A review of strategy. Fuelwood Development for Energy in Sudan. FNC – Khartoum.
- Elhassan, H. H. 2007. Implication of Forest Policy on Sustainable Forests Management. A thesis submitted to University of Khartoum. Sudan
- Elnasri, H. M. 2000. Forest Policy of Sudan. A master thesis submitted to University of Khartoum, Khartoum, Sudan.
- Elsiddig, Elnour. 2012. National REDD+ Preparedness Strategy of the Government of Sudan.
- FAO 1992. Community Forestry, Ten Years in Review, Food and Agriculture Organisation of the United Nation. Rome, Italy.
- FAO. 1993. Forestry paper 135 guidelines for the management of tropical forests. The production of wood.
- FAO. 2000. Asia-Pacific Forestry Commision: Development of National-level Criteria and Indicators for the Sustainable Management of Dry Forests of Asia.
- FAO. 2013. 'Forest Conservation in Mexico: Ten Years of Payments for Ecosystem Services' (Case Studies on Remuneration of Positive Externalities/Payments for Environmental Services - Prepared for the Multi-stakeholder dialogue, Rome, 2013).

- FCPF Carbon Fund Discussion Paper #9: Benefit Sharing (Original February 2013; Posted October 2013), p 18 at 6.
- FNC. 1996. Information Note. Statistics and Information Section. Third Edition. Khartoum. 1996.
- FONAFIFO, CONAFOR and Ecuador Ministry of Environment. 2012. Lessons Learned for REDD+ from PES and Conservation Incentive Programs. Examples from Costa Rica, Mexico, and Ecuador
- Forrester-Kibuga, Kate, Nuru Nguya, Hassan Chikira, Bettie Luwuge and Nike Doggart. 2010. Integrating the principles of free, prior and informed consent in the establishment of a REDD project: a case study from Tanzania. From the project “Making REDD work for communities and forest conservation in Tanzania”. TFCG Technical Report 27. www.tfcg.org/makingReddWork.htm
- Forstater and Watson, 2013. 'The effectiveness of climate finance: a review of the Amazon Fund' (ODI Working paper 372, March 2013)
- FRA. (2010). Global Forest Resources Assessment, Country Report, Sudan. FRA 2010/198, Forestry Department, Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome
- Garrish, Valerie, Emilio Perales, Amy E Duchelle and Peter Cronkleton. 2014. The REDD Project in Brazil Nut Concessions in Madre de Dios, Peru. A case book of subnational initiatives across the globe.
- GCF Governors’ Climate and Forests Task Force. 2014a. Contribuições para a estratégia nacional de REDD+. Uma proposta de alocação entre estados e união . Manaus, Brazil: Institute for the Conservation and Sustainable Development of Amazonas (IDESAM). GCF. 2014b. R
- Gebara, M.F. 2010. Benefit-sharing mechanisms for REDD: how to equitably share benefits among forest managers? <http://titan.socioambiental.org/home/oswaldo@socioambiental>.
- Gebara, Maria Fernanda 2014. Sustainable Landscapes Pilot Program in São Félix do Xingu, Brazil. A case book of subnational initiatives across the globe
- Goodman R and Herold M. 2014. Why maintaining tropical forests is essential and urgent for a stable climate. CGD Working Paper 385. Washington, DC: Center for Global Development
- GoS 2009. Ministry of environmental and physical development in collaboration with Ministry of Housing, Physical Planning and Environment. National plan for environmental management – sudan. Khartoum
- Government of Ethiopia. Maintaining Forest landscapes and improving the livelihoods of forest dependent community through PFM arrangement Project. 2010. REDD Benefit Sharing. Experience, from Ethiopia.
- Gray J. A. 2014. ‘Forest Concession Policies and Revenue Systems: Country Experience and Policy Changes for Sustainable Tropical Forestry’ (World Bank Technical Paper No. 522, 2002) 1 para 2
- Greeley, William B. 1953. Forest Policy. (ed.) Henry J. vaux. The American Forestry Series. Mc GRAW- Hill Book Company, INC. New York
- Guerra, Raissa, Amy E Duchelle, D Sergio de Freitas Jr. and Maytê Rizek. 2010. Cotriguaçu Sempre Verde, Brazil Conservation and sustainable management of natural resources. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Hamed, Ibrahim R. 2007. Forest Policy, Legal and Institutional Framework. Information report. FNC, Khartoum, Sudan
- Hanlon J, Barrientos A and Hulme D. 2010. Just Give Money to the Poor . Herdon, VA, USA: Kumarian Press.
- Huynh, Thu Ba. 2014. Cat Loc Landscape – Cat Tien National Park Pro-Poor REDD+ Project, Vietnam
- IAFCP. 2009. Kalimantan Forests and Climate Partnership (KFCP) design document . Jakarta, Indonesia: IAFCP. Accessed 10 November 2014. <http://pandora.nla.gov.au/pan/145800/201>

- in the Managed Forests of Seven Indigenous Communities in Ucayali, Peru.
- Indriatmoko Yayan, Stibniati S Atmadja, Andini Desita Ekaputri and Mella Komalasari. 2014. Rimba Raya Biodiversity Reserve Project, Central Kalimantan, Indonesia. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Indriatmoko, Yayan, Stibniati S Atmadja, Nugroho Adi Utomo, Andini Desita Ekaputri and Mella Komalasari. 2014. Katingan Peatland Restoration and Conservation Project, Central Kalimantan, Indonesia. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Intarini, Dian Yusvita, Ida Aju Pradnja Resosudarmo, Mella Komalasari, Andini Desita Ekaputri and Made Agustavia Ketapang. 2014. Ketapang Community Carbon Pools, West Kalimantan, Indonesia. A case book of subnational initiatives across the globe.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2001). Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, In J.J. McCarthy, O.F. Canziani, N.A. Leary, D.J. Dokken and K.S. White (Eds.), Cambridge University Press, Cambridge, 1032 pp
- IPCC. 2014a. Climate change 2014: Impacts, adaptation, and vulnerability. IPCC WGII AR5 Technical Summary. IPCC. http://ipcc-wg2.gov/AR5/images/uploads/WGIIAR5-TS_FGDall.pdf
- IPCC. 2014b. Chapter 11: Agriculture, forestry, and other land use. In Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change . IPCC. http://report.mitigation2014.org/drafts/final-draft-postplenary/ipcc_wg3_ar5_final-draft_postplenary_chapter11.pdf
- Kasigau Wildlife Works Carbon Project. 2010. BENEFIT SHARING SCHEMES: A KENYAN PERSPECTIVE Presentation at the Global Dialogue on Benefit Sharing.
- Kimbowa, Richard; Mwayafu, David and Njaidi, Rahima. 2011. Benefit sharing to make REDD+ work for communities and forest conservation in Tanzania: The Community Carbon Enterprise (CCE) Model. REDD-net. <http://redd-net.org/resource-library/Benefit+sharing+to+make+REDD%2B+work+for+communities+and+fores...>
- Kweka Demetrius L. 2014. Building REDD Readiness in the Masito Ugalla Ecosystem Pilot Area in Support of Tanzania's National REDD Strategy. A case book of subnational initiatives across the globe
- Kweka Demetrius L. 2014. Mpingo Conservation and Development Initiative Combining REDD, PFM and FSC certification in southeastern Tanzania. A case book of subnational initiatives across the globe
- Leary Neil, James Adejuwon, Wilma Bailey, Vicente Barros, Punsalma Batima, Ruben M. Caffer, Suppakorn Chinvanno, Cecilia Conde, Alain De Comarmond, Alex De Sherbinin, Tom Downing, Hallie Eakin, Anthony Nyong, Maggie Opondo, Balgis Osman-Elasha, Rolph Payet, Florencia Pulbin, Juan Pulbin, Janaka Ratnisiri, El-Amin Sanjak, Graham von Maltitz, Monica Webbe, Yongman Yin and Gina Ziervogel. 2008. Livelihood and drought in Sudan. In: Neil Leary, Cecilia Conde, Jyoti Kalkarai, Anthony Nyong and Juan Pulbin (ed.). For whom the Bell Tolls: Vulnerabilities in a changing Climate. EarthScan UK and USA
- Luttrell, C., L. Loft, M.F. Gebara and D. Kweka. 2012. Who should benefit and why? Discourses on REDD+ benefit sharing. In: Angelsen, A., M. Brockhaus, W.D. Sunderlin, and L. Verchot (eds). Analysing REDD+: challenges and choices, 129–152. CIFOR, Bogor, Indonesia.
- Masyhud 2010. Menhut launching Indonesia REDD demonstration activities. Siaran Pers no. S.8/PIK-1/2010 . (Forestry Minister Launches REDD Demonstration Activities
- Mohammed, Essam Yassin. 2011. Pro-poor benefit distribution in REDD+: Who gets what and why does it matter? IIED. <http://pubs.iied.org/16508IIED.html>
- Mwayafu, David and Kimbowa, Richard. 2011. Benefit sharing in the Trees for Global Benefit (TGB) Initiative - Bushyeni District (Uganda). REDD-net. <http://redd-net.org/resource-library/benefit-sharing-in-the-trees-for-global-benefit-tgb-initia>.
- NAPA. 2007. Sudan National Adaptation Plan of Action. Sudan

- Nguyen Quang Tan and Nguyen Van Chin. 2008. Statutory and Customary Forest Rights and their Governance Implications: The case of Vietnam. IUCN. http://cmsdata.iucn.org/downloads/vn_flegt_assessment_report_en.pdf
- Nkhata, A.B., C. Breen and A.C. Mosimane. 2012. Engaging common property theory: implications for benefit sharing research in developing countries. International Journal of the org/Briefcase/Mecanism of Distributing Benefits (22 January 2012). Vhugen, D. and J. Miner. 2011. REDD+ and carbon rights: lessons from the field . Property Rights and Resource Governance Project (PRRGP). USAID, Tetra Tech ARD, Burlington, VT, USA.
- Pagiola S. 2006. 'Payments for Environmental Services in Costa Rica' (Environment Department, World Bank 2006) 2 para 3.
- Peskett, L., D. Huberman, E. Bowen-Jones, G. Edwards and J. Brown. 2008. Making REDD work for the poor. Report prepared for the Poverty Environment Partnership.
- Peskett, Leo. 2011a. Benefit sharing in REDD+: Exploring the implications for poor and vulnerable people. World Bank/REDD-net. <http://redd-net.org/resource-library/Benefit+sharing+in+REDD%2B%3A+Exploring+the+implications+for+poo..>
- Peskett, Leo. 2011b. Benefit sharing in REDD+: policy note. World Bank/REDD-net. <http://redd-net.org/resource-library/Benefit+sharing+in+REDD%2B%3A+policy+note>
- Phillips F. K., 2006. 'Legal Brief on Legal Preparedness for Achieving the Aichi Biodiversity Targets' (Centre for International Sustainable Development Law); see also Stefano Pagiola, 'Payments for Environmental Services in Costa Rica' (Environment Department, World Bank 2006)
- Putri , Andina Auria Dwi and Demetrius L Kweka. 2014. Pilot project on Community-Based REDD Mechanisms for Sustainable Forest Management in Semiarid Areas. The Case of Ngitilis in the Shinyanga Region. A case book of subnational initiatives across the globe
- Rawson B. 2013. High conservation value species identified in Pematang Gadung. Asia-Pacific Community Carbon Pools and REDD+ Proramme. Accessed July 2014. <http://communitycarbonpool.info/en/news/2013/41-high-conservation-value-species-dentified-in-pematang-gadung>. A case book of subnational initiatives across the globe
- Scherr, S., White, A., Khare, A., Inbar, N. and Molnar, A. 2004. For Services Rendered: the current status and future potentials for markets for ecosystem services provided by tropical forest. ITTO technical series No 21. International Tropical Timber Organisation
- Schroeder, D., 2007. Benefit sharing: it's time for a definition. J Med Ethics 2007, Vol. 33: pp. 205-209.
- Sikor, T., Stahl, J., Enters, T., Ribot, J. C., Singh, N., Sunderlin, W. D. and Wollenberg, L. 2010. "REDD-plus, forest people's rights and nested climate governance". Global Environmental Change. Vol. 20, No. 3, 2010.
- Smith, J. and Scherr, S. 2002 Forest Carbon and Local Livelihoods: Assessment of Opportunities and Policy Recommendations. CIFOR Occasional paper No. 37. CIFOR, Bogor, Indonesia.
- Taku Tassa, D. 2010. Benefit Sharing and Governance Issues in Participatory Forest Management related to REDD: A case study of the Angai Villages Land Forest Reserve, Liwale District, Tanzania. SUTROFOR MSc. Thesis, University of Padova, Italy.
- TFD. 2014. Country Options for REDD+ Benefit- Sharing. Insights from TFD's Multi-Stakeholder. Dialogue Initiative. The Forest Dialogue.
- Thuy, Pham Thu; Maria Brockhaus; Grace Wong; Le Ngoc Dung; Januarti Sinarra Tjajadi; Lasse Loft; Cecilia Luttrell, Samuel Assembe Mvondo. 2013. Approaches to benefit sharing. A preliminary comparative analysis of 13 REDD+ countries. Working Paper. CIFOR
- UN REDD. 2016. The UN-REDD. Programme Strategy. 2011-2015
- United Nations Environment Program (UNEP). Post-conflict Environmental Assessment in Sudan UNEP. Sudan 2007.

- USAID. 2012. United States Agency for International Development SUDAN ENVIRONMENTAL THREATS AND OPPORTUNITIES ASSESSMENT WITH SPECIAL FOCUS ON BIOLOGICAL DIVERSITY AND TROPICAL FOREST.
- USAID. 2015. BENEFIT SHARING AND REDD+: CONSIDERATIONS AND OPTIONS FOR EFFECTIVE DESIGN AND OPERATION FOREST CARBON, MARKETS AND COMMUNITIES (FCMC) PROGRAM
- Watson, R.T., Noble, I.R., Bolin, B., Ravindranath, N.H., Verardo, D.J. and Dokken, D.J. 2000. IPCC Special Report on Land Use, Land-Use Change and Forestry. Cambridge: Cambridge University Press. Available at www.grida.no/climate/ipcc/land_use/index.htm



برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات
منحة مرفقة الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات